# التخطيط الأمني

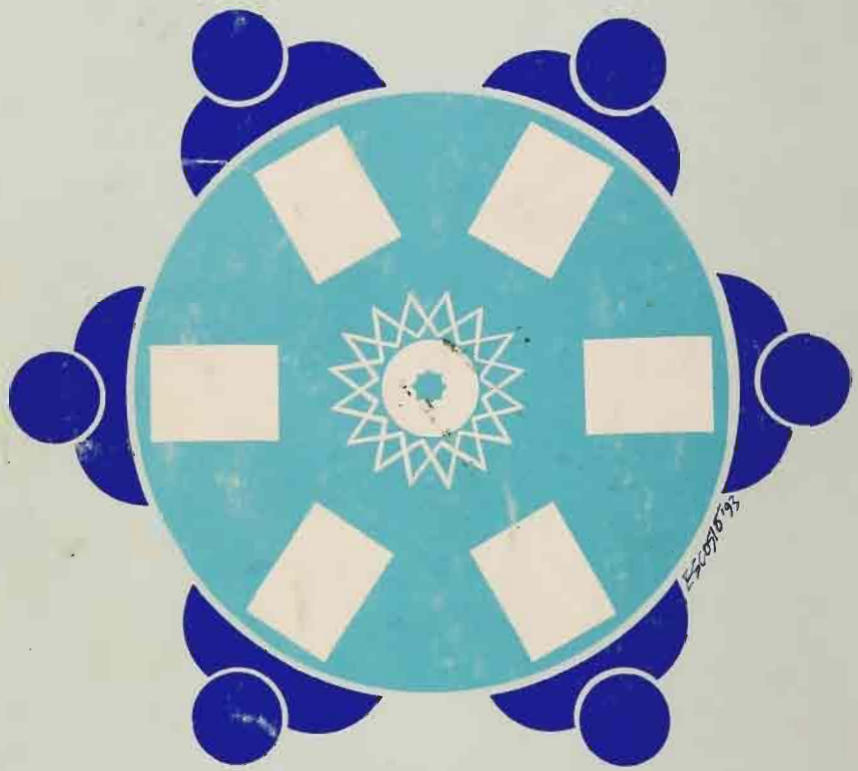

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

أبحاث الحلقة العلمية الحادية عشرة والتي عقدت بمقر المركز
في الفترة من ١ - ٤ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ الموافق ١٠ - ١٣ ديسمبر ١٩٨٨م

# التخطيط الأمني

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤١٤هـ

حقوق النشر محفوظة للناشر

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض

١٤١٤هـ [الموافق ١٩٩٣م]

بسم الله الرحمن الرحيم

# المحتويـــــــات


التقديم بقلم الدكتور فاروق عبدالرحمن مراد ١١

التخطيط في المجال الأمني

الدكتور محمد عبدالفتاح منجي ١٣

أساليب التعاون العربي في مجال التخطيط
لمواجهة جرائم الارهاب

اللواء الدكتور أحمد جلال عز الدين ٤١

أساليب التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني

الدكتور مصطفى العوجي ٨٥

العلاقة بين التخطيط الأمني والتخطيط
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

الدكتور محمد عبدالفتاح منجي ١١٥

قصور البيانات والمعلومات المتاحة

اللواء الدكتور محمد ماهر قنديل ١٢٣

نقص الكوادر التخطيطية الأمنية

اللواء فاروق محمد القصاص ١٩٣

صعوبة تحديد الأهداف الأمنية

العميد محمد أنور البصول ٢١١

أساليب التعاون العربي في مجال التخطيط الأمني

العقيد غيث ابراهيم ٢٣٣

# التقديـــــم

تحقيق مستوى عال من الأمن في أي مجتمع يتطلب مهـارة عاليـة في الإدارة الأمنيـة. وانني لأتصور أن مفتـاح النجاح في المهـام الأمنية يتوقف على الادارة، فالادارة بمختلف عملياتهـا والعمليات المسـاعدة لهـا تستـطيـع أن تضبط أي عمـل وبـالتـالي تتحقق من مقـابلتـه للاحتياجات وتحقيقه للغايات.

والأمن ليس استثنـاءً فإدارة الخـدمـات الأمنيـة عـاليـة المستـوى يتحقق لها التوفيق في مهمتها بمدى قربها أو بعـدها من إتقـان المهارات الادارية. وان من العمليات الادارية الراقيـة عملية التنسيق وعمليـة التخـطيط وعمليـة التقييم، فـإذا مـا تنـاولنـا مبـدأ التخـطيط الأمني لوجدناه يشتمل على مهارات في الادارة العليا تتصل بالأهداف العليا للوطن، وتسـير غـايـات التخـطيط الأمني جنبـاً إلى جنب في مـوازاة غايات التخـطيط الاقتصادي والاجتمـاعي، أي التخطيط من أجـل التنمية في الدول الآخذة بسبيل النمو

وتعالج الأبحاث التي يشتمل عليها هذا الكتـاب جوانب تتصـل بمفهوم التخطيط الأمني وعلاقات التخـطيط بغيره من جـوانب العمل الاقتصـادي والاجتماعي والتعـاون ممـا يعـطي القـارىء مـزيـداً من التبصر في هـذه المهام الاداريـة التي نـأمـل أن تكـون مـرجعـاً مفيـداً للعاملين في هذا الميدان وغيرهم ممن يهمهم ميدان الأمن.

فاروق عبدالرحمن مـراد

# التخطيط في المجال الأمني

**الدكتور محمد عبدالفتاح منجي(*)**

لمعالجة موضوع «التخطيط في المجال الأمني» سوف نتطرق لشرح النقاط الرئيسة التالية بشيء من التفصيل:

١ ـ أهمية التخطيط في حياة المجتمعات البشرية.
٢ ـ التعريف بالتخطيط بوجه عام والتخطيط الاستراتيجي بوجه خاص.
٣ ـ أنواع التخطيط في المجال الأمني.
٤ ـ أسلوب تحديد غايات التخطيط في المجال الأمني.
٥ ـ الاعتبارات الواجب مراعاتها عند اعداد الخطط الاستراتيجية.
٦ ـ مراحل اعداد الخطة.
٧ ـ تحديد دور الأجهزة المختصة بالتنفيذ وفق برامج ومتابعتها وتقويمها.

## ١ ـ أهمية التخطيط في حياة المجتمعات البشرية:

تسعى جميع دول العالم، وبدرجات متفاوتة، إلى تحقيق التنمية وبمعدلات متنامية لشعوبها بحيث تتحقق الرفاهية للمجتمعات البشرية.

---

(*) نائب وزير الصناعة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

وتعرف التنمية بأنها «العملية المركبة والشاملة والمستمرة والتي تستهدف تحقيق زيادة حقيقية في دخل الفرد في مجتمع ما ولفترة زمنية طويلة في المستقبل».

ويتضح من هذا التعريف أن للتنمية أركاناً رئيسة هي:

**أنها عملية مستمرة ومركبة وشاملة:**

وذلك يعني أنه لايجوز أن تكون التنمية قاصرة على قطاع اقتصادي دون آخر أو على القطاعات الاقتصادية دون ما تنمية للعلاقات المتشابكة فيما بينها وبين القطاعات الخدمية، كما أن استمرار التنمية يتطلب حدا أدنى من الاستقرار باشكاله المختلفة في المجتمع.

**تستهدف تحقيق زيادة حقيقية في دخل الفرد:**

وهذا يتطلب تحقيق زيادات فعلية في انجازات جميع القطاعات الانتاجية والخدمية، ولايتأتى ذلك إلا بتنظيم الأداء في المجتمع بشكل عام وخفض التكاليف لضمان تحقيق زيادة حقيقية في دخل الفرد.

**أن تتم التنمية لفترة زمنية طويلة:**

غالبا ما يتطلب تحقيق غايات التنمية فترات زمنية طويلة قد تصل إلى عشرات السنين، وعليه يصبح من المفروض عدم التركيز على تحقيق انجازات تنموية في الأجل القصير فقط.

من ذلك تتضح أهمية عملية التنمية للمجتمعات البشرية، كما أنه لضمان الأخذ في الاعتبار جميع أركانها فإنه يصبح من الضروري انتهاج أسلوب التخطيط كوسيلة رئيسة تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا تظهر أهمية التخطيط.

وسوف نتعرف على التخطيط بشيء من التفصيل في الفقرة التالية:

**٢ ـ التعريف بالتخطيط بوجه عام والتخطيط الاستراتيجي بوجه خاص:**

يمكن تعريف التخطيط بوجه عام بأنه وسيلة علمية يمكن عن طريقها تنظيم اجراءات عملية التنمية، بحيث تتم بأسرع معدلات ممكنة وبأقل جهد وتضحية وبأرخص تكلفة.

وتجدر الاشارة إلى أن هناك أركاناً رئيسة للتخطيط نوجزها فيما يلي:

ـ الحصر الشامل والمفصل للموارد المتاحة حاليا ومستقبلا.

ـ تحديد مجموعة من الغايات المتكاملة والقابلة للتنفيذ.

ـ تحديد مجموعة الأساليب والوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق الغايات.

وعموما يجب العمل على توافر هذه الأركان مجتمعة لضمان تأثير العملية التخطيطية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مؤثر وفعال.

ولتحديد مفهوم التخطيط الاستراتيجي تجدر الإشارة إلى البعد الزمني للتخطيط، حيث أن هناك اتفاقاً عاماً على الأبعاد الزمنية الرئيسة التالية:

**أ ـ التخطيط قصير المدى:**

وهذا يغطي مجالا زمنيا من ١ ـ ٣ سنوات وأشهر صوره هي الخطة السنوية.

**ب ـ التخطيط متوسط المدى:**

وهذا يغطي مجالا زمنيا من ٥ ـ ٨ سنوات وأشهر صوره هي الخطة الخمسية.

**جـ ـ التخطيط طويل المدى:**

وهذا يغطي مجالا زمنيا من ١٠ ـ ١٥ سنة وأشهر صوره هي الخطة العشرية.

**د ـ التخطيط بعيد المدى:**

وهذا يغطي مجالا زمنيا من ٢٠ ـ ٢٥ سنة.

وهنا نجد أنه قد تم الاتفاق بين المخططين على اطلاق مصطلح التخطيط الاستراتيجي على التخطيط بعيد المدى، وأحيانا يشمل أيضاً التخطيط طويل المدى إذا ما زاد المجال الزمني للتخطيط عن ١٠ سنوات.

ومن ثم يصبح التخطيط الاستراتيجي، سواء على مستوى الدولة ككل، أم على مستوى أي من القطاعات، هو ذلك النوع من التخطيط الذي يحدد الخطوط العامة العريضة التي تسعى الدولة أو القطاع إلى وضعها للوصول إلى الآمال التي تبغي تحقيقها.

وفي هذا الصدد يجب التنويه إلى الحقائق التالية:

أ ـ هناك علاقات وثيقة بين أنواع التخطيط من حيث المدى الزمني، بمعنى أن التخطيط قصير المدى هو جزء من التخطيط متوسط المدى، وهذا بدوره جزء من التخطيط طويل المدى، والكل يعمل على التحقيق المرحلي للأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى.

ب ـ هناك تناسب عكسي بين دقة ودرجة تفصيل التخطيط وأهدافه وبين المدى الزمني له، بمعنى أن الخطة قصيرة الأجل هي خطة مفصلة في شكل برامج تنفيذية وذات أهداف محدودة وواضحة، وهكذا بحيث تصبح الخطة الاستراتيجية هي خطة عامة ذات أهداف عامة غير مفصلة وبالتالي فهي قابلة للتعديل والتصويب من واقع تنفيذ ومتابعة وتقويم الخطط السنوية والخمسية والعشرية.

جـ ـ هناك ضرورة لوجود التخطيط بمجالاته الزمنية المختلفة، أي أن أيّاً منها ليس بديلا عن الآخر

د ـ ينطبق على التخطيط الاستراتيجي ما ينطبق على الأنواع الأخرى من التخطيط وبخاصة توافر الاركان السابق الإشارة إليها بعاليه.

٣ ـ أنواع التخطيط في المجال الأمني:

لا تختلف أنواع التخطيط في المجال الأمني كثيرا عنها في المجالات الاقتصادية والخدمية الأخرى، وعموما يمكن تحديد أنواع التخطيط في المجال الأمني تبعا للأبعاد التالية:

أولا: من حيث البعد الزمني:

للتخطيط في المجال الأمني نفس الأبعاد الزمنية السابق توضيحها، فيجب أن يكون هناك:

- تخطيط قصير المدى «خطة سنوية».
- تخطيط متوسط المدى «خطة خمسية».
- تخطيط طويل المدى «خطة عشرية».
- تخطيط بعيد المدى «خطة استراتيجية».

ثانيا: من حيث درجة الشمول:

يغطي المجال الأمني مجموعة من المجالات الفرعية والنوعية، وعليه يمكن تقسيم التخطيط في المجال الأمني من حيث درجة الشمول إلى:

التخطيط الشامل:

وهو الذي يغطي جميع المجالات الأمنية في شكل متكامل يحدد العلاقات المتشابكة بين تلك المجالات النوعية ومن ثم فهذا النوع من

التخطيط الأمني يهتم أساسا بالاجماليات والتشابكات ولا يتطرق للتفاصيل الخاصة بكل نشاط أمني نوعي

**التخطيط الجزئي:** وهو الذي يغطي مجالا أمنيا نوعيا محددا، وعليه يجب أن يتطرق هذا النوع من التخطيط لكل التفاصيل الخاصة بالمجال النوعي المستهدف.

ويجب التنويه هنا إلى أن التخطيط الشامل يمكن أن يتم عن طريق التجميع والتنسيق بين الخطط الجزئية، أي أن التخطيط للمجال الأمني بشكل شامل يمكن أن يكون مرحلة تالية لاعداد الخطط الجزئية الأمنية لمختلف الأنشطة.

**ثالثا: من حيث المستوى التنظيمي:**

هناك مستويات تنظيمية رئيسة ثلاثة في قطاع الأمن، كما في القطاعات الأخرى، ويتم التخطيط على كل منها على النحو التالي:

**التخطيط على مستوى قطاع الأمن:**

وهذا يعني بوضع الأهداف الكلية للقطاع والمرتبطة أساسا بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يركز أيضاً على التنسيق بين خطط المستويات التنظيمية الأدنى.

**التخطيط على مستوى القطاع الأمني النوعي:**

وهذا النوع من التخطيط يركز على تفاصيل كل قطاع نوعي ويحدد أهدافه في اطار الأهداف العامة للقطاع الأمني ككل.

**التخطيط على مستوى المنشأة أو الوحدة:**

ونعني بالمنشأة أو الوحدة أصغر مستوى تنظيمي له أهداف عمل محددة وهيكل وظيفي معتمد، مثل مركز الشرطة، ويتم التخطيط على هذا المستوى التنظيمي بكل التفاصيل المتاحة والبيانات المتوفرة أو التي يمكن الحصول عليها بسهولة مقارنة بالمستويين الآخرين، وعلى أن تكون أهداف التخطيط على هذا المستوى أكثر تفصيلا وتحديدا ولكنها يجب أن تكون في حدود الأهداف العامة للقطاع الأمني النوعي التابعة له الوحدة موضع التخطيط.

**رابعا: من حيث عناصر العمل:**

يمكن أن يبدأ التخطيط بالتركيز على كل عنصر من عناصر العمل وذلك على النحو التالي:

**العنصر البشري:**

يمثل العنصر البشري أهم عناصر العمل، ويتم إنجاز العمل الأمني بمجموعات من العاملين، تتمثل في:

- الضباط.
- ضباط الصف.
- الجنود.
- المدنيين.

وعليه يجب أن يجاوب التخطيط على الأسئلة الرئيسة التالية فيما بهذا العنصر البشري :

- ما العدد الكلي من العاملين اللازمين لتحقيق أهداف العمل بأعلى مستوى كفاءة وبأقل تكلفة؟
- ما التركيبة المناسبة لهذا العدد، بمعنى نسبة عدد الضباط، ضباط الصف. وغير ذلك؟ وهذه التركيبة تختلف من نشاط أمني لآخر ومن ظروف عمل لأخرى.
- ما المستويات الواجب توافرها في كل مجموعة من هؤلاء العاملين ؟ وكيف يمكن تحقيق هذه المستويات في حالة عدم توافرها بشكل كامل؟ أي أن تخطيط التعليم والتدريب يعتبر جزءا رئيسا من التخطيط للموارد البشرية في المجال الأمني.

**العنصر المادي:**

ويتمثل هذا العنصر أساسا في جميع التجهيزات ووسائل الاتصال والأسلحة والمركبات بأنواعها المختلفة واللازمة لأداء المهام الأمنية المتنوعة.

وفي هذا الصدد يجب أن يجاوب التخطيط في المجال الأمني على الأسئلة الرئيسة التالية:

ـ ما أنواع وأعداد التجهيزات ووسائل الاتصال والأسلحة والمركبات اللازمة لتحقيق المهام الأمنية خلال فترة الخطة؟
ـ ما المستويات التقنية لتلك التجهيزات ووسائل الاتصال والأسلحة والمركبات؟ آخذين في الاعتبار التطور العالمي المستمر فيها.
ـ ما البدائل المتاحة منها وكفاءة وتكاليف كل بديل؟

وذلك دون ما إهمال للعلاقة الوثيقة بين كل من العنصر البشري والعنصر المادي لضمان التشغيل الأمثل للموارد المتاحة.

**الجمهور:**

الجمهور هو الهدف الرئيس للعمل الأمني بشكل عام، وعليه يجب أن تكون جميع البيانات الخاصة به متاحة أمام المخطط الأمني، وبصفة خاصة:
ـ عدد السكان في المنطقة محل التخطيط الأمني.
ـ الكثافة السكانية في المنطقة «عدد السكان لكل كيلو متر مربع».
ـ النشاط الاقتصادي للسكان.
ـ أهم العادات والتقاليد السائدة.
ـ الطبيعة الجغرافية للمنطقة

حيث أن هذه المتغيرات تؤثر تأثيرا مباشرا وقويا على كل من العنصر البشري والمادي.

وفي ختام هذه الفقرة يجب الاشارة إلى أن أنواع التخطيط في المجال الأمني والموضحة بعاليه ليست بدائل، بمعنى أنها أنواع

متداخلة، حيث أن المجال الزمني مثلا ينطبق على جميع الأنواع الأخرى. فهناك خطط شاملة قصيرة ومتوسطة وطويلة، كما أن جميع أنواع التخطيط يجب ان تعني بعناصر العمل وهكذا.

**٤ ـ أسلوب تحديد غايات التخطيط في المجال الأمني:**

تعتبر مرحلة تحديد غايات التخطيط بشكل عام، وفي المجال الأمني بشكل خاص من أهم وأدق وأصعب مراحل التخطيط، لذا وجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام من قبل المخططين على مختلف المستويات التنظيمية، ويفضل هنا التأكيد مرة أخرى بأن غايات التخطيط في المجال الأمني يجب أن تكون غايات واقعية قابلة للتحقيق، وكذلك يجب أن تكون غايات مرنة، وبصفة خاصة الغايات طويلة وبعيدة المدى، بحيث يمكن تعديلها طبقا لاي تغيرات تحدث في المواقف المؤثرة.

ونستعرض فيما يلي ثلاثة من أساليب تحديد غايات التخطيط والتي يمكن تطبيقها في المجال الأمني وخصوصاً في الدول النامية

**الأسلوب الأول: أسلوب الاسقاط:**

التخطيط بشكل عام يهتم بالمستقبل في أي مجال من المجالات، والمستقبل هو امتداد طبيعي في معظم الأحيان، للماضي والحاضر، لذلك يعتمد المخطط في هذا الأسلوب على تجميع وتحليل البيانات التفصيلية والدقيقة عن الماضي والحاضر وباستخدام الأسلوب

الاحصائي يمكن التنبؤ بما سوف تكون عليه المتغيرات الداخلية والخارجية المرتبطة بالمجال الأمني، وعلى سبيل المثال:

- بالتتبع التاريخي لأعداد السكان وربطها بأعداد الضباط، أو أي فئة أخرى من العاملين في مجال الأمن، يمكن التنبؤ بهذه العلاقة مستقبلا ومن ثم تحديد عدد الضباط الواجب توافرهم في كل سنة من سنوات الخطة واللازمين لتحقيق الأمن للمجموعة المستهدفة من السكان، وهكذا.
- بالتتبع التاريخي للجريمة من حيث أعدادها أو نوعياتها، نوعيات مرتكبيها خلال عدة سنوات ماضية على مستوى الدول أو أحد أقاليمها أو مدنها، وتحليل العوامل المؤثرة عليها، سواء كانت عوامل اجتماعية أم اقتصادية. وغيرها، فإنه يمكن بالمعالجة الاحصائية تحديد الغايات المستقبلية من حيث خفض معدلات الجريمة، ووضع الاجراءات المستقبلية المحققة لذلك ويكون هذا بالتنسيق الكامل مع مختلف الجهات ذات العلاقة، مثل أجهزة الاعلام والتعليم وغير ذلك.
- بالتتبع التاريخي للاستثمارات المخصصة لمختلف الأغراض اللازمة للعمل الأمني لعدة سنوات مضت يمكن التنبؤ بالاستثمارات اللازمة لكل سنة من سنوات الخطة، أخذين في الاعتبار التطور العالمي السريع في المجال التقني وكذلك تطور أشكال الجريمة ونوعيات مرتكبيها وغير ذلك.

ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب في تحديد غايات التخطيط في المجال الأمني ضرورة توفر سلاسل زمنية من البيانات التفصيلية

وبمدى زمني مقبول وعلى درجة عالية من الدقة، وهو الأمر الذي يؤكد أهمية مراكز المعلومات المتطورة في قطاع الأمن.

**الأسلوب الثاني: أسلوب دلفي:**

يطبق هذا الأسلوب في كثير من دول العالم، المتقدم منها والنامي، وفي مختلف المجالات الانتاجية والخدمية ومنها المجال الأمني.

ويعتمد الأسلوب بالدرجة الأولى على تجميع مجموعة متكاملة من الخبراء في المجال موضع التخطيط، ففي المجال الأمني بالتحديد يجب أن تضم المجموعة خبراء في الأمن والادارة والاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع والاعلام وغير ذلك، وتطرح عليهم مجموعة من الأسئلة التي يمكن بالاجابة عليها تحديد الغايات المستهدفة، ومن أمثلة هذه الاسئلة:

- ما أنواع الجرائم المتوقعة وكيف يمكن الحد منها؟
- ما الجرائم ذات الأثر الكبير على المجتمع؟ وما أساليب العلاج المناسبة؟
- ما العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن وكيف يمكن التحكم فيها؟
- ما الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق الغايات الأمنية المستهدفة؟
- ما الأدوار التي يجب أن تلعبها الجهات المعنية الأخرى لتحقيق الغايات الأمنية؟ وغير ذلك.

ولايعني استخدام هذا الأسلوب عدم الحاجة إلى توفر البيانات المرتبطة بالموضوع ولكن أسلوب دلفي يجب أن يوفر أمام الخبراء البيانات اللازمة، ولكن وجود الخبراء يمكن أن يخفف من الحاجة إلى استخدام الأساليب الاحصائية أو يقرر استخدامها ويكمله. ومن الطبيعي أن هذا الأسلوب يمكن أن يستخدم في تحديد غايات التخطيط على المستوى الكلي لقطاع الأمن أو على مستوى أي من القطاعات الأمنية النوعية.

**الأسلوب الثالث: أسلوب المقارنات:**

يستخدم هذا الأسلوب في تحديد غايات التخطيط في المجال الأمني إما كأسلوب مساعد للأساليب الأخرى أو كأسلوب قائم بذاته في الدول التي لا تتوفر فيها مقومات استخدام هذه الأساليب، وبصفة خاصة البيانات التخطيطية.

ويمكن تقسيم المقارنات إلى:

أ ـ مقارنات محلية.

ب ـ مقارنات دولية.

ويعتمد أسلوب المقارنات في تحديد الغايات على اختيار الواقع الفعلي في الوقت الحاضر أو الماضي القريب في منطقة ما داخل الدولة المعنية أو في دولة أخرى واعتبار هذا الواقع هدفا أمنيا يمكن تطبيقه في منطقة اخرى داخل الدولة أو على مستوى الدولة ككل.

وعلى سبيل المثال إذا نجحت إحدى المناطق داخل الدولة أو دولة أخرى في القضاء تماما على تجارة المخدرات وتعاطيها وذلك باتخاذ

مجموعة متكاملة من الاجراءات فإنه يمكن اتخاذ ذلك غاية يتم التخطيط لتحقيقها في مجال زمني محدد وليكن خمس سنوات مثلا. وهكذا.

وعموما يمكن القول بأنه من المفضل اللجوء إلى المقارنات المحلية نظرا لتطابق أو تقارب كل الظروف والعوامل المؤثرة على امكانية تنفيذ الغايات، وفي حالات الاضطرار إلى المقارنات الدولية يجب اختيار تلك الدول التي لا تختلف كثيرا في مستواها الاجتماعي والاقتصادي وطبيعة السكان وغير ذلك، وإذا ما تم اللجوء إلى دول ذات ظروف مختلفة فيجب أن يأخذ المخططون مثل هذه الاختلافات في الحسبان عند تحديد الغايات، وبصفة خاصة في المجال الأمني الذي يتأثر وتتأثر غاياته بعديد من المتغيرات المتشابكة.

**٥ ـ الاعتبارات الواجب مراعاتها عند اعداد الخطط الاستراتيجية:**

سبق أن عرفنا الخطط الاستراتيجية بأنها تلك الخطط بعيدة المدى سواء كانت على مستوى الدولة أم على مستوى أي من القطاعات الانتاجية والخدمية ولذلك فإن مثل هذه الخطط تضع الاطار العام والغايات العامة للمجتمع أو القطاع محل الدراسة في المدى البعيد لكي يستهدي بها المخطط في وضع الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة والتي تسعى كل منها إلى الوصول لهذه الغايات تدريجيا ومرحليا.

وفيما يلي نحدد مجموعة من الاعتبارات الرئيسة الواجب مراعاتها عند إعداد هذه الخطط الاستراتيجية مركزين على الوضع في المجال الأمني بصفة خاصة

**الاعتبارات الداخلية:**

ونقصد بها تلك الاعتبارات التي يجب أن يأخذها المخطط الاستراتيجي في الاعتبار والتي يمكن التحكم فيها داخل القطاع المعني، تتمثل أساسا في:

**أ ـ الأفراد:**

ونقصد بالأفراد تلك القوى العاملة اللازمة لتحقيق الغايات الاستراتيجية، ويمكن هنا تقسيم القوى العاملة إلى:

قوى عاملة حاكمة: وهي تلك المجموعة من العاملين ذوي المواصفات والتأهيل الخاص والتي لايمكن الحصول على الاعداد اللازمة منها إلا عن طريق تخطيط خاص. والمثل الواضح للعمالة الحاكمة في المجال الأمني هم الضباط. لذلك وقبل تحديد أعداد ومستويات الضباط كغاية في الأجل البعيد، يجب أخذ الاعتبارات التالية بعين الاعتبار:

ـ سعة كلية الشرطة وامكانات التوسع فيها.

ـ مدى اقبال الشباب على الالتحاق بكلية الشرطة

ـ امكانات تطوير الدراسة بكلية الشرطة لمواكبة التطور العام.

ـ امكانات التوسع في مراكز ومعاهد تدريب ضباط الشرطة وتطوير مناهج وأساليب التدريب بها.

ويمكن أخذ نفس الاعتبارات، ولكن بدرجة أقل، لباقي فئات العاملين في المجال الأمني، وبصفة خاصة للمجموعة غير الحاكمة

ب ـ الاستثمارات:

تمثل الاستثمارات عصب الخطط بشكل عام والخطط الاستراتيجية بشكل خاص، ولذلك يجب أن تهتم الخطط الاستراتيجية بتقدير حجم الاستثمارات المتوقع أن تتاح للقطاع في الأجل البعيد حيث أنها سوف تؤثر على امكانات التوسع بنوعيه: الأفقي والرأسي للخدمات الأمنية، كما يجب في هذا الصدد مراعاة احتمالات زيادة الاسعار، شاملة الأجور، وبالتالي هناك ضرورة لتقدير القيمة الحقيقية للاستثمارات في الأجل البعيد، ولذلك يجب أن يكون هناك حد أدنى من التفصيل لتلك الاستثمارات إلى: تجهيزات، مبانٍ، وغير ذلك.

جـ ـ التنظيم:

يؤثر التنظيم السائد في القطاع وفي أي من وحداته على امكانات تحقيق الغايات، وبالتالي يجب أن تأخذ الخطط الاستراتيجية في الاعتبار مشاكل التنظيم الحالي واحتمالات تطويره المستقبلية، وعلى سبيل المثال اعطاء مزيد من الاهتمام لتنفيذ مبادىء اللامركزية على

حساب أهمية أقل للمركزية كخطوة لازمة لضمان سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه. وهكذا.

**الاعتبارات الخارجية:**

وهي تلك الاعتبارات المؤثرة على المجال محل الدراسة من خارجه والتي لايمكن التحكم فيها تماما، وبخاصة:

**أ ـ السكان:**

سبق الإشارة إلى أن السكان هم هدف الخدمة الأمنية ولذلك يجب على الخطط الاستراتيجية مراعاة:

ـ عدد السكان المتوقع في الأجل البعيد.
ـ التوزيع الجغرافي المتوقع للسكان.
ـ عدد ونسبة الوافدين من اجمالي السكان.
ـ النشاط الاقتصادي المتوقع للغالبية من السكان في كل موقع جغرافي في الأجل البعيد.
ـ الهيكل التعليمي المتوقع للسكان حسب التجمعات الجغرافية الخ

حيث أن هناك علاقة وثيقة بين السكان، عددا وخواصا وبين عناصر العملية الانتاجية الأخرى وخصوصاً الاستثمارات كما سبق أن ذكرنا.

ب ـ التطور التقني:

يعتمد قطاع الأمن، في معظم الدول النامية، على استيراد التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة ممثلة أساسا في الأسلحة والتجهيزات والنظم، وأن المستوى التقني لهذه التكنولوجيا يؤثر على الغايات الاستراتيجية وعلى أعداد ونوعية العمالة اللازمة وغير ذلك يجب أن تراعي الخطط الاستراتيجية احتمالات هذه التطورات، ويمكن الرجوع إلى المعاهد ومراكز البحوث المتخصصة ونشراتها الدورية، في الدول المتقدمة.

جـ ـ أنواع ومستويات الجريمة:

تؤكد البيانات المنشورة على التغير المستمر في أنواع ومستويات الجريمة وكذلك على خواص مرتكبيها مما تجدر معه ضرورة أخذ ذلك في الاعتبار عند وضع الخطط الاستراتيجية ولو في شكل اتجاه عام محتمل.

كانت هذه أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد الخطط الاستراتيجية، ويجب على المخطط الا يغفل تلك العلاقات المتشابكة بين هذه العوامل، حيث انه في معظم الحالات، يؤثر كل منها ويتأثر بالعوامل الأخرى.

٦ ـ مراحل إعداد الخطة:

نورد فيما يلي المراحل الرئيسة لاعداد الخطة، وهذه المراحل تنطبق على جميع أنواع الخطط، سواء كانت خطة شاملة أم جزئية أو على مستوى الوحدة وغير ذلك.

أ ـ مرحلة تحديد الغايات:

تعتبر مرحلة تحديد الغايات نقطة البداية الأساسية في العملية التخطيطية، ولقد سبق في الفقرة الرابعة شرح أساليب تحديد غايات التخطيط في المجال الأمني. وبغض النظر عن الأسلوب أو الأساليب المتبعة في هذا الصدد، فإننا نرى ضرورة مراعاة النقاط التالية:

ـ أن تكون غايات القطاع الأمني في حدود الغايات القومية للمجتمع ككل.

ـ أن تكون هذه الغايات ممثلة لكل الأنشطة الأمنية وآخذه في الاعتبار العلاقات التشابكية بينها.

ـ أن تكون غايات واقعية قابلة للتنفيذ.

ـ أن يتم تحديد هذه الغايات بشكل جماعي للأخذ في الاعتبار كل وجهات النظر اللازمة.

ـ الأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة والممكن تدبيرها خلال فترة الخطة.

ب ـ مرحلة تصميم الخطة:

بعد بلورة الغايات وصدور توجيهات بها من السلطة المسئولة، أصبح على الأجهزة التخطيطية أن تترجم هذه التوجيهات إلى برنامج عمل تفصيلي عن فترة زمنية محددة قادمة، إما في شكل خطة سنوية أو خمسية أو عشرية إلى غير ذلك.

وتبدأ هذه العملية بإجراء دراسة مستفيضة عن التطورات الماضية في المجال الأمني بالتفصيل الممكن ثم إجراء بعض التنبؤات عن الاتجاهات المحتمل تحققها في المستقبل دون إحداث تغيير

عمدي، إذ إن التخطيط في سعيه إلى التوصل إلى أفضل النتائج من الموارد المتاحة لابد أن يعمل على الوصول بها إلى وضع أفضل مما كان يمكن حدوثه تلقائيا، الأمر الذي يفترض سلفا معرفة هذه الاتجاهات، وهذا يتطلب وجود خبراء في المجال الأمني بمختلف أنشطته كمشاركين أساسيين في وضع الخطة.

ولتسهيل وتبسيط عملية وضع الخطة في الدول النامية التي تعاني من ندرة البيانات والخبراء المتخصصين فإنه من المفضل البدء بتصور معين للاطار التفصيلي للخطة تشترك في إعداده جميع الأجهزة التخطيطية الأمنية ثم يقوم الجهاز المركزي للتخطيط على مستوى القطاع الأمني ككل بدراسة مدى تناسبه أو تضاربه، ويحاول تصحيحه عن طريق مطالبة الأجهزة المعاونة بتعديل مقترحاتها الأولى ليحصل على صورة جديدة للاطار التفصيلي، قد تظهر فيها أنواع جديدة من التناقضات فيعمل مرة أخرى على تعديله، وهكذا. ومعنى ذلك ان يتم اعداد الخطة عن طريق التقريب المتتالي، أو ما يسمى أحيانا أسلوب التجربة والخطأ.

وهناك أسلوب آخر يبدأ بوضع الاطار الاجمالي للخطة بحيث إذا وجد ان هذا الاطار محقق للغايات السابق وضعها، يتم الانتقال إلى مرحلة وضع الإطار التفصيلي للخطة في ضوئه لأن هذا يساعد على تقليل الجهد الضخم اللازم للوصول إلى اطار متوازن بدرجة التفصيل المطلوبة، وبهذا الشكل يمكن الجمع بين التخطيط على مراحل وبين التقريب المتتالي.

وهنا يجب على المخطط ألا يعد الخطة في ضوء الغايات المستهدفة فقط، ولكن أيضاً في ضوء الموارد المتاحة وتلك الممكن تدبيرها خلال فترة الخطة

جـ ـ مرحلة إقرار الخطة:

لا ترقى أية خطة إلى مرتبة الخطة إلا إذا أقرت من جهة مسئولة، لذلك يجب أن يصدر بالخطة الأمنية قرار له صيغة قانونية، وإلا ظلت الخطة بمثابة مشروع مقترح بخطة.

ويثير الاقرار القانوني للخطة تساؤلات عديدة، أولها: هل يجب أن تكون الخطة جامدة أو مرنة، والواقع أن التخطيط الجامد، بمعنى التمسك بالخطة مهما أظهر التنفيذ من مصاعب قد لايمكن التغلب عليها، أمر يتنافى مع الواقع العملي، لذلك وجب تحقيق قدر من المرونة في الخطة يجعل من الممكن مواجهة المواقف العملية مواجهة سليمة.

أما السؤال الثاني، فهو: هل تكون الخطة الزامية أو يكتفى بجعلها توجيهية، وفي المجال الأمني يفضل أن تكون الخطة الزامية

كانت هذه هي مراحل اعداد الخطة وهي، كما هو واضح، مراحل متتالية ويجب أن تتم بذات الترتيب.

**٧ ـ تحديد دور الأجهزة المختصة بالتنفيذ وفق برامج ومتابعتها وتقويمها:**

**أ ـ التنفيذ:**

باقرار الخطة واعتمادها من السلطات المسئولة تصبح واجبة التنفيذ، وهذا يعني مشاركة جميع الوحدات الأمنية في العمل على تحقيق الأهداف التي وردت فيها، أي أن على هذه الوحدات جميعا أن تقوم بتعديل أنماطها السلوكية بما يتفق ومتطلبات الخطة.

والواقع أن الشعور بدأ يزداد، حيث أن القصور الذي تعرض له تنفيذ خطط التنمية في كثير من الدول النامية ليس مرجعه قصور في أساليب التخطيط بقدر ما يعود إلى قصور في التنفيذ.

ويجب التنويه هنا على ضرورة الفصل بين الأجهزة التخطيطية وتلك التنفيذية، إذ أثبتت التجربة أن قيام المخطط بالتنفيذ يجعله في موقف لا يتحقق فيه عدم التحيز لمشروعات أو أنشطة بذاتها، ويوجد كذلك فرصة للتستر على أخطاء التخطيط، وبالتالي التهاون فيه، وكذلك اختلاف خبرات المنفذين عنها بالنسبة للمخططين.

**ب ـ المتابعة:**

إن الاشارة السابقة بامكانية تعديل الأهداف والاجراءات في ضوء التجربة المستفادة من التنفيذ يعني ضرورة وجود نظام يساعد على تتبع التنفيذ والتعرف على مشكلاته، وربط ذلك بشكل أو بآخر بالعمليات التخطيطية.

وهنا يجب التفرقة بين نوعين من المتابعة، وان كان أحدهما يعتمد على الآخر

- الأول هو متابعة التنفيذ التي تقوم بها الوحدات التنفيذية وفيها تسعى المتابعة إلى التعرف على منجزات واداء كل الأفراد الذين يعملون تحت اشرافها، وهذه المتابعة تتم للخطط التي تضعها الوحدة لهؤلاء الافراد، هذا النوع من المتابعة تتطلبه قواعد الرقابة.

والهدف الأساسي من المتابعة هنا هو اتاحة القدر الكافي من المعلومات بما يساعد على اتخاذ الاجراءات والتعديلات اللازمة لتنفيذ الخطة على مستوى الوحدة.

- والثاني هو متابعة الخطة نفسها، وهي المسئولية الأولى لجهاز التخطيط والذي يتابع الانجازات الكلية للوحدات الأمنية المختلفة ويتعرف على معوقات التنفيذ لادخال التعديلات على الخطة والاجراءات والسياسات، إذا تطلب الأمر ذلك بشكل دوري.

وتمتد متابعة الخطة أحيانا إلى مراجعة أسلوب التخطيط ذاته

ومن هنا كانت خطورة وأهمية تقارير المتابعة الدورية لتنفيذ الخطة.

### جـ - التقويم:

إلى جانب تقارير المتابعة الدورية التي قد تنتهي إلى تعديل خلال فترة الخطة ذاتها فانه لابد من اعداد تقارير عند انتهاء فترة الخطة تمهيدا لاعداد الخطة التالية، فاذا كان هناك خطة خمسية مثلا وأخرى سنوية فان هذه التقارير تكون لازمة عن كل من النوعين، وتهدف

التقارير عن الخطة السنوية إلى التوصل إلى تقدير لما أمكن تحقيقه ومقارنته بالأهداف النهائية للخطة الخمسية بحيث يتم وضع الخطة السنوية التالية منطلقة من الموقف الحالي نحو تحقيق تلك الأهداف.

ولضمان نجاح نظام التقويم يجب إنشاء نظام احصائي كفء يوفر البيانات اللازمة في الوقت المناسب وأن تتوفر لدى الجهاز التخطيطي كل الامكانات اللازمة لتحليل تلك البيانات واستخلاص أقصى ما يمكن من استنتاجات منها بأسرع ما يمكن للاستفادة الكاملة منها في إعداد الخطة التالية بصورة أكثر واقعية وباحتمال أقل لمواجهة المشاكل التي مر بها تنفيذ الخطة السابقة وهكذا.

ولا يفوتنا في النهاية التنويه إلى أن مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم تكون بهذا الترتيب ما يعرف بالدورة التخطيطية.

# المراجـــع

أولا : المراجع العربية :


- ابراهيم الغمري، ادارة الأفراد والتطوير التنظيمي، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٤
- رمسيس عبدالعليم، دور القرار السياسي في تخطيط الخدمات. مجلة الادارة، القاهرة: المجلد السابع، العدد الرابع، أبريل ١٩٧٥
- سيد الهواري، الادارة، الأصول والأسس العلمية، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٠
- عبدالكريم درويش، ليلى تكلا، أصول الادارة العامة. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨٠م.
- محسن العبودي، الاتجاهات الحديثة في القيادة الادارية، دار النهضة العربية، ١٩٨٤
- محمد عبدالفتاح منجي، التخطيط في قطاع الشرطة لعام ٢٠٠٠، بحث منشور مؤتمر الشرطة العصرية لعام ٢٠٠٠ القاهرة: مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، وزارة الداخلية، ١٩٨٤
- محمد عبدالفتاح منجي، تخطط القوى العاملة في قطاع الشرطة، محاضرات غير منشورة، دبلوم ادارة وتنظيم الشرطة كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، وزارة الداخلية، القاهرة، ١٩٨٨

- محمد عبد الفتاح منجي، ومحمد كمال مصطفى، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتب بيمكو ١٩٨٨م.
- محمد عبدالفتاح منجي وآخرون، الانتاجية، القاهرة: مكتب بيمكو، ١٩٨٧
- محمود علم الدين، العلاقة بين الصحافة والشرطة بحث منشور مؤتمر الشرطة العصرية لعام ٢٠٠٠ القاهرة: مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، وزارة الداخلية ١٩٨٤

ثانياً: المراجع الانجليزية:

Bayley, David H.: Police and Society. London, Sage Publisher 1977.

Bouza, Anthony V.: Police Administration, Organization and Performance. London, Pergamon Press, 1978.

Whise and Paul, M.R. and Fred Ferguson.: The Management of Police Organizations. New Jersey, Prectic Hall, Second Edition, 1978.

# أساليب التعاون العربي في مجال التخطيط لمواجهة جرائم الإرهاب

اللواء الدكتور أحمد جلال عز الدين(*)

المقدمـــة:

تقع المنطقة العربية، بحكم موقعها المطلق والنسبي، في قلب جزيرة العالم، حيث تتوسط تماما كتلة العالم القديم، التي دارت على ارضها وما زالت تدور أعتى الحروب وأشد أنواع الصراع.

لذلك كانت هذه المنطقة مبعث الديانات السماوية الثلاث، ومهد الحضارات الانسانية الشامخة والعريقة، ومسرى النور ونبع العلم، عندما كان العالم كله يعيش في دياجير الظلام والتوحش وغرابة الجهل وسقم الحياة.

ولأن من يملك قلب العالم يملك جزيرة العالم، ومن يملك جزيرة العالم يملك العالم، كما قال الاستراتيجي القديم ماكندر، فإن تلك المنطقة بموقعها الحاكم، قد أصبحت في مراحل ضعفها مهوى قلوب الغزاة، حتى إذا ما قامت امبراطورية فتية، الا وبدأت باحتلال المنطقة أو جزء منها، وكان هذا هو شأن الاغريق والفراعنة والبابليين

---

(*) أكاديمية الشرطة، وزارة الداخلية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

والاشوريين والرومان والهكسوس والفرس والتتار والعثمانيين والفرنسيين والانجليز وغيرهم، حيث يتحول الموقع من كونه عنصر قوة إلى ان يكون عنصر ضعف عندما لايجد منعة تحميه.

ولم تمر فترة من الزمان في القرن العشرين، دون أن يكون جزء كبير أو قليل من العالم العربي واقعا تحت نيران احتلال قوى أجنبية، أما تلك الاجزاء التي نجت في الاحتلال أو نجحت في الحصول على الاستقلال، فإنها جميعا تواجه قوى عديدة تحاول فرض الهيمنة عليها والسيطرة على مقاديرها، وتبلغ تلك المحاولات ذروتها بمحاولة غزو الأمة العربية، التي تحتل قلب جزيرة العالم إما باثارة النزاعات والحروب الاقليمية، وإما باثارة اسباب العنف والتخريب الداخلي، ويدخل ذلك كله في اطار ما يسمى في العلوم الاستراتيجية بالغزو من الداخل.

وإذا كان مفهوم الأمن القومي، هو قدرة الدولة على تحقيق التنمية الشاملة، أو حرية الدولة في اتخاذ القرار السياسي، فإن حرمان الدولة من الاستقرار، واثارة أسباب الفوضى والدمار واحداث الفرقة والانقسام، وزرع الاضطرابات والفتن والحروب الأهلية، هو أحد أهم وسائل تهديد الأمن القومي، لأن تلك الأفعال تحدث اضطرابا عاما يستحيل معه التخطيط للتنمية، أو الاحتفاظ بالقدرة على اتخاذ القرار السياسي الذي يتلاءم مع المصالح العليا للدولة

ويمثل الإرهاب في الزمن الراهن، أشد صور العنف السياسي خطورة، حيث يقوم بدور البديل للحرب التقليدية، لأن هناك محاذير

عـدة تجعل خيـار الحرب غـير منتج في كـل الأحـوال في وضـع نهايـة لأسبـاب الصراع، وقـد فشلت الحروب الكثيـرة التي قامت في العـالم بعد الحرب العالمية الثانية في ارغام الاطراف عـلى قبول المـطالب التي تقوم الحرب لاجبارهم عليها.

ولأن أسباب الصراع في منطقة الشرق الاوسط بصفة عامة تعتـبر أكثر أنواع الصـراع حدة وسخـونة في العـالم، فإن المنـطقة تعتـبر أولى مناطق العالم من ناحية عدد الوقائع الإرهـابية التي تحـدث فيها، فقـد بلغت نسبة العمليات الإرهـابية في منـطقة الشـرق الاوسط ٤٦,٤٪ من مجموع العمليات الإرهابية التي وقعت عـلى مستوى العـالم في عام ١٩٨٥ بينـما تزايـدت النسبة في عـام ١٩٨٦ حتى بلغت ٤٧,٢٪ من مجموع العمليات الإرهابية في العالم.

ومن هنـا يمكن القول إن خـطر الإرهاب، يمثـل أولويـة قصـوى لاجهـزة الأمن والشرطـة في العالم العـربي، الذي يعـرف كافـة أنواع المنظمات الإرهابية المحلية منها والدولية، اليمينية واليسارية والدينيـة المتطرفة «يهودية ومسيحية واسلامية» كما يعرف في اطار الدين الواحـد عـدد كبير من المنـظمات المـذهبيـة بينـما يعمـل عـدد لابـأس بـه من المنظمات لحساب قوى أجنبية.

ولاشـك أن التنـاول العلمي لأي ظـاهـرة اجـرامـيـة، يتـطلب بالدرجة الأولى تخطيط الجهود وتنسيقها لضمان أكبر قدر من الفاعليـة لها في مواجهة الظاهرة، ولما كان الإرهاب ظـاهرة عـامة لاتكـاد تنجو منهـا دولة عـربية، فـإن مواجهتهـا تتطلب تضـافـر الجهـود في كـافـة

المجالات، ومنها بالطبع مجال التخطيط، لمواجهة جرائمه.

وسنتناول موضوعنا هذا من خلال نقاط ثلاث:

أولا: تحديد مفهوم الإرهاب.

ثانيا: تحديد مفهوم التخطيط الاستراتيجي.

ثالثا: مجالات التخطيط التي يمكن تحقيق تعاون فيها لمواجهة الإرهاب.

## أولا: مفهوم الإرهاب

يمثل الارهاب أحد أهم مهددات الأمن القومي للدولة في الوقت الحالي، وتنبع خطورته الحقيقية من كونه نشاطا يستهدف تغيير أو تدمير النظام الاجتماعي في الدولة بمنظوره العريض، وهو بالاضافة إلى كونه نشاطا يخل بالاستقرار والأمن في المجتمع، ويهدد حياة وحرية الابرياء، فإنه أيضاً ـ وبالدرجة الأولى يمثل تهديدا موجها إلى حرية اتخاذ القرار السياسي في الدولة، حيث يهدف النشاط الإرهابي إلى اكراه سلطة اتخاذ القرار السياسي على انشاء أو الغاء أو تعديل أو تحوير قراره، بصورة لم تكن واردة لولا النشاط الإرهابي، وبحال لا يتفق مع المصالح القومية للدولة

ويعتبر الإرهاب، في ظروف الصراع الدولي الراهنة، بديلا كاملا للحرب التقليدية حيث فرضت ظروف الصراع قيودا شديدة على الحرب بأنواعها المختلفة «الشاملة والعامة والمحدودة» فلم تعد بنفس القدرة على حل الصراع، حتى أن ما يقرب من ٤٩ حربا

محدودة قامت في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قد فشلت جميعا في تحقيق اي هدف من أهداف الدول المتحاربة.

لذلك اصبح ما يسمى بصور الصراع الاقل Low - intensity conflict هي أكثر صور العنف السياسي في الزمن الحالي، ومن أبرزها بغير شك الإرهاب الدولي، الذي يمثل مع باقي الصور الأخرى من العنف السياسي الأقل حدا، نوعا من الغزو من الداخل، أي بمعنى انه عندما تقع الحرب أو تقع على استخدامها قيود كبيرة، يمكن غزو الدولة الخصم من داخلها عن طريق الإرهاب وغيره من صور العنف، بدلا من غزوها من الخارج بالقوات المسلحة

والخوض في هذا الموضوع الكبير يحتاج إلى مؤلفات، ولكننا سنقتصر هنا على إيضاح مفهوم الإرهاب، حتى يمكن التخطيط لمواجهته واستنباط مجال التعاون من أجل بناء تلك الخطط.

**تعريف الإرهاب:**

تمثل مشكلة تعريف الإرهاب، أكثر مشكلات دراسة الإرهاب عمقا وتعقيدا، وهناك قول شائع في هذه القضيةأن «الإرهابي في نظر البعض هو محارب من أجل الحرية في نظر الآخرين»[1] ومن ثم فإن قضية تعريف الإرهاب تأخذ صورة الأحكام الشخصية والمصلحية،

---

١ ـ انظر في ذلك تفصيلا مؤلفنا، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة: دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٨٦

وتبعد بذلك عن الموضوعية، لأن كل دولة أو مجموعة سياسية، تنظر للفعل الإرهابي نظرة ذاتية، فإذا كان موجها ضد أعدائها فانه يكون بعيدا عن الإدانة، وقد يكون مجالا للتمجيد والتحبيذ، اما إذا كان موجها ضد مصالحها أو حلفائها، فانه يصبح ارهابا يجب ادانته وشجبه ومواجهته بالقوة والحسم.

وقد خلت الاتفاقيات الدولية من تعريف واضح للإرهاب، منذ طرح في عصبة الامم في عام ١٩٣٧ مشروع اتفاقية للتعاون الدولي ضد الإرهاب، حيث تضمن ذلك المشروع عرضا لتعريف قاصر لماهية الإرهاب.

منذ ذلك الوقت لم تتضمن اية اتفاقية تعريفا شاملا للارهاب، فمثلا خلت اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ ولاهاي ١٩٧٠ ومونتريال ١٩٧١ الخاصة بسلامة الطيران المدني والاتفاقية الخاصة بسلامة الدبلوماسيين والاشخاص المشمولين بالحماية القانونية الدولية «نيويورك ١٩٧٣»، خلت من أي تعريف للارهاب، بل أيضاً لم تتضمن الاتفاقيات الاقليمية مثل اتفاقية الدول الأوروبية «١٩٧٨» من أي تعريف أو تحديد للارهاب[1].

كما أنه في نطاق التشريعات الوطنية، لم تحدد أي من القوانين الوضعية العناصر الاساسية التي تشكل ظاهرة الإرهاب، حيث اقتصرت على ذكره مجردا دون وصف أو تعريف، بل ان أغلبها اقتصر

1 John F. Murphy: Punishing International Terrorists. Browman Allanheld, New Jersey, 1985 p. 11.

على معالجة الجرائم الشائعة للارهاب، مثل خطف الطائرات واحتجاز الرهائن واستخدام المتفجرات، ووضع عقوبات لها دون النظر اليها في اطار شامل للنشاط الإرهابي.

اما الجهود الفقهية فقد تضاربت وتناقضت تعريفات الفقهاء، وتم حصر اكثر من مائة تعريف[1]، تتباين العناصر التي تضمنتها، لتعلق اغلبها بوجهات نظر شخصية.

وفي دراستنا لهذه الظاهرة قدمنا تعريفا نراه، من وجهة نظرنا ـ شاملا لابعاد الظاهرة، وذلك بعد دراسة أغلب التعريفات المطروحة على نطاق الدراسات الاكاديمية، وجرت مناقشة هذا التعريف في عدة مؤتمرات دولية[2]، كما ضمناه كتابنا الصادر في الولايات المتحدة عن الإرهاب[3]، ويخلص هذا التعريف فيما يلي:

«الإرهاب هو استراتيجية عنف منظم ومتصل، تمارسه دولة أو مجموعة سياسية، ضد دولة أو مجموعة سياسية أخرى، من خلال حملة من أعمال القتل والاغتيال وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن وزرع المتفجرات، أو ما شابه ذلك من أفعال، أو التهديد بها، وذلك لخلق حالة من الرعب العام، بقصد تحقيق أهداف سياسية».

---

١ ـ انظر في ذلك أعمال مؤتمر الإرهاب الدولي، جامعة الينوي بشيكاغو، ٢٣ ـ ٢٨ اغسطس ١٩٨٧

٢ ـ انظر في ذلك أعمال مؤتمر هامبورج ٨٧، ابردين ٨٧، شيكاغو ٨٦، ٨٧، ٨٨. ولجنة منع الجريمة في الأمم المتحدة بفيينا مارس ١٩٨٨

٣ ـ انظر في ذلك Ahmed Galal Ezeldin, Terrorism and Political Violence, Uic, Chicago 1987.

ويشير هذا التعريف إلى اهم ملامح ظاهرة الإرهاب التي نوجزها باختصار شديد فيما يلي:

١ ـ انه استراتيجية بمعنى انه خيار رئيسي في الصراع يمتد تنفيذه إلى فترات زمنية ممتدة.

٢ ـ انه عنف منظم ومتصل بمعنى انه ليس مجرد عملية واحدة أو عدة عمليات وانما تنظيم لآليات من العنف.

٢ ـ إنه يمارس من خلال حملة ونعني بالحملة الجهود المنظمة والمخططة والمتصاعدة لتحقيق الأهداف.

٣ ـ إنه يتضمن أمثلة للأساليب الشائعة للارهاب في تنفيذ عملياته «القتل، الاغتيال، خطف الطائرات، احتجاز الرهائن، زرع المتفجرات» وهذه الصور من العنف هي الصور المألوفة للارهاب على اختلاف المنظمات الإرهابية وانتماءاتها العقائدية.

٥ ـ إنه يشمل أيضاً عبارة «أو ما شبه ذلك من أفعال» ليغطي التعريف احتمالات مستقبلية لاستخدام الإرهاب للاسلحة الكيماوية والميكروبية، بل إن هناك دراسات جادة حكومية وخصوصاً التي تبحث استخدام الإرهاب للأسلحة النووية في المستقبل، كما أن هناك دراسات حول تهديد الإرهاب لبرامج الحواسب الآلية المركزية في الدول الكبرى، والتي تعتمد عليها برامج الدفاع والفضاء وحركة الطيران وحسابات البنوك وغيرها

٦ ـ كما يشمل التعريف أيضاً دور التهديد في عمليات الإرهاب، حيث تفيد دراسات النشاطات الإرهابية، إن الإرهاب يعتمد في إثارة الرعب على ارتكاب فعل ارهابي مثل زرع متفجرات في

مكان، وعقب انفجاره تتوالى الاخطارات الوهمية بالتهديد بوجود متفجرات في أماكن أخرى، مما يضطر السلطات إلى اخلائها بصورة متعجلة، «فنادق، بنوك، طائرات وغيرها» ويحدث ذلك ذعرا هائلا لدى الجمهور.

٧ ـ ويتضمن التعريف أيضاً تحديد الهدف الاستراتيجي للارهاب، وهو خلق حالة من الرعب العام، وذلك بأن يجعل كل انسان في المجتمع يعتقد أنه سيكون الضحية التالية للإرهاب، وهذا ما يفسر استخدام الإرهاب للعنف المنظم والمتصل، لان أثر الإرهاب يبدأ بعد ارتكاب الفعل، حيث تكون الضحية مجرد رمز يحمل رسالة إلى كل أفراد المجتمع، تدعوهم للخوف والرعب والذعر

٨ ـ وفي النهاية، فإن الهدف النهائي للنشاط الإرهابي هو تحقيق مطالب سياسية، إذ إن المنظمة الإرهابية التي تعتنق فكرة ايدولوجية أو دينية أو عرقية، أو اقليمية، إنما تسعى لاجبار خصومها على التنازل عن موقفهم واحداث التغيرات السياسية التي تحقق هدف التنظيم، والهدف السياسي هو الذي يميز بين الإرهاب وصور العنف المنظم الأخرى، مثل كافة صور الجريمة المنظمة التي تسعى دائما إلى تحقيق مكاسب مالية وليست مكاسب سياسية.

ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي:

أولا: إنه تعريف عام مجرد يشمل كل استخدام للعنف بصوره

المذكورة آنفا، بقصد تحقيق أهداف سياسية، دون ان يتطرق إلى قضية مشروعية هذه الأهداف ذاتها

ثانيا: إنه يشمل كل صور الإرهاب، وهي إرهاب الدولة ضد مجموعة سياسية، أو إرهاب مجموعة سياسية ضد الدولة، أو إرهاب مجموعة سياسية ضد مجموعة سياسية أخرى، أو حتى إرهاب الدولة ضد دولة أخرى.

وفي دراسة أجريناها بتكليف من الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب[1]، أوضحنا الفرق بين الإرهاب والنضال الوطني، وأبرزنا اقرار المجتمع الدولي منذ اتفاقيات جنيف الأربع عام ١٩٤٧ لشرعية النضال الوطني، وكذا قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولايمكن ان يكون النضال الوطني مشتبها بالارهاب، لان الحرب الشعبية المشروعة هي حق مقرر في كل المواثيق الدولية، وقد انتهينا إلى تعريف للنضال الوطني يتفق مع قواعد القانون الدولي والمبادىء المقررة في المنظمات الدولية بأنه:

كافة صور العنف التي تمارسها الشعوب الواقعة تحت الاحتلال أو الحكم العنصري أو الهيمنة الأجنبية، والتي توجه أساسا ضد العسكريين أو رموز السلطة ولا توجه ضد المدنيين أو الابرياء أو الاطراف الثالثة، والتي تقع أساسا داخل الأرض المحتلة أو الواقعة تحت الهيمنة الاجنبية أو الحكم العنصري.

هذه عجالة عن تحديد مفهوم الإرهاب، وهي إن كانت تشير بإيجاز إلى اهم ملامح الإرهاب، الا أنها لايمكن اعتبارها الا مجرد

---

١ ـ انظر في ذلك بحثنا عن الإرهاب والنضال الوطني، الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، تونس ١٩٨٨ «بحث غير منشور».

اشارة لأوصاف الظاهرة اقتضتها مقدمة هذه الورقة، ويمكن الرجوع بغير شك للدراسات الخاصة بالارهاب، لمن يريد المزيد من البحث المتعمق في الموضوع.

## ثانياً: مفهوم التخطيط لمكافحة الإرهاب

سبق أن أشرنا إلى ان ظاهرة الإرهاب تشكل خطرا يهدد الأمن القومي للدولة، بما يستهدفه من احداث لتغيرات في النظام الاجتماعي بمفهومه العريض، الذي يتضمن مجموعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولما كان الإرهاب يمارس من خلال استراتيجية بعيدة المدى، فإنه يجب مواجهته بخطط استراتيجية أيضاً من جانب الدولة والمجتمع، لتلافي آثاره ونتائجه، والحيولة دون تحقيقه لأهدافه البعيدة، وذلك بتأمين النظام الاجتماعي، وتدعيمه وتقويته واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق تماسكه ومنعته ضد التهديد.

ولاشك أيضاً أن مكافحة الإرهاب، تتطلب مجموعة من الخطط التفصيلية أو التكتيكية، التي تمارس من خلال العمليات اليومية، مثل عمليات التأمين والحراسة والتصدي للمواقف الإرهابية وغيرها.

ويشمل التخطيط الاستراتيجي لمكافحة الإرهاب، عدداً من الأهداف البعيدة التي تتسم بالشمول، والتي تتطلب مدة طويلة نسبيا من الزمن لتنفيذها، ومن بين هذه الأهداف:

- تأكيد سياسة الدولة في الالتزام بمبدأ عدم الرضوخ لمطالب الإرهاب، مهما كان حجم الخطر الذي يهدد به الإرهابيون، ويتطلب هذا التأكيد والترسيخ نتيجة الخطط الاعلامية والمواجهات التفصيلية للمواقف أو التهديدات الإرهابية.

- الارتقاء بمستوى أداء جهاز الشرطة والأمن، بحيث يصل إلى القدرة الكاملة على مواجهة الإرهاب، ويتأتى ذلك من بناء تخطيط استراتيجي للتدريب والتسليح والمعدات، والارتقاء بنوعية العنصر البشري في الجهاز كما وكيفا.

- بناء جهاز للمعلومات والتحريات، ذي كفاءة عالية واتصالات مؤثرة وقدرة على جمع المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها، ويتطلب ذلك خططاً تدريبية وإمكانات مادية وبناء قواعد للمعلومات وانشاء مصادر للتحريات، ووضع أسس للاتصال والتعاون الدولي والخارجي في مجال المعلومات.

- تنمية وتطوير علاقات الدولة بالدول الأخرى الصديقة والحليفة، لاقامة تعاون بناء وفعال في مجال مكافحة الإرهاب، عن طريق مذكرات التفاهم والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف، أو على التفاهم الودي ومبدأ المعاملة بالمثل.

- وضع برامج قومية اعلامية وتعليمية وتربوية، تشارك فيها كافة أجهزة الدولة المعنية من أجل خلق رأي عام مؤيد لجهود الدولة في

مكافحة الإرهاب، للوصول إلى تعاون جماهيري فعال لاجراءات الأمن والشرطة في مواجهة النشاط الإرهابي، وفي نفس الوقت تحصين الجماهير ضد فلسفات الإرهاب والتطرف والأفكار الهدامة، وتفنيد دعاوى الإرهابيين، وتوعية الجماهير ضد أخطار الإرهاب.

هذا عن التخطيط الاستراتيجي وبعض مجالاته، ولكن من المفهوم أيضاً ان التخطيط الاستراتيجي يشمل في ثناياه كافة الخطط متوسطة المدى والقصيرة أو الخطط التكتيكية أو خطط العمليات.

وقد يتطلب الأمر وضع تصور لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بصورة مجردة، مع التطبيق على مكافحة الإرهاب، وفق نموذج يصلح للتطبيق «بعد تغيير بعض محتوياته» على أي ظاهرة أخرى أو نشاط آخر من أنشطة أجهزة الأمن والشرطة.

ونظرا لضيق المجال، ولأن هذا الموضوع ليس محور بحثنا الحالي، فاننا سنقتصر على ايضاح أهم ملامح التخطيط الاستراتيجي التي يوضحها الشكل التالي:

التخطيط للتخطيط
التخطيط الاستراتيجي
١ – تحديد التوقعات الخارجية
مساهمة المجتمع
• الوزارات الأخرى
الهيئات الخاصة
الجهود المساندة
٢ – تحديد التوقعات الداخلية
مساهمة قيادات
الشرطة العليا
• التقنيات التنظيمية
٣ – وضع أسس المعلومات
• الإنجازات السابقة
• الوضع الحالي
التنبؤ بالمستقبل
٤ – تقييم الموقف في الجهاز:
• نقاط القوة
• نقاط الضعف
بالنسبة للظاهرة :
التهديدات ونقاط
الضعف
تدفق المعلومات
التخطيط الرئيسية :
– التكليفات الهامة
– مسارات التنفيذ
– البرامج والأنشطة
قواعد التقييم والقرارات
التخطيط متوسط المدى وبرامجه
التخطيط التكتيكي
التخطيط قصير المدى وخططه
تنفيذ الخطط
مراجعة وتقييم الخطط

وقبل أن نبدأ في شرح هذا النموذج، يهمنا إيضاح المقصود بالتخطيط الاستراتيجي من وجهة نظرنا:

**مفهوم التخطيط الاستراتيجي:**

ظلت كلمات «التخطيط بعيد المدى Long Range Planning هي التعريف الذي يرادف التخطيط الاستراتيجي حتى عقد الثمانينات من هذا القرن، ثم استخدمت بعد ذلك عدة عبارات أخرى لوصف النظام منها:

- التخطيط الشامل Comprehensive planning
- التخطيط الاداري الشامل Comprehensive Managerial Planning.
- التخطيط الكلي العام Total Overall Planning.
- التخطيط المنهجي Formal Planning.
- التخطيط التكاملي الشامل Comprehensive Integrated Planning.

والواقع أن التخطيط الاستراتيجي يشمل كافة الاوصاف التي تتضمنها تلك العبارات لانه يتسم بالكلية والمنهجية والتكامل والشمول[1]

وللتخطيط الاستراتيجي عدة خصائص أو ملامح يجب النظر اليها بعين الاعتبار حتى يمكن تحديد مفهومه تحديدا واضحا.

١ - أولا: يتعامل التخطيط مع مستقبلية القرارات الحالية، وهذا يعني أن التخطيط الاستراتيجي ينظر إلى سلسلة السببية، والتأثير المتتابع زمنيا للقرار الذي ينوي القائد اتخاذه حاليا، كما ينظر

1 L.S. Sernan: Strategic Planning . Joan Jay Press, N.Y. 1986, pp. 16-25.

أيضاً إلى بدائل الاحداث، والتطورات المحتملة في المستقبل، وعند وقوع الاختيار على احد هذه البدائل، فانه يصبح أساس اتخاذ القرار الحالي.

فجوهر التخطيط الاستراتيجي هو التعرف المنظم للفرص والتهديدات المحتملة في المستقبل والتي تدخل في مزيج مع باقي البيانات، لكي تعطي الاساس لاتخاذ أفضل القرارات حاليا، والتي من شأنها تأكيد الفرص والاستفادة منها، وتقليل التهديدات والحد منها

٢ ـ ثانيا: إن التخطيط الاستراتيجي هو سلسلة من العمليات المتعاقبة Process والتي تبدأ بتحديد الأهداف، ووضع السياسات والاستراتيجيات التي تحقق تلك الأهداف، ثم ابتكار الخطط التفصيلية التي تضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ، فهي إذاً عملية تحدد مقدما ما هية ونوعية الجهود التخطيطية الواجب اتخاذها، ومتى يجب أداؤها، وكيف سيكون ذلك الأداء، ومن الذي سيتولى تلك المهام، وماهية الرقابة على التنفيذ، ونظام تعديل المسارات الخاصة بالخطط عند ثبوت عدم توافقها مع الأحداث.

٣ ـ ثالثا: إن التخطيط الاستراتيجي «هو اتجاه نفسي ووسيلة للحياة»[1] فالتخطيط يتطلب تكريس الذات للعمل وفق أسس توقع المستقبل والعزم القوى على تنفيذ الخطط بكل دقة واهتمام بالغ باهمية الرسالة وجدواها، فالتخطيط الاستراتيجي هو أكثر

١ ـ المرجع السابق، ص: ٦٨

من مجرد مجموعة من العمليات أو الاجراءات أو الأسس، وإنما هو عملية عقلية وفكرية ويجب الإيمان بها والاعتقاد فيها.

٤ ـ رابعا: إن التخطيط الاستراتيجي يتضمن نسقا من ثلاثة أنماط رئيسة من التخطيط، الخطط الاستراتيجية، الخطط متوسطة المدى، والخطط قصيرة المدى، ثم خطط العمليات، وفي أجهزة الشرطة والأمن التي تضم أجهزة لامركزية أو مستقلة، فان كل هذه الأنواع من التخطيط تدخل في نسق واحد داخل الجهاز، بينما يضم التخطيط الاستراتيجي للدول هذه الأجهزة معا، الذي تتخذ قراراته من السلطات العليا، حيث يتم تحديد الأهداف ثم رسم السياسات ثم بناء الاستراتيجيات.

ويتضمن النموذج المرافق بعض العناصر، التي يجب ان يشملها التخطيط الاستراتيجي لمواجهة جرائم الإرهاب، حيث لم يعد امر المواجهة مسألة تعتمد على الالهام أو ردود الافعال الوقتية أو التصرف حيال كل حدث على حدة، وانما يتطلب الامر بناء تصور عام مدروس ومعد اعدادا جيدا حتى يمكن تنسيق جهود متكاملة لمكافحة الظاهرة ، وسنتناول جميع هذه العناصر بصورة مختصرة.

**١ ـ التخطيط للتخطيط: The Plan to Plan**

لايمكن البدء في التخطيط الاستراتيجي، دون وضع خطة لتوفير الاحتياجات اللازمة لعملية التخطيط ذاتها، إذ يحتاج التخطيط الاستراتيجي عدداً ضخماً من المعلومات والبيانات التي يجب أن تكون تحت بصر واضعي الخطة قبل البدء في تصور ملامحها الرئيسة، كما يجب توزيع المهام الخاصة بجمع البيانات وإعداد الدراسات

المبدئية واختيار المجموعات المشاركة في التخطيط وتحديد المنهج الذي سيتم بناء عليه وضع الخطة.

وتبدأ بعد ذلك مرحلة تحديد الأهداف واختيار الاستراتيجيات، وتتم وفق الشكل التالي:

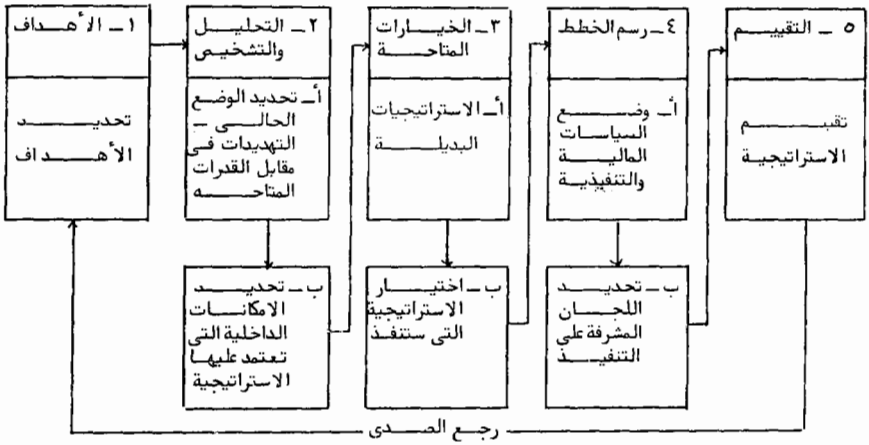


٢ ـ **المراحل التمهيدية لإعداد التخطيط** : وتشمل أربعة أنشطة :

أ ـ تحديد التوقعات الخارجية: وهي مساهمات المجتمع ـ الوزارات الأخرى ـ الهيئات الخاصة ـ الجهود وغير ذلك.

ب ـ الداخلية: وهي مساهمات قيادات الشرطة العليا ـ الوسطى ـ التنفيذية. وغيرها.

جـ ـ وضع أسس المعلومات: ويعتمد على: الانجازات السابقة ـ الوضع الحالي ـ التنبؤ في المستقبل.

د ـ تقويم الموقف: بالنسبة للجهاز: نقط القوة ونقط الضعف، بالنسبة للظاهرة: التهديدات ونقط الضعف.

٣ ـ مرحلة وضع الاستراتيجيات العامة: التكليفات والمهام ـ مسارات التنفيذ ـ البرامج والازمنة وغير ذلك.

٤ ـ البرامج متوسطة المدى.

٥ ـ البرامج قصيرة المدى.

٦ ـ خطط العمليات.

٧ ـ المراجعة والتقويم.

ويتم ذلك كله في إطار: تدفق المعلومات ـ قواعد التقويم.

ولاشك أن هذا النموذج يعطي صورة مبسطة للتخطيط الاستراتيجي، وبين مدى تفاعل العناصر الداخلة فيه، التي تأخذ وتعطي في كل مرحلة، وهو صالح للاستخدام في كافة أوجه مكافحة الظواهر الاجرامية ومنها الإرهاب.

## ثالثاً: مجالات التخطيط لمكافحة الإرهاب

تعتمد خطط مكافحة الإرهاب، على خمس ركائز أساسية، هي بلا شك أعمدة الحكمة التي يجب أن ترتكز عليها كل عناصر

التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الإرهاب، وهذه الركائز باختصار شديد هي:

١ ـ أن تضع الدولة منظورا سياسيا حازما وقاطعا، يجب الالتزام به التزاما تاما ومعلنا مفاده ان لاتتنازل الدولة لمطالب الإرهاب مهما كان حجم الخطر الذي يهدد به الإرهابيون، هذه السياسة يجب أن تكون معلنة ومعلومة للكافة، إذ إن التنازل مرة هو مقدمة لتنازلات عديدة في المستقبل، ودعوة مفتوحة للمنظمات الإرهابية لمهاجمة وتهديد المصالح الحيوية للدولة، ما دام هناك أمل في الحصول على مكاسب سياسية، تتنازل عنها الدولة لتفادي التهديد الإرهابي.

٢ ـ أن توقع الدولة عقوبات صارمة وأهمها عقوبة الاعدام على من يدانون في انشطة إرهابية موجهة ضد مصالحها أو مصالح حلفائها، ويكفل التشريع الاسلامي وفق جرائم البغي وحد الحرابة تطبيق تلك العقوبات الحاسمة، وقد ثبت بما لايدع مجالا للشك أن العقوبات البسيطة لا تحقق هدف الردع خصوصاً أن ما يسعى إليه الإرهابيون من مكاسب يجعلهم على استعداد تام لتحملها، كما شاع أيضاً في كثير من دول العالم أن تقع عمليات إرهابية ضد الدولة لاجبارهم على الافراج عن المسجونين في حوادث إرهابية سابقة، مما يجعل الدولة رهينة في أيدي سجنائها من الإرهابيين.

٣ ـ ان تنشىء الدولة ادارات أو مكاتب أو أقسام متخصصة تتولى جمع المعلومات والتحريات عن الانشطة الإرهابية المعادية

للدولة، فالذي يملك المعلومة يملك القوة، ويصبح قادرا على توقي الأنشطة الإرهابية واجهاضها قبل وقوعها، ويتوقف نجاح كافة استراتيجيات وخطط مكافحة الإرهاب على درجة دقة ووفرة المعلومات التي تجمعها أجهزة الاستخبارات.

ومن أهم الخطط التي تعتمد على سلامة ودقة المعلومات خطط تأمين المنشآت الحيوية في الدولة، وقواعد حماية الشخصيات الهامة، وتعتبر خطط التأمين القوية والمعدة إعداداً جيداً أحد أهم أساليب منع الإرهاب، حيث تعتمد خطط عمليات المنظمات الإرهابية على القدرة على مهاجمة الأهداف التي تفتقر إلى حماية وتأمين كاف.

٤ ـ أن تنشىء الدولة وحدات متخصصة ومدربة تدريبا عاليا للتصدي للمواقف الإرهابية، بحيث تكون هناك وحدة رئيسة للقوات المسلحة ووحدة أو أكثر في قوات الشرطة، وتتولى هذه الوحدات ـ وفق تنسيق معين وخطط معدة مسبقا ـ التعامل مع المواقف الإرهابية خصوصاً خطف الطائرات واحتجاز الرهائن وزرع المتفجرات، كما تقوم احيانا وفي ظروف خاصة ـ بتأمين بعض المنشآت الحيوية.

وتعد مشكلة التنسيق بين القوات المسلحة والشرطة في مجال مكافحة الإرهاب من بين أهم المجالات التي يجب التخطيط لها تخطيطا جيدا.

٥ ـ أن تبرم الدولة معاهدات ثنائية ومتعددة الاطراف مع الدول التي تشترك معها في المصالح والتي تتفق معها في وجهات النظر نحو

الإرهاب، من أجل تحقيق تعاون فعال بين هذه الدول لمكافحة الإرهاب، وتشمل مجالات التعاون تسليم الإرهابيين أو محاكمتهم، وتبادل المعلومات والخبرات والعمليات المشتركة والتدريب، وهو ما سنتحدث عنه تفصيلا فيما بعد.

والواقع أن الحديث عن هذه الركائز الخمس يحتاج إلى افاضة لا تسمح حدود هذه الورقة بالخوض فيها، ويمكن الرجوع في هذا المجال إلى كتابنا «مكافحة الإرهاب» الذي تحدثنا فيه باسهاب كاف عن هذه الركائز

وسنتعرض في مجالنا هذا إلى بعض الافكار العامة التي تمثل مشكلات هامة في مجال مكافحة الإرهاب، وسنتناولها بغير ترتيب للاهمية، لان التمايز بينها لا يخضع لمعيار معين حيث تمثل كل منها عاملا له أهميته الخاصة في مجال المكافحة كما تمثل أيضاً مشكلات تحتاج إلى خطط استراتيجية وتكتيكية لمعالجتها، وفي نفس الوقت هي المجال الفعلي للتعاون من أجل التخطيط لمواجهة الإرهاب بين الدول العربية وأهم هذه المجالات هي:

**أ ـ مجال المعلومات:**

لاشك أن امتلاك القدرة العالية على جمع المعلومات الكافية والمناسبة حجما وتوقيتا، يعتبر ضرورة أساسية لخطط مكافحة الإرهاب ، سواء من ناحية اعداد الخطط أو من ناحية كفاءة الخطة ونجاحها في تحقيق أهدافها، وترجع أهمية المعلومات بالدرجة الأولى إلى اعتماد النشاط الإرهابي اعتماداً أساسيا على مبدأ السرية، لان

التنظيم الإرهابي يتكون في العادة من افراد محدودين، يفتقرون إلى الموارد البشرية والمادية التي تتوفر للدولة، لذا تتوقف كفاءة التنظيم على قواعد الامن الداخلي التي تكفل عدم اختراقه، أو سقوط خلاياه جميعا في حالة سقوط خلية منه، كما تتوقف أيضاً على سرية الاتصالات وخطط العمليات، لان قدرة التنظيم على خلق حالة من الرعب العام، ترتبط تماما بقدرته على ايهام المجتمع بأنه يستطيع ضرب أي هدف في أي وقت، مما يضطر سلطات الامن إلى توزيع ونشر قوات الحراسة والتأمين على عدد كبير من الأهداف ومن ثم تقل كثافة الحراسة مع تعدد المواقع، وتصبح بذلك الوحدة الإرهابية الضاربة أكثر عددا من قوة التأمين والحراسة في الموقع الذي يتم مواجهته، لان الإرهابيين يختارون الأهداف التي يهاجمونها، بينما تقوم السلطات بحماية كل الأهداف جميعا بغير استثناء.

وفي مواجهة السرية التي تعتصم بها المنظمات الإرهابية وتعتبرها أساس حياتها واستمرارها، فان السلطات تحاول اختراق نطاق السرية عن طريق جمع المعلومات التي تؤدي إلى اجهاض النشاط الإرهابي، واحباط انشطته أساليب الاستجابة والمواجهة أو وضع اسسها، وتوظيف الموارد اللازمة لمناهضة الانشطة الإرهابية، تعتمد جميعها على البيانات والمعلومات التي يتم جمعها من المصادر المختلفة، وهذه المصادر تتضمن:

١ ـ الملاحظة والمراقبة المباشرة للأشخاص المشتبه فيهم.

٢ ـ تحليل الأحداث الإرهابية السابقة واستخلاص المؤشرات منها.

٣ ـ تقويم وتحليل الشخصيات الإرهابية المعروفة للتنبؤ بتصرفاتها المستقبلية.

٤ ـ دراسة التنظيمات الإرهابية المعروفة والموجودة على الساحة.

٥ ـ دراسة وتحليل الأشخاص الذين تم ضبطهم في عمليات ارهابية أو المنشقين عن التنظيمات الإرهابية المعروفة.

٦ ـ استخدام الأجهزة الالكترونية في التنصت ومتابعة الاتصالات بين العناصر الإرهابية ومحاولة اختراق التنظيم بزرع مرشدين داخله، أو تجنيد بعض افراده لمصادر للمعلومات عما يدور داخله.

٧ ـ دراسة أساليب وعناصر القيادة في التنظيم، وبناء الاتصال فيه، وتشكيله التنظيمي ومصادر التمويل والتسليح والتدريب، وأساليب التجنيد للاعضاء المنتمين له، واماكن التجنيد، ومحاور الفكر الفلسفي أو العقائدي التي يدور حولها مركز التنظيم، واتصالات التنظيم الخارجية سواء كانت بمنظمات أخرى أو بمخابرات دول وغير ذلك، وبناء على تلك المعلومات يمكن للسلطات ان تحدد مدى خطورة وجدية التهديدات الذي شكله التنظيم الإرهابي، وأيضاً تحديد المكان والزمان المحتملين للقيام بالعمليات الإرهابية، وأكثر الأشخاص والأماكن تعرضا لأن تكون هدفا لعمليات التنظيم، هذا كله فضلا عن تحديد هوية التنظيم وحجمه ومصادر قوته، ومواقع انتشاره أو تمركزه، وأهدافه المرحلية والنهائية الخ، وبصفة عامة يمكن القول ان

المعلومات هي مفتاح نجاح كل خطط وعمليات مكافحة الإرهاب.

ويمكن تقسيم المعلومات الخاصة بالتنظيمات الإرهابية إلى عدة أقسام منها:

**١ ـ التقسيم إلى معلومات أولية ومعلومات ثانوية:**

وتشمل المعلومات الأولية، البيانات العامة المسجلة عن الأشخاص والعمليات السابق ارتكابها، والتكتيكات المبتكرة للتنظيمات الإرهابية، والمعلومات العامة عن الاتصالات والتمركز والانتشار لفكر التنظيمات، وتسجيل البيانات التي تتعلق بالانشطة الإرهابية بصفة عامة.

أما المعلومات الثانوية، فهي تلك التي تجري التحريات لنجمعها عن تنظيم إرهابي بعينه، له نشاط أو يهدد بنشاط مضاد للدولة، بحيث تتركز المعلومات التي يتم اجراؤها على كل التفاصيل الدقيقة التي تتعلق بصفة مباشرة بذلك التنظيم.

**٢ ـ التقسيم إلى معلومات عن نشاط محلي أو نشاط دولي:**

والواقع أن المعلومات التي يتم جمعها عن النشاط المحلي للتنظيمات الإرهابية، هي عملية أكثر يسرا وسهولة عن المعلومات التي يتم جمعها عن الأنشطة الدولية، لأن السلطات تملك السيطرة والاتصال والنفوذ ومصادر المعلومات على النطاق المحلي، اما الانشطة

الدولية الخارجية فهي خارج نطاق تمكنها، حيث يسهل تدبير العمليات الموجهة اليها من الخارج دون ان تفطن اليها أو تتوقعها ، ومهما كانت قدرة الدولة على مد انشطة أجهزة معلوماتها إلى الخارج فانها بصفة عامة تكون انشطة محدودة وتتم في الخفاء وبحذر شديد، فضلا عن التكلفة العالية لها.

من أجل ذلك كان مجال تبادل المعلومات بين الدول من اخصب مجالات التعاون من أجل مكافحة الإرهاب، حيث يمكن للدولة ان تجمع معلومات عن الانشطة الإرهابية التي يتم تدبيرها على ارضها وتكون موجهة إلى دولة اخرى، وتبادل هذه المعلومات مع تلك الدولة عن الانشطة التي تدور على ارضها، ويحتمل ان ينتج عنها عمليات ارهابية موجهة اليها، وهذا النمط من التبادل سائد في أوربا خصوصاً بين ايطاليا والمانيا وبلجيكا وفرنسا، حيث تنتقل المنظمات الإرهابية في تلك الدول بين هذه البلاد وبعضها.

ولاشك أن تداول المعلومات وتبادلها بين الدول المعنية بمكافحة الإرهاب هي عملية فرضتها ظروف المكافحة، لأن الإرهاب أصبح دوليا أكثر منه محليا، وان هناك تعاوناً واضحاً وتحالفاً بين المنظمات الإرهابية المتجانسة على مستوى العالم، ومواجهة ذلك النشاط الدولي يتطلب بالضرورة تعاوناً دولياً أيضاً.

ومن هنا يمكن القول أن أحد أهم مجالات التعاون التي يجب التخطيط لتحقيقها بين الدول العربية، هو مجال المعلومات لانها خط

الدفاع الأول في مكافحة الإرهـاب ولايمكن بناء أي استـراتيجيات أو خطط تأمين وحراسة لابناء على معلومات اكيدة وصادقة.

٢ ـ مجال التدريب :

تعتمد قدرة أجهزة المكافحة بالدرجة الأولى، عـلى كفاءة العنصر البشـري، وامكانيـة تطويـر استعـداده لمـواجهـة المـوقف الإرهـابي، واستيعـاب الانـواع الجـديـدة والمستحـدثـة من الأجهـزة والأسلحـة والمعدات.

ولا جـدال في ان هنـاك سبـاقـاً دائمـاً ومتصـلا بـين الأنشـطة الإرهابية التي تحاول دائما ابتكار أساليب جـديدة لممـارسة عمليـاتها، واختراق الدفاعات الأمنية أو الالتفاف حولها، وبين أجهزة الأمن التي تسعى دائما إلى تطوير قدراتها، ودراسة العمليـات الإرهابيـة السابقـة لاستخـلاص الدروس المستفـادة منها، حتى لا تستـطيـع المنـظمـات الإرهابية استخدام نفس التكتيك مرة اخرى.

وفي نفس الوقت، فان القوات التي تقوم عادة بالتصدي للحدث الإرهـابي، تكون عـادة محدودة للغـاية، فـالقوة التي تنتمي لـوحدات مكافحة الإرهاب في القوات المسلحة، والتي تتصدى لـطائرة مخـطوفة مثلا لايتجاوز عدد افرادها فصيلة وأحدة «٣٣ فردا»، اما قوة الشرطة التي تسمى(Special Weapons and Tactics (SWAT فانها لا تتجاوز عـادة ١٥ فردا، وعلى هذا الاساس فان التدريب العالي، والكفاءة القتـالية الرفيعة يجب أن تتوفر لدى أفراد هذه القوات حتى يمكنها اداء مهامها.

والأمر بالمثل في استخدام القوات المعنية لحراسة الشخصيات أو تأمين المطارات أو حماية المنشآت الهامة، إذ تستخدم هذه القوات أجهزة معقدة مثل الاشعة السينية ومكتشفات الأسلحة والمتفجرات وأجهزة الرصد والرؤية وغيرها، وجميع هذه الأجهزة تتطلب التدريب الراقي عليها واستيعابها حتى يمكن الاستفادة منها استفادة كاملة.

وفي مجال استخدام الحاسبات الآلية في تحليل البيانات والمعلومات التي تتوفر لدى السلطات، والتي تتولى أجهزة البحث والتحري استنباط النتائج منها، تحتاج أيضاً إلى مهارة فائقة وقدرات خاصة لا تتأتى الا بالتدريب الشاق والمتصل والمخطط تخطيطا جيدا.

ويحضرني هنا بحث ألقاه راي كلاين Ray S. Cline لباحث بالمركز الاستراتيجي الدولي في واشنطن قال فيه:

دعوني اعترف هنا الآن، وفي بداية حديثي، اني وافقت رسميا على انفاق عدة ملايين من الدولارات بواسطة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية لاستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي والأجهزة الأخرى في مجال جمع المعلومات وتحليلها، ولكن تبين لي أن أغلب تلك العمليات لا تستأهل شيئا، فالتكنولوجيا المتاحة لوكالات المخابرات رائعة ومفيدة للغاية ولكنها لا تكون كذلك إلاّ إذا كان العنصر البشري الذي يبرمجها ويستخلص النتائج منها هو الذي يجعلها مفيدة أو غير مفيدة، فالقمامة التي تدخل تخرج قمامة Gar-bage in, Garbage out وأصبحت هذه العبارة شائعة حتى اصبح لها

اختصار هو Gigo «جيجو»، وحتى لو كانت المعلومات التي تدخل الكومبيوتر جيدة، فان الانسان هو الذي يقابل ويقارن ويوازن ويفسر ويدرس تلك المعلومات الصغيرة والدقيقة، حتى يستطع اكتشاف الانماط والاتجاهات التي يثبت انها واضحة بدرجة كافية، لكي تكون مبررا لاتخاذ قرارات تستند اليها[1].

فلا يكفي إذاً وجود أجهزة بالغة التعقيد مثل الحاسبات الآلية، ولكن يجب ان يكون مستخدمها قادرا على الاستفادة منها.

وعلى هذا فان التخطيط للتدريب، ووضع البرامج التدريبية المتطورة وانتقاء الافراد الذين لديهم الاستعداد لاستيعاب التدريب، هو ضرورة أساسية من ضرورات مكافحة الإرهاب.

وهذا المجال أيضاً هو من أهم المجالات التي يمكن ان يحققه تعاون عربي لمكافحة الإرهاب من خلاله، فالدولة التي تملك مؤسسات تدريبية عالية، والتي لديها خبراء على مستوى راق من الكفاءة، يمكنها ان تستضيب بعض المتدربين من الدول العربية الاخرى للاستفادة بما لديها من برامج ومتدربين وأجهزة ومساعدات تدريب، كما يمكن أيضاً تبادل الخبرات التدريبية، وخطط وبرامج التدريب التي تثبت نجاحها.

**٣ ـ مجال تبادل الخبرات العلمية :**

من بين أهم ما تتصف به أساليب الممارسات الإرهابية هو اتباع انماط معينة من العمليات التي تتكرر حتى تحقق أهدافها من اشاعة

---

1 Ray. S. Cline: Technology and Intelligence Terrorism. An International Journal, Crane, New York. Vol. 10 No. 3.

الرعب وارهاب الخصم، فقد تتركز الانشطة الإرهابية في فترة من الفترات في اختطاف الطائرات، ثم تتحول بعد مدة معينة إلى زرع المتفجرات أو استخدام السيارات الملغومة، ثم قد تتحول بعد ذلك إلى احتجاز الرهائن أو الاغتيالات أو مهاجمة السفارات والدبلوماسيين وهكذا.

وفي نفس الوقت فان المنظمات الإرهابية تحول دائما ابتكار أساليب جديدة في تنفيذ عملياتها، وليس معنى هذا ان كل عملية ارهابية هي عملية مبتكرة، ولكن معناه ان الارهابيين يستفيدون من اخطائهم أو اخطاء قرنائهم وكذا من الاخطاء الشائعة لرجال الأمن.

من أجل هذا فان الخبرة التي تتولد لدى أجهزة الأمن، والتي قد تتاح نتيجة التعرض لمواقف ارهابية، أو النجاح في توقي انشطة ارهابية هدامة، أو اجتياز موقف أو مواقف لاحتجاز الرهائن والتفاوض بشأنهم.

هذه الخبرة يمكن تبادلها والاستفادة بها بين الدول الصديقة أو الحليفة وذات المصالح المشتركة.

وهذا الوضع قائم وسائد بين دول أوروبا الغربية، التي تربط بينها معاهدة السوق الأوروبية المشتركة، والتي امكنها ان تعقد اتفاقية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٧٧، وكان من بين أهم بنودها تبادل الخبرات بين الدول.

ومن المعروف ان بعض رجال مجموعة sas البريطانية قد اشتركوا مع المجموعة التاسعة الالمانية في تحرير طائرة لوفتهانزا في مطار مقديشيو في ١٣ اكتوبر ١٩٧٧، حيث استخدم البريطانيون قنبلة جديدة تحدث صدمة فورية للارهابيين STUN، ولم يكن هذا السلاح متوفر لدى الالمان، وعندما تم استخدامه بنجاح في هذه العملية، توزع ليكون من بين عتاد جميع وحدات مكافحة الإرهاب في أوروبا.

ويمكن ايجاز اهم مجالات الخبرة العملية التي يمكن التخطيط لتحقيق تعاون في نطاقها ما يلي:

**أ ـ الخبرة في مجال العمليات:**

ونقصد بالعمليات هنا المواقف التكتيكية المتعلقة باحداث ارهابية مثل خطف الطائرات، أو احتجاز الرهائن في مبنى أو منشأة أو وسيلة مواصلات مثل القطارات والاتوبيسات والسفن وغيرها، وكذلك عمليات نزع المتفجرات والمفرقعات من اماكن زرعها، وما يستتبع ذلك من اجراءات الاخلاء والاسعاف وغيرها، ويدخل في ذلك أيضاً عمليات مطاردة الإرهابيين والبحث عن الفارين واساليب الملاحقة والتحري واقتحام الاوكار وتفتيش المباني والاماكن التي يحتمل لجوئهم إليها وغير ذلك.

وهذه الخبرة في مجال العمليات يمكن الاستفادة منها بسهولة، حيث تدرس العمليات ويستخلص منها نقاط القوة ونقاط الضعف،

للخروج بالدروس المستفادة من هذه العمليات، لتفادي أوجه القصور مستقبلا.

ومن بين اهم ما يمكن استخلاصه في هذا المجال، مدى كفاءة الخطط المعدة مسبقا لهذه العمليات، وسلامة التوقعات والخطط البديلة ومدى كفاية التدريب وملاءمته للأفراد المتدربين، وهل يكفي التدريب الداخلي في ميادين الرماية الداخلية، أو يجب استخدام وسائل أخرى مثل اساليب المحاكاة أو نظرية المباريات أو غيرها؟[1] فقد ثبت مثلا أن عدداً كبيراً من أفراد قوات مكافحة الإرهاب يكونون رماة ماهرين على الشواخص أثناء التدريب في ميادين الرماية، ولكن عندما يدخلون في عملية فعلية مع الإرهابيين، يبدون في حالة من الخوف أو التوتر تطيش معها طلقاتهم.

**ب ـ الخبرة في مجال التأمين:**

الإرهاب ـ في ممارسته لعملياته ـ شأنه شأن الجريمة العادية يتوقف على عاملين:

الرغبة والفرصة، وتعني الرغبة وجود دوافع لارتكاب الجريمة أو القيام بالفعل الإرهابي، اما الفرصة فهي وجود الظروف التي تسمح بارتكاب الجريمة أو العمل الإرهابي بسهولة وتركز أجهزة الأمن على حرمان الإرهابيين أو المجرمين من وجود الفرصة لارتكاب الجريمة حتى ولو كان لديهم الدوافع والرغبات لارتكابها.

1 - Stephen Sloan, stimulating terrorism, elmesford, N. Y 1981, P 68 .

ويتأتى حرمان الإرهابيين من فرصة القيام بعملياتهم، بوضع العقبات التي تردع نشاطهم الاجرامي، وهذا الردع يتحقق بتأمين الاهداف وجعلها غير معرضة للنشاط الإرهابي، فإلى جانب تضييق الخناق على النشاط الإرهابي، والذي يتمثل في عزل الإرهابيين عن مصادر التأييد والتدعيم «مثل المؤازرة الجماهيرية ـ والاشخاص المحتمل تجنيدهم، الامداد، التسليح الاتصال ووسائل المواصلات وغيرها» يجب أيضاً وضع التدابير المخططة بعناية لزيادة فعالية الدفاعات التي توضع لحماية الاهداف الحيوية والشخصيات المهمة.

ان التأمين الجيد للمنشآت والشخصيات، والذي يبني ويخطط وفق معلومات ودراسات عميقة وعلمية، ويرفع من درجة المخاطر التي تواجه الإرهاب عندما يفكر في مهاجمة الاهداف المحمية، وهذه الدرجة العالية من المخاطر، تمثل جزءا هاما من عناصر ردع الإرهاب[1].

وخطط التأمين الفعالة، بالاضافة إلى ما تحققه من زيادة للمخاطر بالنسبة للارهاب ـ تفرض على الإرهابيين استخدام قدر أكبر من الموارد، واستهلاك اموال كبيرة وخطط معقدة وعدد أكبر من الأفراد، في كل عملية حتى يمكنهم اختراق نظام الأمن الدفاعي. وهذا لايتأتى الا للمنظمات الكبيرة، في الوقت الذي يكون فيه كبر حجم المنظمة أكثر نقاط ضعفها حيث يسهل عادة اختراق المنظمة

1 - Waugh, William L. Jr,: International Terrorism. Salibury, N.C., Documentary Publications, 1982.

الكبيرة، التي تتعدد فيها قنوات الاتصال وتضعف فيها درجة السرية.

واستخدام عدد كبير من أفراد التنظيم لمهاجمة عدو جيد التأمين، يزيد من احتمال مصرع عدد أكبر من الإرهابيين أو سقوط بعضهم في ايدي السلطات ومن ثم يقوى احتمال اكتشاف كثير من أسرار المنظمة، ويسهل ذلك، بعد عدة عمليات، القضاء عليها، وهذا ما حدث تقريبا بالنسبة لمنظمة الجيش الأحمر الالماني «بادر ماينهوف» Red Army Faction بنفس الدرجة من الأهمية، لذلك تبرز أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة وبراعة ومهارة الخبراء، في توفير حد أدنى من الحماية لكل من المنشآت، وباستخدام أجهزة الاستشعار من الأنواع المختلفة، وأجهزة كشف المعادن، وأجهزة الانذار وغيرها من المعدات الأمنية بما فيها الأساليب المألوفة والمعتادة مثل الدوائر التليفزيونية المغلقة.

إلا أن الأمر الأكثر أهمية في مجال التأمين هو الخبرة الشخصية لرجال الأمن، إذ يمكن من خلال تحليل المعلومات الخاصة بالنشاط الإرهابي، توقع الاهداف التي يمكن للمنظمة مهاجمتها، وبالاضافة إلى نظم التأمين ذاتها ونوعيتها ونسبتها بالنسبة للمنشأة ومدى ملاءمتها لها، يوضع أيضاً في اعتبار الخبرة، القدرة على التخطيط السليم لعمليات التأمين المتكاملة.

ومن هنا يمكن القول، أن تبادل الخبرة في تخطيط عمليات التأمين وتنفيذها وتقويمها، من بين المجالات المهمة التي يمكن تحقيق تعاون عربي فيها من أجل مكافحة الإرهاب.

وفي نطاق التأمين مثلا، يمكن ابتداع خطط موحدة لتأمين المطارات في العالم العربي، بحيث تشكل لجنة عليا تكون مهمتها دراسة المطارات العربية، واقتراح أفضل نظم الأمن لها، ووضع التصور للحد الأدنى لنظم الأمن، والتفتيش على تلك المطارات لاختيار مستوى التأمين بها، وهذا ما تقوم به منظمة الطيران المدني الدولية، ولكن يمكن تنفيذه بكفاءة أكبر على مستوى العالم العربي لما يتميز به من تجانس وتقارب وفكر مشترك.

**جـ ـ الخبرة في مجال حراسة الشخصيات المهمة:**

يشمل مجال الحراسات للشخصيات المهمة والكبيرة عدة نطاقات هي:

١ ـ الحراسة الدائمة للملوك والرؤساء وأفراد الأسر الحاكمة، ورؤساء الوزارات والوزراء ومن هم في مستواهم من الوظائف الرسمية الأخرى.

٢ ـ الشخصيات العامة في الدولة مثل كبار رجال الدين والصناعة والتجارة والاقتصاد، وكبار الادباء وقادة الرأي العام وقادة الشرطة والقوات المسلحة ورجال الجامعات ومراكز البحث العلمي والعلماء والدبلوماسيين وغيرهم.

٣ ـ أعضاء البعثات الدبلوماسية الاجنبية، والشخصيات المهمة من الزوار الأجانب.

٤ ـ اللاجئون السياسيون ورجال السياسة.

٥ ـ رؤساء وأعضاء الوفود الأجنبية الذين يحضرون المؤتمرات والندوات واللقاءات الأخرى.

ورغم وجود قواعد أساسية ومستقرة بالنسبة لحراسة الشخصيات، الا ان خطط التأمين تتطور بصفة مستمرة وفقا لتطورات استخدام الإرهاب والاجرام لوسائل واسلحة جديدة ومبتكرة، فلا شك ان خطط التأمين قد تطورت كثيراً في الماضي بعد استخدام الإرهابيين للديناميت مثلا، ثم تطورت أيضاً مع استخدام الإرهابيين للبنادق بعيدة المدى التي يركب عليها تليسكوبات مقربة، ثم وفي وقتنا الحالي ـ أحدث استخدام المتفجرات التي يمكن تفجيرها عن بعد بوساطة Remote control أو باستخدام السيارات الملغومة وغيرها من الوسائل الحديثة.

وتتطلب أيضاً الانتقالات المتعددة للمسئولين والسياسيين والشخصيات المهمة الأخرى بين الأقطار العربية الشقيقة، والزيارات الكثيرة التي تتوافد على العالم العربي من الشخصيات الدولية والأجنبية، وجود خطط للتنسيق بين أجهزة الأمن لاتخاذ اجراءات متكاملة لحماية تلك الشخصيات.

وفي نطاق التعاون الأوروبي يوجد نظام للاتصال والتنسيق بين سلطات الأمن لتوفير حماية مستمرة للشخصيات المهمة التي تنتقل بصفة دائمة بين الدول الأوروبية. مثل أعضاء المجلس التنفيذي الأوروبي والبرلمان الأوروبي وكبار رجال الصناعة والاقتصاد والعسكريين في حلف الاطلنطي، بالاضافة طبعا لرؤساء الدول والوزراء والسياسيين والعسكريين وغيرهم.

د ـ تسليح قوات الشرطة والوحدات الخاصة:

سبق أن أشرنا إلى أن استخدام التكنولوجيا الحديثة، يحقق فعالية كبيرة لاجهزة الأمن، حيث يساعد على تعويض النقص العددي لقوات الأمن اللازم للسيطرة تماما على مواقع المنشآت والحراسات، كما يسهل اجراءات التفتيش وعمليات الشرطة الاخرى.

وتشمل التكنولوجيا الحديثة، كافة المعدات المستخدمة في كل مجالات عمل الشرطة، ومن بينها بغير شك معدات التسليح مثل الرشاشات والطبنجات وقنابل الغاز والبنادق والعصي الكهربية وادوات الاقتحام ومنها بعض أنواع المتفجرات مثل المتفجرات البلاستيكية وغيرها.

ويحظى التسليح بأهمية خاصة في مجال المعدات، لأنه أكثر الأدوات استخداما وأكثرها فاعلية في تأمن المنشآت وحراسة الشخصيات والتصدي للمواقف الإرهابية

وفي مجال التسليح يوجد مئات من أنواع الأسلحة الصغيرة يتمتع كل منها بميزة خاصة، فالرشاشات الصغيرة مثل H. K. «هوكلر ندكوش» الالماني والبريتا الايطالي وانجرام الامريكي والسي زد التشيكي وغيرها يتميز كل منها عن الآخر بقدر من الكفاءة في ناحية معنية وتنتقي وحدات مكافحة الإرهاب ما يكون منها اكثر اتفاقا مع ظروف العمل بالوحدة، مثل طبيعة المناخ ونوعية البيئة واستعداد الأفراد وغير ذلك.

ولا تتعصب الوحدات الخاصة لنوعية الاسلحة التي تنتجها بلادها، فعلى الرغم من ان بريطانيا ذات شهرة واسعة في انتاج الاسلحة الصغيرة، فان وحدة مكافحة الإرهاب البريطانيةSAS تستخدم إلى جانب البندقية عيار ٧,٦٢ والطبنجة البراوننج عيار ٩ ميلي والرشاش متعدد الاغراضGPMG عيار ٧,٦٢ وكلها أسلحة بريطانية، الاَّ أنها لا تستخدم البندقية الآلية ستيرلنج ٩ ملي البريطانية، وتفضل عليها البندقية الآلية الألمانية .H.K عيار ٩ ملي SMG لأنها أكثر كفاءة، كما تستخدم وحدات دلتا الامريكية نفس السلاح وتفضله على الأسلحة المماثلة الامريكية[1].

وتعتبر خطة التسليح من أهم ما يجب الاعتناء به بالنسبة لوحدات مكافحة الإرهاب وقوات التأمين والحراسات الخاصة، وتصدر قرارات توحيد التسليح بعد دراسة متأنية ومتعمقة لاختيار أفضل أنواع الأسلحة المنتجة عالميا، حيث يؤدي توحيد التسليح إلى نتيجتين هامتين:

١ ـ سهولة تدريب الأفراد على الأنواع التي يتم اختيارها من الأسلحة.

٢ ـ سهولة صيانة السلاح، وتوافر خطوط الذخيرة بالنسبة للقوات.

ويمكن في هذا النطاق، تبادل الخبرات وتحقيق تعاون فعال بين الدول العربية في مجال الاستفادة من التجارب والدراسات

---

1 Max Walmer: Modern Elite Forces, Slamander Books, London, 1984, p. 153.

والاستخدامات الفعلية للأسلحة والمعدات المستخدمة في وحدات مكافحة الإرهاب، ويسعى نحو توحيد نوعيات الأسلحة، بما يحقق عدة فوائد منها سهولة التدريب المتبادل والمشاركة في العمليات.

٤ ـ مجال العمليات المشتركة:

يجري التعامل في الوقت الحالي مع الأحداث الإرهابية، من خلال أسلوب حديث من أساليب الادارة، هو أسلوب ادارة الأزمة Crisis Management وتحتفظ كل دولة من الدول المتقدمة، بلجان متدرجة لمواجهة المواقف الإرهابية، ومن بين اشهر هذه اللجان لجنة COBRA البريطانية، التي تجتمع بمجرد وقوع حدث إرهابي أو أزمة قومية تتطلب اتخاذ قرارات فورية لمواجهتها.

ومن بين أهم عناصر ادارة الأزمة، وجود خطوط اتصال وتنسيق بين الدولة والدول الأخرى الصديقة أو الحليفة لها، وذلك لمواجهة الاحتمالات الآتية:

١ ـ احتمال امتداد العمل الإرهابي إلى أرض دولة أخرى، مثل خطف طائرة والهبوط بها في أرض تلك الدولة، ويقتضى مثل هذا الموقف:

ـ إما أن تسمح الدولة التي هبطت بها الطائرة للدولة التي تتبعها هذه الطائرة بايفاد مجموعة للتعاون ومجموعة للاقتحام، بحيث لايكون لها دور على الاطلاق في مواجهة الحدث سوى تقديم التسهيلات «نموذج مقديشيو».

ـ وإما ألاَّ تسمح بذلك، وتتولى هي عمليات التفاوض أو الاقتحام، وتتحمل المسئولية كاملة عن نتائج ذلك «نموذج فالنيا».

ـ وإما أن تشترك الدولتان في عمليتي التفاوض والاقتحام «نموذج أوروبا الغربية».

٢ ـ احتمال هروب الإرهابيين إلى خارج الدولة بعد ارتكابهم للحدث الإرهابي، ويقتضي الأمر ملاحقتهم خارج البلاد، والصورة الواضحة لذلك تعقب طائرة تحمل وحدات مكافحة الإرهاب لطائرة مخطوفة، وقد تنزل الأخيرة إلى أرض دولة أخرى، ويتطلب الأمر في هذه الحالة الإذن للطائرة التي تحمل قوة المكافحة الهبوط خلفها واقتحام الطائرة فور هبوطها، وقد يحدث ذلك أزمات تؤدي إلى خسائر في الأرواح فضلا عن المشكلات السياسية بين الدول «كما حدث في عملية لارناكا».

٣ ـ في حوادث خطف السفن قد تترد السفينة المخطوفة على عدد من موانىء الدول «ويقتضي الأمر التنسيق لاتخاذ موقف موحد حيالها «هل يتم السماح لها بالرسو في الميناء أو لا ؟ كما قد تضطر الظروف إلى اقتحامها في عرض البحر، ويحتاج الأمر إلى معاونة سلطات دولة أخرى تقع مياهها الإقليمية بالقرب من مكان الإقتحام.

والحقيقة أن الوضع الأمثل بالنسبة لعمليات التصدي للموقف الإرهابي، هو القيام بالعمليات المشتركة التي يتم التنسيق والتخطيط لها بحيث تصبح وحدات الدول المتعاونة كما لو كانت وحدة وأحدة،

بحيث يقع المجهود الرئيس على وحدة الدولة التي وقع على أرضها الحدث، أو وقع الاعتداء عليها بصورة مباشرة، ويقع عبء المعاونة على وحدات الدولة الأخرى.

ولا شك أن التخطيط للتعاون في هذا المجال، هو أيضاً أحد أهم أساليب التعاون بين الدول الصديقة والحليفة أو الشقيقة لمواجهة جرائم الإرهاب

**٥ ـ تسليم المجرمين أو محاكمتهم:**

تركز اتفاقيات التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، على مبدأ التسليم أو المحاكمة، هو مبدأ قديم في العلاقات الدولية في الجرائم الدولية ويطلق عليه باللاتينية Aut Dedere, Aut Judicare.

وفي مجال الأمم المتحدة تم عقد ست اتفاقيات في مجال مكافحة الإرهاب منها الاتفاقيات الثلاث الخاصة بسلامة الطيران المدني والسابق الإشارة إليها في هذا البحث، واتفاقية منع ومعاقبة الجرائم التي تقع على الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية ومنهم الدبلوماسيون «نيويورك ١٤/١٢/١٩٧٣»، والاتفاقية الدولية ضد احتجاز الرهائن «١٩٧٩» واتفاقية تأمين المواد النووية التي عقدت في نطاق منظمة الطاقة الذرية الدولية «مارس ١٩٨٠».

وفي مجال المنظمات الاقليمية الدولية، هناك ثلاث اتفاقيات هي اتفاقية منظمة الدول الامريكية لمكافحة الإرهاب «منع ومعاقبة افعال

الإرهاب التي تأخذ صور الجرائم ضد الأشخاص والتي تتعلق بالتعذيب ولها مظاهر دولية، واشنطن، فبراير ١٩٧١»، معاهدة الدول الأوروبية لمكافحة الإرهاب «٢٥ اكتوبر ١٩٧٨» والاتفاقية الاوروبية لتطبيق المعاهدة «دبلن ١٩٨٠»[1].

وهذه الاتفاقيات جميعا تنص على نفس المبدأ «المحاكمة أو التسليم» حيث تبني إطاراً للتعاون الدولي من أجل منع وقمع الإرهاب، ولكي يتم تحقيق هذا الهدف فإن اتفاقية نيويورك مثلا تتطلب من الدول المتعاقدة التعاون من أجل منع الإرهابيين من التحضير لعمليات الاعتداء على الدبلوماسيين تقع داخل أرض الدولة أو خارجها، وان تتبادل المعلومات وتنسق الترتيبات والاجراءات الادارية من أجل منع تلك الجرائم فإذا ما وقع اعتداء على أحد الدبلوماسيين، وهرب أحد المتهمين من الدولة التي وقع على أرضها الفعل، فان على الدولة المتعاقدة ان تتبادل المعلومات المتعلقة بظروف ارتكاب الجريمة وشخصية الجاني وما إلى ذلك، وتلتزم الدولة التي يوجد على أرضها الجاني أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتسليمه للدولة التي وقع على أرضها الفعل، اتخاذ الاجراءات القانونية لمحاكمته، وعليها أن تخطر الدولة الأخرى، والمنظمة الدولية بما اتخذته من اجراءات في هذا الشأن.

والغرض من هذه النصوص الواردة بالاتفاقيات الدولية هو ضمان عدم افلات المتهمين في الجرائم الإرهابية من العقاب، لانه

1 - John F. Murphy, Punishing International Terrorists, Browman and Allanheld, New Jersey, 1985, PP 7 – 14.

إذا ما ارتكب جريمة على أرض دولة، وهرب إلى دولة أخرى، ولم تكن هناك اتفاقيات لتسليم المجرمين، أو كان من جنسية الدولة التي هرب إليها، فانه قد يفلت من العقاب، لان الدولة لا تسلم رعاياها، ومن ثم فان الاتفاقية تلزم الدولة بانه إذا تعذر التسليم يجب اخضاع الجاني للمحاكمة

لذلك فإن من أهم أساليب التعاون بين الدول وعقد الاتفاقات الدولية لمحاكمة المتهمين أو تسليمهم عند تعدد الاختصاص، ولاشك ان هناك أوجهاً أخرى للتعاون القانوني، عند قيام الدولة بترحيل المتهمين إلى الدولة الطالبة دون اتخاذ اجراءات التسليم، وذلك حينما لا تكون هناك معاهدة لتسليم المجرمين، أو كانت عملية التسليم ـ وهي عملية قضائية ـ قد تستغرق وقتا طويلا، بينما عملية الترحيل، وهي عملية ادارية ـ لا تتطلب وقتا أو اجراءات.

وفي نطاق العالم العربي، يجب التخطيط من أجل خلق تعاون فعال بين الدول العربية في مجال تسليم المجرمين أو محاكمتهم، وقد نحلم بأن تصبح المنطقة العربية جميعها منطقة قضائية واحدة، بحيث تلتزم جهات التحقيق والشرطة والمحاكم بتنفيذ القرارات القضائية والأحكام الصادرة من أي جهة قضائية بالعالم العربي وليس في الدولة الواحدة فقط، وهو أمر ان تم تنفيذه يحقق التعاون الكامل بين كافة الأجهزة الشرطية والقضائية، وهذا الوضع على وشك التنفيذ التام خلال السنوات القليلة القادمة في أوروبا الغربية.

الخلاصـــة :

إن تحـديد أسـاليب التعاون العـربي في مجال التخـطيط لمـواجهـة جرائم الإرهاب، يتطلب تحديد المجالات التي يمكن بناء الخطط فيهـا لمواجهة الإرهاب، وتحقيق التضافـر والتعاون العـربي من أجل حمـاية وأمن الوطن العربي ككل.

وقـد أوضحت هذه الـورقة أربعـة مجـالات رئيسـة، وبينت أهم أساليب التعاون فيها وهي :

١ ـ مجال المعلومات.

٢ ـ مجال التدريب.

٣ ـ مجال تبادل الخبرات العملية.

أ ـ الخبرة في مجال العمليات.

ب ـ الخبرة في مجال التأمين.

جـ ـ الخبرة في مجال حراسة الشخصيات المهمة.

د ـ تسليح الشرطة والوحدات الخاصة.

٤ ـ مجال العمليات المشتركة

٥ ـ تسليم المجرمين أو محاكمتهم.

والحقيقة أن خطر الإرهاب الذي يهدد العالم العـربي، يمثل أحـد أهم التحـديـات التي تـواجـه أجهـزة الشـرطـة والأمن عـلى مختلف مستوياتهم ومواقعها، ولا يمكن أن تنجح الجهود وتؤتي ثمـارها، بغـير تعاون وتفاهم وتنسيق وتخطيط علمي ومدروس وبناء.

# أساليب التعاون الدولي
# في مجال التخطيط الأمني

الدكتور مصطفى العوجي(*)

المقدمة:

يتميز عصرنا الحالي بتقدم كبير أحرزته العلوم الانسانية أو الإجتماعية والتكنولوجيا بحيث أرسيت قواعد لكل علم تحكم مساره في سبيل تحقيق أهدافه. من أبرز هذه القواعد وجوب الاحاطة بمضمون هذا العلم والوسائل التي يعتمد عليها والأهداف التي يرسمها بحيث تنصب الجهود على تحقيقها من خلال خطط مدروسة وتقنيات ملائمة مما يعطي لهذه الجهود بعدا عمليا محددا فلا تضيع في متاهات البحث التجريبي دون التأكد من تحقيق نتائج ملموسة توظف في سبيل الغاية التي بذلت من أجلها.

وبالتالي فإن التخطيط يعتبر من الدوليات في العلوم الحديثة يرسم صورة المستقبل المرغوب فيه انطلاقا من الحاضر معتمدا في ذلك على الرؤية الواضحة للأهداف والوسائل.

---

(*) المستشار لدى محكمة التمييز بيروت، واستاذ القانون والعلم الجنائي في كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية.

في الميدان الأمني بالذات، كانت الجهود في الماضي تنطلق من تصورات عامة للأسباب المؤدية إلى اضطراب الأمن في بلد معين دون الارتكاز إلى أية ابحاث ميدانية، فتعمل على تحقيق بعض الخطوات الأمنية الواقية اعتقادا بأن هذه الخطوات كفيلة بتوفر السلامة في المجتمع. ولكن ما يلبث الأمر حتى يتبين ان النتائج المرجوة لم تتحقق بسبب الخلل في التصور والاضطراب في التنفيذ. لذلك لم تشر أي من التقارير المقدمة في الندوات والمؤتمرات التعليمية والدولية إلى خطط معينة وضعت بالاستناد إلى بحوث علمية ميدانية محددة ونفذت من قبل اختصاصيين وأعطت ثمارها المرجوة، بل كل ما تشير إليه هذه التقارير، ان هنالك برامج وقائية تتناول قطاعات معينة، كالعائلة والمدرسة ووسائل الاعلام مثلا، هدفها تحقيق الأمن في البلد.

وبما أن المسألة الأمنية مسألة معقدة التركيب وواسعة الأرجاء، إذ تتناول بالفعل معظم قطاعات الحياة العامة والخاصة، فكان لابد من تحديد دقيق لمفهومها وللوسائل التي يمكن أن تعتمد في سبيل حلها وتحقيق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كل مجتمع حريص على توفير الأمن والسلامة لافراده.

ولذلك يقتضي بادىء ذي بدء تحديد المسألة الأمنية ومن ثم تحديد الوسائل الأمنية والتعريف بالتخطيط وتقنياته والوسائل المعتمدة دوليا للتعاون في مجال التخطيط الأمني وكذلك التعاون الدولي العربي في التخطيط الأمني.

## المسألة الأمنية: مفهومها وأبعادها

المسألة الأمنية مطروحة في كل دولة من دول العالم باعتبار أن توفير الأمن للمواطن وللمجتمع ككل من أهم الواجبات الملقاة على عاتق الحكومات. فالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي رهن بالاستقرار الأمني حتى يتمكن كل فرد من العيش بسلام في بلده وهو آمن على نفسه ورزقه وذويه، يقطف ثمرة عمله دون خشية التعدي عليه وسلبه ما بذل الجهد في سبيل تحقيقه

ولذلك تحتل المسألة الأمنية المرتبة الأولى بين اهتمامات الحكومات لأنها تشكل الدعائم الصلبة التي يقوم عليها هيكل الدولة ومؤسساتها كما تقوم عليها الحياة الاجتماعية السليمة.

ولكن ما المسألة الأمنية بالضبط؟ وما مفهومها وما أبعادها؟

### مفهوم المسألة الأمنية:

يفهم بالمسألة الأمنية اشكالية الجريمة والإنحراف في مجتمع معين وكيفية التصدي لهما وقاية وعلاجا. فالمسألة الأمنية تطرح موضوع الجريمة والانحراف بمواصفاتهما وحجمهما وأنواعهما وامتدادهما الجغرافي والبشري والمصالح العائدة إليهما والوسائل المطلوب توفيرها بغية التصدي لهما.

كما أن المسألة الأمنية تطرح مشكلة اجتماعية بعناصرها وابعادها سعيا وراء إيجاد أفضل السبل لحلها بما يقضي على أسبابها ويحصن الفرد المجتمع تجاه ما يمكن ان تلحق بهما من أذى طالما انها قائمة. وهذا ما يفيد ان معالجة هذه المشكلة تنظر إلى الماضي كما تنظر إلى الحاضر والمستقبل.

النظرة إلى الماضي تتم سعيا وراء استكشاف أسباب المشكلة والعوامل التي تضافرت لتولدها والوسائل التي اعتمدت في مواجهتها أو معالجتها أو الوقاية منها، والنتائج التي تحققها هذه الوسائل مواجهتها أو معالجتها أو الوقاية منها والنتائج التي تحققها هذه الوسائل فيما إذا وجدت، اما إذا لم توجد فيصار البحث عن سبب غيابها وآثار هذا الغياب على نمو العوامل والأسباب التي ولدتها.

أما النظرة إلى الحاضر فانها تتم بغية الاحاطة بموضوع المشكلة وأبعادها وعناصرها واتجاهاتها وتحديد فئات الأشخاص الواقعين ضمن اطارها بأدوارهم الفاعلة والمحدثة وبأوضاع من هم ضحاياها.

هذه الاحاطة ليست سوى تمهيد نحو تحديد معالم النظرة المستقبلية وما هو مرغوب في تحقيقه بغية ايجاد الحل المنشود، أي بالضبط تحديد الخطة الأمنية، إذ إن التعريف المعتمد علميا للخطة هو أنها تحقيق لمستقبل مرغوب فيه انطلاقا من حاضر معلوم الجوانب.

إن حل كل مسألة يتطلب اتباع خطوتين أساسيتين:

الأولى التعرف على موضوع المسألة والمعادلات المؤلفة لمضمونها والثانية وضع تصور عام لكيفية التعامل مع هذه المعادلات بغية التأثير فيها وتحييد أدوار السلبي منها توصلا إلى ازالة تفاعلها المؤدي إلى الوضع المشكو منه.

التعرف على موضوع المسألة والمعادلات المؤلفة لمضمونها يتم بوساطة البحث العلمي القائم على تقنيات أثبتت فاعليتها، مما يعطي لهذا البحث أهميته الكبرى في كل خطة من خطط مواجهة المشاكل المطروحة امام السلطات المختصة. فالاقتراب العلمي من أية مشكلة يبعد التعثر عن طريق السياسة الاصلاحية لأنه يوفر معرفة تامة بالميدان الذي تتناوله هذه السياسة مع كل ما فيه من معطيات تتطلب كل منها تعاملا خاصا بها

ولذلك نلاحظ، على ما سنرى في مرحلة لاحقة من هذا البحث أن كل خطط التعاون الدولي في سبيل تحقيق أية خطة أمنية تعتمد أساسا على ضرورة البدء بإجراء الأبحاث الميدانية استقصاء لمعالم المشكلة الأمنية بغية الوقوف على حجمها ومواصفاتها والعوامل المتحكمة بها تمهيدا لوضع الخطط الوقائية والعلاجية الكفيلة بحلها أو على الأقل بتحجيمها بصورة تصبح غير مهددة لاستقرار المجتمع وأمن المواطن.

من خلال التحليل السابق لمفهوم المسألة الأمنية يتبين لنا انها تطرح في الواقع مسألة الوقاية من الجريمة ومعالجتها إلا أن بعد هذه

المسألة يتجاوز موضوعها المباشر لأنه يمتد إلى كافة قطاعات الحياة الاجتماعية بالنظر إلى جذور المعادلات المؤلفة لها وانطلاقها من هذه القطاعات بالذات. لذلك لابد في معرض الاحاطة بهذه المسألة من تحديد بُعدها.

**بعد المسألة الأمنية:**

قلنا ان المسألة الأمنية تمتد إلى كافة القطاعات في الحياة الإجتماعية مستمدة منها جذورها ومنعكسة عليها ومتوجهة إلى هذه القطاعات بالذات لتستمد منها بصورة عكسية سُبل معالجتها، فآلية المسألة ذات اتجاهين معاكسين مصدرها: ينبع من تلك القطاعات، وحلها يستمد عناصره من هذه القطاعات بالذات بينما تتأثر هذه القطاعات بنتائجها.

فمصدر الاضطراب الأمني أو المشكلة الأمنية المتجسدة بالجريمة ينبع في معظم الحالات من البيئة التي يعيش فيها الفرد فيتأثر بالعوامل السلبية التي تتولد ضمنها وتكون ذات مفعول على ذهنه وتفكيره فينعكس ذلك سلوكا منحرفا ما يلبث أن ينقلب إلى اجرام فيما إذا لم يعالج في حينه.

هذه العوامل السلبية هي ثمرة الضعف أو الخلل الذي يعتري البنية العائلية أو التربوية أو الإجتماعية أو العلاقات الإنسانية أو المدرسية والوضع المعيشي والمستوى الثقافي والأخلاقي والديني والحسي المدني، فإذا تملك الضعف أو الخلل في هذه البنى عطل

أدوارها البناءة وحولها إلى أدوار هدامة للقيم وللمثل العليا التي يختطها كل مجتمع في سبيل تأمين سلامة ورفاهية أفراده.

وبالتالي يحتم هذا الوضع النظر إلى جذور المسألة الأمنية في هذه القطاعات بغية تتبعها لغاية الوصول إلى مصدرها فالوقوف على مواصفاته وفاعليته وتداخله مع سائر القوى المكونة لآلية الحياة الاجتماعية والمؤثرة في عملها وأدائها تمهيدا لوضع مخطط علاجي ووقائي كفيل بتحييد ما يفرزه هذا المصدر من عوامل تؤثر سلبا في سلوك الإنسان.

ومن جهة ثانية، وطالما أن روح المسألة الأمنية لا يحصل فقط بغية التعرف على المشكلة الأمنية، بل أصلا للانطلاق من هذه المعرفة التي يجب ان تتوفر من خلال الاقتراب العلمي منها، معتمدا في ذلك على البحث الميداني لوضع الخطط الوقائية والعلاجية، هذه الخطط تمتد حتما إلى معالجة وضع البنية الاجتماعية والاقتصادية والعائلية والعلاقات الانسانية والمناهج التربوية، على ما صار بيانه سابقا، لأن العمل العلاجي والوقائي يجد ميدانه في هذه البنى بالذات.

هذا الواقع الذي يحيط بالمسألة الأمنية يجعلنا ندرك بعد هذه المسألة وامتدادها إلى القطاعات المشار اليها آنفا تقصيا لحقيقة العوامل المتفاعلة ضمنها والمولدة للسلوك المنحرف وعملا على التعامل مع هذه العوامل بصورة تسمح بالتصدي لهذا السلوك وقاية وعلاجا وذلك من خلال توظيف الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

ولكن ما هذه الوسائل، المتوفر منها والواجب توفره حتى يستطيع التخطيط الأمني أن يستجمع مقوماته.

## الوسـائل الأمنيـة

الوسائل الأمنية متعددة الأوجه والتقنيات تتحدد تخصيصا بالنسبة لكل قطاع من القطاعات التي تتناولها الخطة الأمنية بحيث تأتي متناسبة مع الأهداف المطلوب تحقيقها في كل من هذه القطاعات.

وطبيعي أنه يتعذر ضمن إطار الدراسة الحالية القيام بدراسة وتحليل كل وسيلة من الوسائل الأمنية إذ أن ذلك يشكل في الواقع موضوع علوم قائمة بذاتها وان كانت متداخلة بعضها مع بعض. لذلك نكتفي بالاشارة إلى هذه الوسائل تمهيدا لوضع تصورنا لمفهوم التخطيط الأمني وللوسائل الدولية للتعاون في مجاله. فكل خطة على ما سنرى، تتطلب إلماما بالحاضر وتصورا للمستقبل وادراكا للوسائل المتوفرة أو الواجب توفرها في سبيل تحقيق المستقبل المنشود.

يمكن تصنيف الوسائل الأمنية ضمن فئات تتوزع كما يلي:

أولا: وسائل التدخل المباشرة لمواجهة المشكلة الأمنية المتجسدة بنوع من الجرائم أو الانحراف. هذا التدخل يكون بمواجهة المشكلة عبر أجهزة العدالة الجنائية المؤلفة من الشرطة والقضاء الجزائي والمؤسسات العقابية والاصلاحية.

ثانيا: يلجأ كل من هذه الأجهزة إلى أكثر من وسيلة في تدخله لمواجهة المشكلة الاجرامية اهمها العمل الوقائي السابق على الجريمة تقصيا للعوامل المؤدية لها وعملا على معالجتها وتحييدها أو القضاء عليها والعمل العلاجي المنصب على شخص فاعل الجرم من خلال مايقرره القضاء بشأنه والعمل الاصلاحي المنوط بالمؤسسات العقابية والاصلاحية.

ثالثا: وسائل التدخل غير المباشر المتجسدة بالعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والعائلية والتربوية والاقتصادية والمدرسية والثقافية بحيث يرتفع مستوى الفرد فوق الحاجات الحياتية الملحة التي تعمي بصره فيما إذا كانت غير متوفرة له ويقاسي في سبيل الحصول على القليل القليل منها فيصبح مطمئنا إلى حاضره ومستقبله مما يصرف تفكيره إلى العمل على الارتقاء بنفسه نحو مستويات من المواطنة الصحيحة تساعد في أداء دور بناء في مجتمعه

إن هذا التدخل غير المباشر في التأثير على العوامل السلبية التي تكمن وراء السلوك المنحرف يرتبط مباشرة بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما يعطي المسألة الأمنية البعد الذي أشرنا إليه سابقا، كما يوحي بما يجب أن تتضمنه كل خطة أمنية التي يستحيل عليها أن تتجاهل أبعاد المسألة الأمنية بجذورها وامتدادها وتطورها متأثرة بالعوامل السلبية التي تفرزها تلك القطاعات فيما إذا كان يعتريها الخلل، على ما أشير إليه سابقا.

رابعا: الوسائل الوقائية الفردية التي يعتمدها كل فرد في حياته الخاصة بحيث يوفر لنفسه الحماية من التعدي عليه وعلى ماله وذويه ورزقه بما يتخذه من احتياطات ويقيمه من تجهيزات حامية لاملاكه وهذا يتطلب توعية تشمل كافة المواطنين وتقع مسؤوليتها على السلطات الأمنية لانهاء جزء من الواجبات الملقاة على عاتقها تجاه المواطن وحمايته

خامسا: الوسائل الخاصة بكل نوع من أنواع الإجرام والإنحراف تتحدد في ضوء المعطيات المتوفرة عن كل من هذه الأنواع وبالنسبة لفاعليتها وتأثيرها على هذه المعطيات.

إن الإلمام بهذه الوسائل الأمنية كما صار تصنيفها آنفا يوفر المقومات التي يحتاج إليها التخطيط الأمني بعد أن يكون المخططون قد الموا بجوانب المشكلة المدعوون لمعالجتها.

ولكن ما التخطيط الأمني بالضبط وتقنياته؟

## التخطيط الأمني وتقنياته

يرمي التخطيط الأمني إلى وضع سياسة جنائية هدفها القضاء على الجريمة وقاية وعلاجا وإصلاحا للمجرمين عبر تقنيات معينة وخاصة بكل قطاع من قطاعات الخطط الأمنية.

فالتخطيط الأمني يرسم معالم تلك السياسة العامة في مكافحة الجريمة حتى إذا برزت معالمها وترسخت ثوابتها وضعت خطط تنفيذية بكل قطاع من قطاعاتها

وتنفيذ السياسة الجنائية عبر التخطيط الأمني يفترض الإلمام بالمشكلة الإجرامية واسبابها وامتدادها وأنواع الجرائم المرتكبة والأشخاص الذين يقدمون على ارتكاب الجرائم وضحاياهم وتوزيعها الجغرافي والزماني، مما يفيد بأن البحث الجنائي الميداني يشكل الركيزة الأولى والمنطلق في وضع كل خطة أمنية لأنه يمكن من التعرف على المشكلة الإجرامية ومقوماتها مما يمهد السبيل أمام وضع التدابير الوقائية والعلاجية وتنفيذها واجراء تقويم لهذا التنفيذ وللنتائج التي اعطاها

ومن ثم إن التخطيط الأمني يضع أهدافا محددة يرمي إلى تحقيقها عبر التقنيات التي يعتمدها في سبيل ذلك مستعملا الوسائل المتوفرة أو التي يترتب عليه توفيرها لتحقيق الأهداف المرجوة وهذا ما يسمى في علم السياسة الجنائية بالاستراتيجية الجنائية، ومفهومها انها تنظيم للنشاطات والوسائل المتاحة بغية تحقيق اهداف محددة بدقة.

فالهدف إذاً توفير الأمن للمواطن وصيانة الحياة الاجتماعية مما يمكن أن يهدد سلامتها واستقرارها

والوسائل تكون مادية وبشرية توظف عبر تقنيات محددة وخاصة بتحقيق كل هدف على حدة. فمحاربة الفقر والبطالة تختلف عن

التنمية الاجتماعية والفكرية والتربوية، وبالتالي لكل منها تقنياتها ووسائلها وجهازها البشري المختلف عن الآخر

وبما أن التخطيط الأمني يفترض نظرة شاملة للمشكلة الجنائية والأمنية كما يفترض اتخاذ قرارات معينة بعد الالمام بمعالم هذه المشكلة لذلك اقتضى أن يكون من هم في أعلى مستويات المسئولية قادرين على الإلمام بالمشكلة وعلى اتخاذ القرارات المناسبة. وهذا ما يرسم معالم المتطلبات التقنية ضمن الجهاز البشري المكلف بالتخطيط والتنفيذ.

ومن ثم بما أن أجهزة مختلفة مدعوة للمساهمة في تنفيذ أية خطة أمنية لذلك اقتضى قيام علاقة تفاعلية بينها بحيث ينصهر العمل المشترك ضمن بوتقة واحدة تشكل جوهر الاستراتيجية الأمنية فتتوحد الرؤية والحوافز والجهود. وهذا يتطلب بدوره اتقانا لفن القيادة والإدارة والإشراف والتقويم وكلها ميزات يترتب على الأجهزة المختصة التدريب عليها واكتسابها ومتابعة تطور العلم بشأنها لأن التقدم العلمي واقع مستمر ولا يمكن كما لايجوز التخلف عنه

هذه المتطلبات وعتها الخطط الأمنية العربية التي أقرها مؤتمر وزراء الداخلية العرب منذ التئام المؤتمر الثالث المنعقد في الطائف عام ١٩٨٠ «١٤٠٠هـ» ومن ثم الاستراتيجية الأمنية العربية ١٩٨٣ التي اقرها المؤتمر الذي أصبح مجلسا لوزراء الداخلية العرب، وكذلك الخطة الأمنية العربية الثانية للفترة الزمنية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ م التي أقرها في دورته الرابعة المنعقدة في الدار البيضاء سنة ١٩٨٦ م هذه

الخطط تشكل في الواقع صورة لوجه من أوجه التعاون الدولي في سبيل توفير الأمن الإقليمي والمحلي بمفهومه الرامي إلى مكافحة الجريمة والوقاية منها وذلك عبر استراتيجية محددة الأهداف والوسائل.

فالتعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني يفترض إذاً تحديد أهداف مشتركة تنفذ وفقاً لاستراتيجية محددة. وهذا هو التصور بالذات الذي وفرته الخطة الأمنية العربية الأولى على الصعيد الإقليمي، وهو صعيد دولي طالما أنه وضع من قبل ممثلي الدول العربية كي ينفذ في هذه الدول وبالتعاون فيما بينها.

ورد في مقدمة هذه الخطة تعريف لها بأنها «الأسلوب العلمي والعملي لحشد الجهود العربية المبذولة في مرحلة الخطة لتحقيق الأهداف المرحلية المرسومة بحيث يؤدي تحقيق هذه الجهود إلى تكامل القدرات العربية الذاتية وتنسيقها في سبيل استتباب الأمن الداخلي في الدول العربية وإعفاء المواطن العربي من الخوف والقلق والانصراف من ثم للعمل الطيب النافع لنفسه ولوطنه

وقد حددت الخطة الأمنية العربية الأولى الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، وهي أولى صور التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني والتنفيذ، كما يلي:

أولا: تنمية الطاقات البشرية بزيادة كفاءة العاملين في ميدان الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين وذلك عن طريق التدريب الهادف والفاعل.

ثانيا: تنمية الامكانات المادية بسد حاجة الأجهزة الأمنية في الدول العربية إلى المعدات الحديثة المتطورة من أدوات اتصال مختبرات وسلاح ونحوها عن طريق التنظيم الخاص بالمعونة الفنية.

ثالثا: ارساء الأساس العلمي للأمن الوقائي من خلال اجراء البحوث العلمية الميدانية ذات النظرة الشمولية على المشكلات الاجتماعية والأمنية في الدول العربية وكذلك الدراسات التشريعية والقضائية ودراسات الرعاية الاجتماعية واصلاح المجرم والمنحرف.

رابعا: تحقيق الإطار التشريعي المشترك بتطوير القوانين الجنائية العربية.

خامسا: تطوير برامج اصلاح المجرمين والمنحرفين بتحقيق الفاعلية للمؤسسات الوقائية والبرامج الاصلاحية في الدول العربية عن طريق جهد عربي استشاري مشترك.

سادسا: تحييد المؤثرات السلبية في المجتمعات العربية بوضع تنظيم عربي يهدف إلى الكشف والتنبيه إلى الآثار السلبية أو الجانبية للبرامج الاعلامية والتربوية والترفيهية والسياحية والثقافية من الناحية الأمنية وإثارة وعي امني لدى المسئولين والمواطنين في الدول العربية.

وجاءت وثيقة الاستراتيجية الأمنية العربية «سنة ١٩٨٣» لتحدد في بندها الرابع المنهج العلمي الذي يجب أن يتبع في العمل الأمني فنصت على التخطيط من منظور عربي شامل ومنسق مع خطط التنمية الشاملة بتوفير اطار كامل لمكافحة الجريمة في سياق التخطيط الانمائي

وذلك في ضوء مسح استبياني يحدد الأهداف والأوليات في مجال الاحتياجات الأمنية. كما نصت على توظيف التقنيات الحديثة في العمل الأمني ومتابعة التقدم التكنولوجي لاستثمار ايجابياته المستجدة.

وكذلك أوصت الوثيقة الاستراتيجية على تعميم استحداث مراكز البحوث والدراسات الأمنية وتعميق دورها العلمي في دراسة وتحليل الظواهر الاجرامية، للتعرف على تطور أساليبها، والتوصل إلى تحديد الطرق الكفيلة بمواجهتها ومعالجتها، إلى جانب قيام هذه المراكز بدراسة واقع الأجهزة الأمنية، والإسهام في حل مشاكلها، وتحسين سياقات الأداء فيها، مما يضمن تبسيط الاجراءات وترشيد استخدام الطاقات البشرية والمادية وتصعيد وتأثر دقة الانجاز بأقل تكلفة وأيسر جهد.

كما نصت الوثيقة على تطوير المؤسسات العقابية والاصلاحية ضمن برامج ترمي إلى دراسة أوضاعها وتحديد احتياجاتها من المنشآت والأطر المؤهلة والبرامج التأهيلية والتربوية والتثقيفية، والعمل على توفير هذه الاحتياجات.

يتبين بوضوح من مضمون هذه الخطط الأمنية التي وضعت من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب أن تصورا للأمن العربي ووسائل تحقيقه عبر تخطيط امني واضح المعالم ارتفع إلى المستوى الدولي والإقليمي بالنظر لتقريره من قبل ممثلي الوزارات المختصة وهدفه توفير الأمن للمواطن. وبالنظر لكونه يتعدى الحدود القائمة ليشمل خططا

مشتركة تعكس التعاون الدولي والاقليمي في مجالات مكافحة الجريمة ومعالجة المجرمين والأوضاع المؤسسية ضمن كل جهاز من أجهزة الدولة المهتمة بوضع وتنفيذ السياسة الأمنية

إن هذا التصور الواضح يرسم في الواقع اطار اساليب التعاون الدولي في التخطيط الأمني والتي سنتناولها تفصيلا في الفصل اللاحق.

## التعاون الدولي في التخطيط الأمني

برزت معالم التعاون الدولي بصورة عامة مع ماكرسته شرعة الأمم المتحدة من مبادىء يجب أن ترعى علاقة الدول فيما بينها بغية تحقيق السلام العالمي والرفاهية للشعوب والأمن والاستقرار والازدهار للمواطن، وفي هذا السبيل يترتب على الدول أن تمد يدها بعضها إلى بعض ليس فقط عن طريق الاتفاقيات الرامية إلى تحقيق مصالح مشتركة بل عن طريق توفير المعونة الفنية وحتى المساعدة المالية من قبل القادر منها تجاه الأقل قدرة.

ومن ثم نشأت فكرة قيام منظمة الأمم المتحدة التي تضم الدول المحبة للسلام بتجهيز نفسها بأجهزة متخصصة لتوفير المعونة الفنية للدول المحتاجة معتمدة في ذلك على تمويل خاص من الدول لصناديق مستقلة متخصصة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتجسد هذه المعونة الفنية في توفير الخبراء العاملين

وتكليفهم «بناء» لطلب الدول القيام بدراسة أوضاعها في القطاعات التي طلبت المعونة الفنية بشأنها ومن ثم اقتراح الخطط المناسبة لتنمية هذه القطاعات وتحقيق الأهداف التي تحددها هذه الخطط.

وبالفعل فإن المنظمة الدولية أوجدت برنامجا للتنمية واسعا وشاملا تستفيد منه الدول التي تشكو من التخلف وافتقارها للوسائل المادية والتجهيزية والبشرية الضرورية لتسيير عجلة القطاعات المرتبطة بحياة المواطنين اليومية.

كما أوجدت المنظمة الدولية، في المجال الذي يهمنا الآن، مكتبا للاعتناء بموضوع مكافحة الجريمة من خلال المساعدة في وضع الخطط الوقائية والعلاجية وعقد الاجتماعات الدولية والإقليمية التي تجمع مخططي السياسة الأمنية ومنفذيها بغية تبادل الخبرات والإطلاع على التطورات المستجدة في الميدان الأمني بحيث يتمكن هؤلاء من مواجهة أفضل للمشكلة الاجرامية، كل في بلده، ومن معالجة لها بطرق حديثة سبق أن أختبرت من قبل دول أخرى.

وفي خطوة لاحقة أنشأت الأمم المتحدة معاهد اقليمية لمساعدة الدول في وضع خططها الأمنية وتنفيذها وفي تدريب العاملين في ميدان مكافحة الجريمة والسياسة الوقائية والعلاجية والعدالة الجنائية بحيث تتوفر لديهم الكفاءات المهنية الضرورية التي تخولهم القيام بأعباء وظائفهم على أفضل وجه محققين الأهداف الموضوعة لها.

بنتيجة ممارسة هذه الأجهزة الدولية لصلاحياتها ومهامها وتقويمها للمبادرات التي قامت بها وللخبرات التي اكتسبتها من الأبحاث

الميدانية التي قامت بها في الدول التابعة لها ويطلب منها، تجمعت لديها معطيات هامة جعلتها تقوم بإرساء سياسة دولية في مجالات التعاون التقني وبوضع مبادىء توجيهه تصلح كمرجع تستقي منه الدول سياساتها الأمنية المحلية.

فبالرغم من اختلاف المعطيات البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية واللغوية والأمنية السائدة في العالم وبالرغم من خصوصيات المشكلة الإجرامية في كل بلد يلاحظ ان هنالك أرضية مشتركة حول الأسس التي يمكن ان تقوم عليها السياسة الجنائية الرامية إلى الوقاية والعلاج يمكن للدول أن تعتمد عليها في وضع خططها الوطنية. لذلك بادرت الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة إلى الدعوة لعقد اجتماعات دولية واقليمية فتجمعت عنها وثائق تضمنت مبادىء توجيهية في حقلي الوقاية والعلاج مشددة على وجوب اعتماد التخطيط العلمي في كل مجالات التدخل الوقائي والعلاجي وعلى اعطاء التدريب المهني أهمية كبرى لأن العنصر البشري عنصر أساسي في التخطيط والتنفيذ إذ إنه إذا غابت الكفاءة عن هذا العنصر افتقد مقوماته الأساسية للقيام بمهامه.

ويمكن تلخيص وسائل التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني على الوجه التالي:

أولا: توفير المساعدة الفنية، عبر تعيين خبراء دوليين ينتدبون للقيام بمهام فنية لدى الدول طالبة المعونة الفنية وقوامها دراسة الأوضاع السائدة في القطاع الأمني ودراسة الأجهزة العاملة في

هـذا القـطاع وتقـويم هيكليتهـا وادائهـا وذلـك بغيـة تـوفـير المعلومـات الضروريـة لوضـع الخطط الأمنيـة المناسبـة لمعالجـة المشكلة الأمنية موضوع طلب المعونة الفنية.

ثانيا: توفير التدريب المهني للعاملين في ميداني التخطيط والتنفيذ.

ثالثا: بجمع المسئولين عن التخطيط والتنفيذ وكذلـك المسئولـين عن اتخـاذ القـرارات ضمن حلقـات ونـدوات علميـة ودراسية للتـداول في أفضـل وأحـدث السبـل التي يمكن أن تعتمـد في مجالات اختصاصهم.

وفي الـواقع يتبـين لمتتبع النشـاط الدولي في هـذا الميدان ان مثـل هذه الاجتمـاعات يسـرت إلى حـد كبـير سبـل التفـاهم الدولي حول المشكلات الأمنية القـائمة والمستجـدة كما فتحت أبصار المسئولين على حقيقة وبعد هذه المشكلة وأثرها على حياة المواطن والمجتمع والدولة والآثار السلبية المتكاثرة النـاشئة عن اهمال التخطيط للأمن الوقائي والعلاجي.

فتحسس المسئولين في الدولة ـ أصحـاب القرار ـ بـالمشكلة عن طـريق الاجتماعـات الدوليـة وتبادل الخبـرات والاتصـال المباشر بين أهل الخبرة هو بداية طريق الاصلاح بصورة علمية وعبر خطط مدروسة تحدد بالضبط الأهداف المرجـوة ووسائـل تحقيقها.

رابعا: تشجيع البحث العلمي ومسـاندتـه حيثما وجـد من خلال مـد الدول بالخبرات اللازمة وبالوسائـل الماديـة والفنية الضـرورية للقيام بهذه الابحاث والمساعدة في تحليل المعطيات المستقاة من

هذه الأبحاث استخلاصا للنتائج التي تشكل خلفية الخطط الأمنية المراد وضعها بغية معالجة المشكلة المدروسة والمبحوث فيها. إذ كما هو معلوم لايمكن وضع خطة معينة الا بعد التعرف على المعطيات التي تتألف منها المشكلة باعتبار ان هدف الخطة بالذات هو التأثير في هذه المعطيات بغية تحييدها أو تنميتها أو استثمارها في الاتجاه الصحيح.

خامسا: يتم التعاون الدولي ايضا من خلال وضع مبادىء ومعايير توجيهية للسياسات الأمنية بحيث تسترشد بها الدول في وضع خططها وتنفيذها.

ونذكر على سبيل المثال مبادىء الرياض للوقاية من اجرام الأحداث التي وضعت وأعلنت في الرياض عام ١٩٨٨ من قبل لجنة خبراء دوليين وعرب جمعهم المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب في الرياض للتداول في انجع الوسائل للوقاية من انحراف الأحداث، فصدرت عنهم تلك المبادىء التوجيهية التي تصلح كأساس للسياسة الوقائية في كل دولة من دول العالم مع ما يتناسب مع ظروفها الجغرافية والبشرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتجهيزات البشرية المتوفرة لديها وكفاءتها.

سادسا: في القضايا المشتركة بين دولتين أو اكثر يتم التعاون الدولي من خلال تنظيم اجتماعات مشتركة يصار خلالها إلى دراسة كل قضية مع تشعباتها وامتدادها إلى ما وراء الحدود ووسائل معالجتها فتوضع خطط مشتركة تلحظ التعاون بين هذه

الدول حول مبادرات مشتركة معينة كمراقبة الحدود مثلا وتعقب المتاجرين بالمخدرات ومهربي الأموال ومتعاطي تجارة الدقيق الأبيض وملاحقة الشركات المتعددة الجنسية التي تسيء إلى البلدان المضيفة بتهريب الأموال والرساميل والتفلت من الضرائب ورمي النفايات السامة في الأراضي والمياه الاقليمية.

فالتخطيط الأمني هنا يكون تخطيطا مشتركا عاكسا للتعاون الدولي في هذا المجال.

سابعا: يكون التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني من خلال عقد اتفاقيات أمنية ثنائية أو جماعية تحدد أسس التعاون في وضع مثل هذه الخطط وفي تنفيذها. فالاتفاقات الدولية تضفي على الخطط المحلية المنبثقة عنها ضمانة الجدية والالتزام والمتابعة والإبلاغ عن نتائجها كما تستفيد هذه الخطط من التوجيهات العامة التي تتضمنها هذه الاتفاقات المنبثقة عن الخبرة الدولية المكتسبة في الميادين التي تتناولها الخطط.

ثامنا: إن التخطيط الأمني على الصعيدين الدولي أو الاقليمي، وهو صيغة من صيغ التعاون الدولي في مكافحة الجريمة والوقاية منها، يملي انشاء لجان تنسيق مشتركة أو حتى هيئات قائمة بذاتها وذات صفة دولية، تقوم بالدراسات اللازمة المهدة للتخطيط كخطوة أولى حتى إذا وقفت على مضمون هذه الدراسات بادرت إلى وضع التخطيط الأمني المشترك وتدريب الموظفين على تفهم أبعاده وأهدافه وعلى أساليب التنفيذ الميداني

والتقويم الذي يجب أن يرافق عمليات التنفيذ تباعا بغية تمكين المشرفين على الخطة الأمنية من تعديل مسار هذه الخطة كلما اقتضت الضرورة ذلك سعيا وراء تحقيق أفضل للاهداف.

تاسعا: يتم التعاون الدولي أيضا في التخطيط الأمني بوضع وتعميم وتوزيع الدراسات العلمية الخاصة بتقنيات التخطيط وبالبرامج الوقائية والدراسية والعلاجية.

وفي الواقع من الملاحظ ان مفاهيم التخطيط والاستراتيجية مازالت غائبة في كثير من قطاعات الادارات العامة في اكثر من بلد في العالم، كما ان تقنياتها مجهولة من هذه القطاعات لما فيها من الدقة والفن اللذين يكتسبان بالتعليم والممارسة. لذلك يتناول التعاون الدولي. إلى جانب التدريب على التخطيط والتنفيذ إما وضع الدراسات العلمية حولها أو تعميم الدراسات الموضوعة من قبل الأجهزة المختصة فينشرها في العالم ضمن مطبوعات توزع على المراجع المختصة.

فتعميم العلوم التخطيطية والاستراتيجية يحتل مكانة هامة في التعاون الدولي لانه يوفر المعرفة الضرورية لمن تقع عليه مسئولية وضع السياسة الجنائية والأمنية العامة والاشراف على تنفيذها.

عاشرا: يتم أيضا التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني من خلال قيام المنظمات الدولية والاقليمية أو المعاهد المتخصصة الدولية والاقليمية بوضع امكانياتها التكنولوجية بتصرف الدولة طالبة المعونة الفنية فتساعدها في جمع المعلومات

والمعطيات وتحليلها وبرمجة خططها أو تنفيذها مستعينة بالتجهيزات الالكترونية والحاسبة «الكومبيوتر» التي تكون مجهزة بها. فالكومبيوتر يقوم اليوم بدور هام جدا في جمع وصهر وتحليل المعلومات وربطها بالتصورات المقدرة من قبل المسئولين وفرز ايجابيات وسلبيات هذه التصورات توصلا إلى الصورة الفضلى التي تجعل من التخطيط وسيلة واقعية وهادفة من شأنها تحقيق الغاية التي تصبو إليها الخطة الأمنية والسياسة الجنائية بصورة أعم وأشمل.

ومعلوم ان بامكان الكومبيوتر فيما إذا اعطى المواد الأساسية والمعطيات والمعلومات حول موضوع معين ان يقوم بفرز واصدار عدة برامج أو خطط متنوعة الأساليب ولكن متحدة الهدف ويبقى الخيار للمسئول عن التخطيط، بعد اجراء تقويم لايجابيات وسلبيات كل برنامج، الأمر الذي يوفره ايضا الكومبيوتر بالاستثناء لما يكون قد اختزن فيه من معلومات وخطط وبرامج، ان يختار أفضل هذه البرامج تبعا لتقديره لها.

ويجدر بنا بعد أن بينا أساليب التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني على الصعيد الدولي أن نلتفت إلى الصورة التي يظهر فيها هذا التعاون على الصعيد العربي من خلال ما تضمنته الخطة الأمنية العربية الثانية «١٩٨٦ ـ ١٩٩٠» التي أقرت من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب في دورتها الرابعة «سنة ١٩٨٦».

## التعاون الدولي العربي في التخطيط الأمني

يتبين من مراجعة الخطة الأمنية العربية الثانية ان التعاون الدولي العربي الذي نصت عنه هذه الخطة تناول الميادين التالية نقدمها مع ملاحظاتنا وتقويمنا لها في ضوء المبادىء السابقة حرصا على اعطائها الفاعلية اللازمة لتحقيقها.

أولا: اجتماعات عمل دورية ولقاءات للعاملين في أجهزة الأمن على المستويين القيادي والميداني هدفها توثيق أواصر التعاون الأمني بين الدول العربية.

ملاحظة: جاءت هذه الصيغة عامة بمضمونها، بينما أية خطة في مجال التعاون في التخطيط الأمني تتطلب تحديدا دقيقا لموضوع هذه الاجتماعات وغاياتها والخطط التي يجب أن تنبثق عنها.

وكنا قد تقدمنا باسم الجمهورية اللبنانية التي كنا نمثل في اللجنة التي عينها مجلس وزراء الداخلية العرب بموجب قراره الصادر في ١٩٨٤/١٢/٢ لوضع مشروع لخطة أمنية عربية جديدة بعد ان الغى الخطة الأولى، بمشروع لخطة أمنية تضمن لجهة التخطيط الأمني المقطعين التاليين:

«أول ما تنصب عليه الخطة الأمنية العربية هو ايجاد منهجية علمية للتخطيط الأمني على مستوى العالم العربي والمستوى المحلي. وبالتالي ترمي الخطة الأمنية العربية إلى تشكيل لجنة من الخبراء

الأمنيين يناط بها وضع دراسة لمنهجية التخطيط الأمني تعمم على الدول الأعضاء كموجه للخطط الأمنية الخاصة بها وبالعالم العربي ككل».

«تركز الدراسة على تحديد المنهجية في التخطيط الأمني ومن ثم على تحديد الأهداف الأمنية ووسائل تحقيقها وما تتطلبه من تجهيزات فنية وبشرية ووسائل مادية وتمويل.

كما تركز الدارسة على وسائل التنفيذ والمتابعة والتقويم وهذا يستتبع تحديد نوع وهيكلية ومستوى أجهزة التخطيط الأمني».

فتشكيل لجنة من الخبراء العرب في التخطيط لتحديد مفهومه ومنهجيته يعتبر بنظرنا أول خطوة في ميدان التعاون الدولي العربي باعتبار أن تقنية التخطيط وفنه يجب ان يكونا بمتناول المخططين والمنفذين حتى يتم عملهم وفقا لأسلوب علمي صحي مبني على مبادىء علمية ثابتة وتجارب أعطت نتائجها الملموسة.

فإذا كانت التقنية مفقودة تعذر اجراء أي تخطيط علمي من شأنه ترجمة أهداف السياسة الجنائية والأمنية الى انجازات واقعية وملموسة.

ثانيا: في سبيل جعل التخطيط الأمني على الصعيد المحلي واردا «في ذهن أصحاب القرار ومقبولا منهم بل صادرا عنهم وقد تبنوه كسياسة ثابتة في اداراتهم رأينا ان التدريب على التخطيط يجب ان يحتل المرتبة الأولى في التعاون الدولي العربي على ان يتناول المستويات التالية:

المستوى القيادي والمستوى التخطيطي والمستوى التنفيذي الميداني، مع التشديد على أن المقصود بالتخطيط هو وضع سياسة واضحة في سبيل تحقيق أهداف محددة بدقة وان المقصود بالتدريب هو احداث تغيير في التفكير والأداء والتزود بالمهارات والخبرات الجديدة. ولذا فهو يتوجه الى كافة مستويات القيادة والادارة والتنفيذ ولا يقصد به التعلم على ما هو سائر في الحياة الوظيفية اليومية بل على تطوير التقنيات المتبعة وعلى اكتساب الخبرات الجديدة فلا تفصل بين التطور ومستويات الإدارة هوة صعبة الرأب تكون بدءاً للتخلف عن امكانية مواجهة المشاكل والقضايا المتقلبة والمتغيرة دوما بالأساليب المستجدة والحديثة تبعاً للتقلبات والتغيرات الطارئة دوما على الحياة العامة.

ويتم التدريب على المستوى القيادي خلال اجتماعات علمية تضم القياديين الأمنيين في الدول العربية للتداول في أسس الاستراتيجية الأمنية وسبل تحقيق الخطط الأمنية ورسم سياسة عمل الأجهزة الأمنية المكلفة بالتخطيط والتنفيذ.

أما التعاون الدولي العربي في التدريب على المستوى التخطيطي فيتم من خلال ندوات علمية تضم المسئولين عن التخطيط الأمني لدرس منهجية وضع الخطط الأمنية ومضمون هذه الخطط ومتطلباتها وتحديد الأهداف وذلك في ضوء التوجيهات الصادرة على المستوى القيادي.

أما التعاون الدولي العربي في التدريب على المستوى التنفيذي الميداني فيتم ضمن حلقات دراسية قصيرة أو متوسطة الأمد وفق برامج تحدد بالنسبة للاحتياجات وللمدة المحددة لكل دورة.

وبالفعل فإن الخطة الأمنية العربية لحظت البرنامج التدريبي على النحو المشار إليه آنفا ولكن دون التفصيل الواجب في مثل هذه الخطة حتى يكون هنالك تركيز على مفهوم التدريب وسيكولوجيته وأهدافه والميادين التي يجب أن يتناولها تخصيصا. العموميات لاتفيد سوى في رسم صورة عامة للتصور بينما المطلوب التخصيص والتركيز.

ثالثا: جاءت الخطة العربية الأمنية بتصورات عامة لجهة تعاون الدول العربية في سائر ميادين مكافحة الجريمة دون تخصيص، لذلك تتجاوزها طالما أن موضوعنا محصور بالتعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني فقط مع أنه من الرجوع إلى وثيقة الاستراتيجية الأمنية العربية نرى أنها لحظت وجوب عدم التوقف عند التصور العام بل يجب التركيز على البرامج الواضحة، فقد ورد في مقدمة البرامج مايلي: إن امتلاك رؤية واضحة ولمقومات الاستراتيجية الأمنية العربية غير كاف وحده لتحقيق هذه الاستراتيجية ذات الأهمية المتميزة بل لابد لذلك من اعتماد برامج واضحة من شأنها أن تترجم الأهداف والمقومات الى حقائق قائمة وواقع ملموس.

يتبين مما تقدم أن واضعي الوثيقة الخاصة بالاستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الثانية المنعقدة في بغداد وبموجب القرار رقم ١٨ تاريخ ١٩٨٣/١٢/٧ أدركوا أن البرامج الأمنية السابقة كانت تشتمل على العموميات وبالتالي لم يكتب لها أن تبصر النور بسبب عدم وضوح الرؤية وعدم قيام الأبحاث العلمية التي تشكل الارضية اللازمة لوضع مثل هذه البرامج وتنفيذها.

ولعل الخطة الأمنية العربية الثانية التي تقررت للمرحلة الزمنية الممتدة بين سنة ١٩٨٦ وسنة ١٩٩٠ تلقى حظا اكبر في التطبيق ولاشك في أن الحلقة العلمية المنعقدة حاليا حول التخطيط الأمني تشكل ترجمة عملية للتوصيات الواردة في مقررات مجلس وزراء الداخلية العرب وخطوة أولى وأساسية على طريق تعميم مفهوم التخطيط الأمني على كافة القطاعات العاملة في ميدان مكافحة الجريمة والوقاية منها يجب أن تتبعها خطوات أخرى تنقل المبادىء المقررة الى خطط تنفيذية.

الخلاصة:

بعد أن حددنا مفهوم التخطيط الأمني وتقنياته واستعرضنا أساليب التعاون الدولي في هذا الميدان وما تم على الصعيد العربي لايسعنا الا أن ننوه بالجهود التي يبذلها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب على الصعيدين الأقليمي في الدول العربية وللتعاون الاقليمي والدولي وقد اجتاز في تحقيقه مرحلة هامة بدأت مع انشاء المركز وهي مستمرة تحقق الانجازات تلو الانجازات مما حمل المنظمة الدولية على الاتفاق مع المركز على وضع برامج وخطط مشتركة تحقيقا للاهداف المشتركة التي تسعى الأمم المتحدة والدول العربية الى تحقيقها في سبيل السلام العالمي ورفاهية الشعوب والمواطنين على ما دعت اليه شرعة الأمم المتحدة.

والعامل الهام في انجاح التعاون الدولي في ميدان التخطيط الأمني هو في توفر الأمور التالية:

أولا : توفير الاستعداد التام لدى الدول التي ترغب في الاستفادة من التعاون الدولي في الانفتاح على هذا التعاون والانضمام إليه بمساهمتها في بلورته وتحقيقه.

ثانيا : قيام أجهزة متخصصة وعلى شكل مجلس يضم الاختصاصات المختلفة في كل دولة ترغب في الاستفادة من التعاون الدولي يكون مؤهلا لوضع الخطط أو للمساهمة فيها كما يكون مجهزاً بصورة تسمح بتوفير المعلومات الأساسية التي تبنى عليها الخطط الأمنية.

ثالثا : الإقدام على اختيار نخبة من العاملين في ميدان السياسة الجنائية والأمنية بغية التحاقهم بدورات تدريبية تنظم على الصعيدين الاقليمي والدولي لرفع الكفاءات المهنية والوظيفية ولتمكين هذه النخبة من نقل ما تتلقاه من خبرات وعلوم الى الموظفين التابعين لها حتى تعم الفائدة ويرتفع مستوى الأداء تفاديا لقيام هوة بين مخططي السياسة الأمنية ومنفذيها الميدانيين.

رابعا : تخصيص مساهمات مالية، كل دولة على قدر امكانياتها المادية والمالية، بغية المساهمة في برامج مشتركة يصرف عليها من صندوق مشترك يمول من هذه المساهمات.

خامسا : العمل على طبع ونشر الخطط الموضوعة والنتائج التي حققتها حتى تعم الفائدة.

سادسا : عقد اجتماعات دورية بين المسئولين لاجراء تقويم للانجازات وتعديل للبرامج في ضوء ما يتطلبه التنفيذ الميداني بعد اجراء التقويم المذكور.

سابعا: عقد ندوات علمية دورية ينصرف نشاطها وجهدها الى تعميق مفهوم التخطيط الأمني والاستراتيجية الأمنية وعلى الالمام بالتقنيات الحديثة في وضع وتنفيذ الخطط الأمنية الموضوعة تنفيذا للاستراتيجية الأمنية المشتركة.

ثامنا: تنفيذ برامج ميدانية مشتركة في اطار خطط أمنية مشتركة بين دولتين أو أكثر وفقا لمصالحها وللاهداف التي ترغب في تحقيقها.

هذه هي الأسس التي يقوم عليها بنظرنا التعاون الدولي في ميدان التخطيط الأمني.

# العلاقة بين التخطيط الأمني
# والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

الدكتور محمد عبدالفتاح منجي

## ١ ـ المقدمة:

تسعى جميع دول العالم إلى تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق الرخاء ورفع مستوى دخل الفرد وبشكل يضمن استمرار ذلك في المستقبل. ومن أجل ذلك اتخذت معظم هذه الدول من التخطيط للتنمية وسيلة علمية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمتوقعة على مستوى القطر وتعظيم المردود من هذا الاستخدام، ومن الطبيعي صعوبة تحقيق ذلك إلا باستهداف تنمية متوازنة لمختلف القطاعات الاقتصادية، والانتاجية منها والخدمية.

ويعتبر قطاع الأمن أحد القطاعات الخدمية الرئيسة التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على معدلات التنمية واستمرارها، وهذا يعني حتمية التخطيط الأمني الشامل الذي يواكب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيقا لمبدأ التنمية المتوازنة لمختلف القطاعات.

٢ ـ الأهداف الأمنية وعلاقتها بأهداف التنمية :

من المعروف أن الخطوة الأولى والأساسية للعملية التخطيطية في أي مجال هي تلك المرتبطة بتحديد الأهداف، ونورد فيما يلي بعض الأمثلة التي توضح أهم الأهداف الأمنية وعلاقتها بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أ ـ تحقيق أمن وأمان المواطنين :

يتأثر الجهد العضلي والذهني الذي يمكن أن يبذله العامل في عمله بالجهد العضلي والنفسي الذي يستهلكه في الحياة خارج مكان العمل، وهذا يتأثر بشكل خاص بالوضع الأمني في المجتمع الذي يعيش فيه.

وعليه فإن أي جهد يبذله قطاع الأمن في خفض معدلات الجريمة بأشكالها المختلفة والقبض على مرتكبيها وما يترتب عليه من شيوع الاطمئنان سوف يترتب عليه راحة المواطنين النفسية وبالتالي الإرتفاع المناظر لمستوى اداء العاملين منهم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التنمية

ب ـ تحقيق الاستقرار السياسي :

إحدى ضرورات التنمية السليمة هي كونها عملية مستمرة ولايمكن ضمان ذلك الاستمرار إلا في جو من الاستقرار السياسي

الذي يتحقق بكثير من العوامل في مقدمتها ذلك الجهد الذي يجب ان يبذله قطاع الأمن لمحاربة الإرهاب بشكل عام والإرهاب الدولي بشكل خاص، وسوف يساعد هذا الاستقرار على جذب رؤوس الأموال الوطنية والخارجية للاستثمار في مختلف المجالات الانتاجية والخدمية ويصاحب ذلك غالبا استجلاب تقنيات متقدمة وتدريب متقدم للعمالة الوطنية مما يرتفع معه المستوى التقني بشكل عام في المجتمع دافعا لها نحو التقدم بشكل مطرد.

**جـ ـ الحفاظ على أدوات الانتاج:**

يلعب قطاع الأمن دورا مباشرا في الحفاظ على أدوات الانتاج وتأمينها ضد أخطار الحروب والكوارث بقصد إيجاد وتطبيق الحلول المناسبة لخلق المناخ المناسب لاستمرار العملية الانتاجية تحت كل الظروف.

وما تقوم به وحدات الدفاع المدني ومكافحة الحرائق بتأمين الثروات والموارد الاقتصادية وحماية الأصول الانتاجية ومستلزمات الانتاج هو مثال واضح لارتباط الأهداف الأمنية بأهداف التنمية

**د ـ مكافحة جرائم الأموال العامة:**

تمثل جرائم الأموال العامة، ومنها:

ـ جرائم النقد والتهريب.

- جرائم الاختلاس والإضرار بالمال العام.
- جرائم الرشوة.
- جرائم التزييف والتزوير

معوقا رئيسا من معوقات التنمية وهادما لها، ويلعب قطاع الأمن في هذا الصدد دورا متميزا من الناحيتين الوقائية والعلاجية، مما يرفع من درجة الثقة في الاقتصاد الوطني واستقرار المجتمع وهو أمر ضروري لحدوث التنمية بالمعدلات المنشودة.

**هـ - مكافحة تهريب وتعاطي المخدرات:**

تزايدت في السنوات الأخيرة وفي عديد من الأقطار، ظاهرة تهريب وتعاطي المخدرات بأنواعها المختلفة، والنتيجة المباشرة لعدم المواجهة الحاسمة لها هو تحطيم جيل بأكمله.

عليه أصبح أحد أهم أهداف قطاع الأمن هو العمل بكل الوسائل على مكافحة تهريب وتعاطي تلك السموم حماية للمجتمع متمثلا في العنصر البشري الممثل لعماد عملية التنمية، بمعنى ان التنمية سوف تتأثر سلبيا بانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات ومن ثم يصبح دور الأمن في هذا المجال هدفا تنمويا رئيسا.

وهنا يجب التنويه إلى تقدم وتنوع أساليب تهريب المخدرات ويجب أن يواجهه قطاع الأمن وذلك بتطوير خططه وأساليب عمله وامكاناته لتكون على مستوى خطورة هذه الظاهرة وقادرة على مكافحتها مكافحة باترة.

**و ـ المؤسسات العقابية الانتاجية:**

المؤسسات العقابية «السجون» هي مؤسسات تستهدف تأديب واصلاح الأفراد الذين يؤدون مدد العقوبة، ومن أهم الوسائل التي يمكن أن تحقق ذلك هو تدريب هؤلاء الأفراد على مهن تضمن تمكنهم من ممارسة اعمال شريفة بعد انقضاء مدد العقوبة وعدم عودتهم لارتكاب الجرائم وهذا يحقق بالنسبة للتنمية هدفين رئيسين.

- تحويل مرتكبي الجرائم إلى منتجين يساهمون في تحقيق مزيد من الانتاج.
- الحد من ارتدادهم إلى ممارسة الجريمة وما في ذلك من تحقيق مبدأ الأمن والأمان في المجتمع.

ولذلك عملت كثير من الدول على تحويل المؤسسات العقابية إلى مؤسسات انتاجية يتدرب فيها المسجونون على مختلف الأعمال ومنها:

- الزراعة متضمنة الانتاج النباتي والحيواني.
- الصناعة ومنها صناعة الأثاث والمنتجات الجلدية وغير ذلك.
- الأشغال المعدنية.

ولقد كانت نتائج تقييم هذه التجارب إيجابية للغاية مما عزز استهداف التوسع فيها وخصوصاً أن الانتاج المحقق يمثل اضافة متزايدة للانتاج الوطني وهو هدف رئيس من اهداف التنمية، أي أن تعميم تجربة المؤسسات العقابية الانتاجية ضمن خطة قطاع الأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهدافها.

**ز ـ تطوير خدمات المرور:**

يمثل نقل الركاب والبضائع داخل وخارج المدن نشاطا رئيسا حيويا في أي مجتمع وهناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وازدياد حركة المرور، وعليه يصبح تطوير خدمات المرور بمختلف أشكالها كضمان انسيابه وخفض نقاط الاختناق وفترات الانتظار والحد من حوادث المرور وغير ذلك هدفا هاما من أهداف خطط قطاع الأمن.

كانت هذه بعض الأمثلة التي توضح العلاقة القوية بين التخطيط الأمني والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهناك غيرها الكثير والتي يجب أن يراعي المخطط الأمني أخذها بعين الاعتبار عند وضع الخطط الأمنية وبرامج العمل التفصيلية

**٣ ـ متطلبات تعميق العلاقة بين التخطيط الأمني والتخطيط للتنمية:**

تبين من الأمثلة السابقة الدور والعبء الكبير الذي يجب أن يلعبه قطاع الأمن في أي مجتمع بالتنسيق والتكامل مع باقي القطاعات الانتاجية والخدمية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة في الآجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

ولضمان تعميق العلاقة الحتمية بين التخطيط الأمني والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب على المخطط الأمني أن يراعي عند وضع الخطط الأمنية توفير المتطلبات الرئيسة التالية:

أ ـ العمالة بالاعداد والمستويات اللازمة للتوسع الرأسي والأفقي في مختلف الأنشطة الأمنية، وهذا يتطلب وضع الخطط المرتبطة بتعليم واستمرار تدريب الكوادر بشكل عام والنظامية منها بشكل خاص.

ب ـ الاستثمارات اللازمة لتدبير الآلات والأجهزة ووسائل النقل. وغير ذلك وذات المستويات التقنية المناسبة للأنشطة الأمنية المختلفة

جـ ـ تطوير الهياكل التنظيمية وتعزيز الادارات المتخصصة واستحداث ادارات جديدة وفقا لما تتطلبه مراحل التنمية المتعاقبة.

د ـ تطوير نظم المعلومات وتحديثها والتوسع في استخدام الحاسبات الالكترونية

هـ ـ التحليل المتعمق والمفصل لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتسهيل الربط بينها وبين الأهداف الأمنية.

و ـ التكامل مع مختلف الأنشطة الاقتصادية في المجتمع وكذلك مع الأجهزة المحلية لضمان وضع خطط امنية واقعية ومؤثرة تأثيرا ايجابيا ملموسا على مسار التنمية

# قصور البيانات والمعلومات المتاحة

اللواء الدكتور محمد ماهر قنديل(*)

المقدمـــة :

إن العـالم يمر بتحـول عظيم هـو التحـول من الثـورة الصنـاعيـة ومجتمـع الاقتصـاد الصنـاعي إلى ثـورة المعلومـات ومجتمـع واقتصـاد المعلومـات ولاشـك ان التغيـرات التي احـدثتهـا وستحـدثهـا ثـورة المعلومـات ستكون أبعـد أثرا من الثـورة الصناعيـة مما يتـطلب منا ان نستعد بكل قدراتنا لمواكبة هذا التحول ومسايرة تلك الثورة وان نوفـر كل امكاناتنا لـدخول عصر ثـورة المعلومات بتـوجيه الاهتمـام الاكبر لعمليـات التعليم والتدريب والبحث العلمي والبعثـات والاتفاقـات التجـارية والثقـافية والعلميـة واستيراد التكنـولوجيـا المتصلة بتخزين ومعـالجة وتصنيف وتقـديم المعلومات نـظرا لأن الموارد الاسـتراتيجية للمجتمـع القـادم هي المعلومـات التي ستصبـح ضـروريـة في كـافـة المجالات وجهاز الشرطة باعتباره أحد الأجهزة الهـامة في المجتمعـات المتقدمة والنامية لابـد ان يأخـذ بأسبـاب تلك الثورة سـواء فيما يتعلق بادارة الجهاز أو انشطته المختلفة .

---

(*) الادارة العامة لاتصالات الشرطة، وزارة الداخلية، القاهرة، جمهورية مصر العربية .

فأساس ادارة الشرطة وضمان نجاحها يتوقف على مدى توافر البيانات والمعلومات الصحيحة؛ فنجاح الادارة يتوقف على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وهو ما يتطلب توفير البيانات والمعلومات التي تبنى عليها القرارات بالكم المناسب والجودة المناسبة في الوقت المناسب.

والتخطيط الكفء يجب أن يعتمد على المعلومات الكافية والمتكاملة والبيانات الصادقة والدقيقة، وبغير ذلك فإن التخطيط يصبح نوعا من الأحلام والارتجال والتطور العشوائي، تحوط به احتمالات الخطأ والفشل أكثر ما تتوافر فرص التوفيق والنجاح.

وتبدو أهمية ذلك في التخطيط لمكافحة الجريمة أو رفع كفاءة الأداء في الأنشطة ذات الصلة بخدمات الجماهير، وتمثل المنطلق الضروري للارتقاء بأسلوب الأداء وتطوير مستوى الخدمات بما يتناسب مع مفاهيم العصر، ومتطلبات التقدم وتطور أجهزة العمل وأنظمته.

والمعلومات الصحيحة ضرورة لكل قائد وكل فرد في موقعه سواء لمباشرة نشاطه أو لاصدار القرارات والتوجيه والتنسيق، فلا يوجد نشاط أو عملية ادارية يمكن أن تتم بنجاح وعلى الوجه الصحيح متى كانت تفتقر إلى توافر المعلومات أمام صاحب القرار بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب وبالجودة المناسبة.

إن المعلومات قوة، وكلما زاد حجم المعلومات التي تختزنها الدولة وتنوعت وتطورت نظم تشغيلها وحفظها واسترجاعها، بالإضافة إلى

وضع الأسس التي تكفل حسن الاستفادة بها، كلما أمكن دفع عجلة التطور في تلك الدولة، وأصبحت أكثر قدرة على اتخاذ قراراتها مما يدفع التنمية والتطور في كافة المجالات.

وإذا كانت المعلومات ضرورية لكافة المنظمات، فإنها أشد ضرورة وحيوية بالنسبة لجهاز الشرطة لامكان وضع التخطيط السليم لأنشطتها وصولا إلى تحقيق أهدافها.

ونظرا لأن أجهزة الشرطة وأنشطتها المختلفة تعتمد في ممارستها لمهامها على البيانات والمعلومات، سواء تلك التي تتولى جمعها، أو التي تحتفظ بها في نظم معلوماتها المختلفة، وأن مجموع هذه النظم على تنوعها كأنشطة الأمن الجنائي أو السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي إلى غير ذلك، بالاضافة إلى الخدمات المتنوعة التي تقدمها للمواطنين كوثائق السفر، أو تراخيص المرور، وتصاريح العمل، والأحوال المدنية تكون نظام المعلومات الخاص بالشرطة فإن الأمر يتطلب توفير قاعدة للبيانات والمعلومات بما يحقق التنسيق والتكامل بين الأنشطة المختلفة في ضوء استراتيجية واضحة المعالم سواء بتطوير الأداء وأسلوب وإجراءات العمل، وترشيد النماذج والدورة المستندية أو باستخدام الأجهزة الحديثة في تشغيل وتخزين البيانات والمعلومات وفقا لما يتضح من الدراسة وظروف كل منظمة

ولقد شهدت الآونة الأخيرة تطورا هائلا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأتاحت الحاسبات الآلية والمصغرات الفيلمية قدرات

فائقة لتشغيل البيانات والمعلومات واسترجاعها كما انتشر استخدام الحاسبات الآلية في جميع المجالات، وأصبح استخدام الحاسبات في كثير من نظم المعلومات في دول العالم الكبير منها والصغير، والغني منها والفقير ضرورة تتطلبها دواعي التطور، ورفع معدلات الأداء وزيادة الانتاجية، لما لنظم المعلومات من تأثير مباشر على العملية الادارية بعناصرها المختلفة.

وشجع على زيادة استخدام الحاسبات الآلية الانخفاض الكبير في أسعارها، وصغر احجامها، مع زيادة امكاناتها، كذلك التطور الكبير في وسائل الاتصال.

إن عمل جهاز الشرطة يعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات والمعلومات سواء في مجال النشاط الأساسي وهو المحافظة على الأمن والنظام واقرار السكينة، أو الخدمات التي يقدمها للمواطن. لذلك فان رفع كفاءة اداء نظام المعلومات بجهاز الشرطة سوف يترتب عليه رفع كفاءة الأداء بالنسبة للجهاز وزيادة انتاجيته.

والبيانات هي المادة الخام التي يتم تشغيلها للحصول على المعلومات المطلوبة وتعرف بأنها مجموعة من الحقائق والأرقام التي تساعد رجال الادارة في الوصول إلى معلومات ذات معنى لاتخاذ القرارات الحكيمة في مواجهة المشاكل ولكي يمكن الاستفادة منها لابد أن تتوفر بالحجم الكافي والدقة والجودة والواقعية والتناسق وأن يكون ذات صلة بالموضوع وان تكون من الممكن اثباتها أو التحقق منها وان تكون مجدية وملائمة زمنيا.

والمعلومات هي ناتج تشغيل البيانات وهي التي تعطي للبيانات معنى وتزودنا بالأسس التي تقوم عليها القرارات وهي تجميع لبيانات ذات معنى وعلاقة بوصف وقائع أو حوادث أو ظواهر ويتوقف عليها مستوى القرارات التي تتخذ ويجب ان تتوافر فيها خصائص معينة أهمها الدقة والملاءمة الزمنية والكفاية والملاءمة والشمول والحيدة والوضوح.

ويتم تشغيل البيانات للوصول إلى المعلومات وتوجد ثلاثة أساليب لتشغيل البيانات هي:

- النظم اليدوية وهي تعتمد على القوى البشرية في تشغيل البيانات.
- النظم نصف الآلية وهي عبارة عن مزيج من المجهودات الفردية ومساعدة الآلات في التطبيقات المختلفة لتشغيل البيانات.
- نظم آلية: وهي التي تستخدم الحاسبات الآلية وتمتاز بسرعة التشغيل والسعة الكبيرة والدقة الفائقة وزيادة الانتاجية وخفض التكلفة والتوفير في أماكن التخزين وتوفير الوقت والجهد وتنويع المخرجات وامكانية تطبيق النماذج الرياضية بما يمكن من تنفيذ المهام التي لا يمكن تنفيذها باستخدام النظم اليدوية.

والقصور في البيانات والمعلومات المتاحة يؤثر على جهاز الشرطة وأنشطته المختلفة وبالتالي على أمن وأمان المواطنين وهو ما يتناوله البحث.

**تأثير قصور البيانات على العملية الادارية :**

إن مصدر القوة والسلطة الجديد ليس هو المال بين أيدي القلة لكنه المعلومات في أيدي الكثرة.

إن ادارة المنظمات سواء كانت عامة مثل جهاز الشرطة أم خاصة لم تعد تعتمد على القدرات الشخصية فقط بل أصبحت علما له قواعده وأصوله التي تقوم على الأساليب العلمية الحديثة التي تتطلب توفير البيانات والمعلومات اللازمة لممارسة العملية الادارية واصدار القرارات لتحقيق أهداف المنظمة فقد تطورت الادارة كنوع من العمل يمارس عن طريق استخدام معلومات ومعارف مرتبة ومصطلحات مشتركة ومعايير ومستويات معينة للادارة ونموذج أخلاقي يضع الصالح العام فوق الصالح الخاص.

ويبدأ الأسلوب العلمي بتعريف المشكلة وتحديدها واعادة عرضها عرضا كاملا للتأكد من الاحاطة بها ثم جمع البيانات والحقائق وتحليلها وتصنيفها واستخراج النتائج من هذه الحقائق واستخدام أساليب بحوث العمليات التي تمثل اداة مهمة من الأدوات التي تسهم في توفير المعلومات والحقائق للادارة حتى تتمكن من اتخاذ القرارات السليمة فيما يعترضها من مشكلات.

إن التقدم العلمي في كافة المجالات والتطور الذي تشهده المجتمعات قد نجمت عنه آثار تقنية «تكنولوجية» واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية شملت جميع نواحي الحياة وترتب على

ذلك زيادة مجالات عمل وأنشطة الشرطة كل ذلك أدى إلى فيض من المعلومات التي يقدمها التطور الهائل في ميادين العلم والمعرفة بالإضافة إلى البيانات والمعلومات اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.

لقد حدث انفجار في البيانات والمعلومات فلم تعد المشكلة قلة البيانات وانما أصبحت في كثير من الأحيان تضخم وتراكم البيانات والمعلومات بحيث يمكن أن تصبح عبئا على المنظمات وعلى صانع القرار إذا لم يتم تنظيمها بالشكل الذي يكفل سرعة وسهولة استقبال البيانات والمعلومات وتنقيتها وسلامة تشغيلها وحفظها واسترجاعها وبذلك تكمن المشكلة في تحديد ماهية المعلومات اللازمة وهو أمر تكتنفه الصعاب لسببين أساسيين.

**الأول**: إن كل جزء من المعلومات لا يتساوى في قيمته مع جزء آخر من حيث قدرته على تخفيض درجات عدم التأكد المحيطة بالقرار.

**الثاني**: إن المعلومات يجب أن تكون ملائمة ووثيقة الصلة بالقرار الاداري والمشكلات التي تتعلق به وفي الدول النامية نجد أن المشاكل التي تواجه الادارة بما فيها إدارة الشرطة هو عدم توافر البيانات الشخصية أكثر من اعتمادها على الأساليب العلمية الحديثة ويجعل عمليات البحث والتقدير للمستقبل صعبة للغاية لذلك أصبحت المعلومات ضرورية لادارة الشرطة وعناصرها المختلفة وقصور البيانات والمعلومات يؤثر على العملية الادارية التي تعتبر البيانات والمعلومات أهم العوامل الأساسية لممارستها، ولذلك فان قصور البيانات والمعلومات يؤدي إلى أن تدار المنظمات الشرطية بطريقة غير

علمية وغير سليمة حيث ان البيانات والمعلومات أساسية بالنسبة لعناصر العمليات الادارية كما يتضح فيما يلي:

التخطيط:

إن التخطيط عملية هامة لجهاز الشرطة، وهو ضروري لكافة أنشطة الشرطة وعملياتها ولتحقيق أهدافها، والتخطيط للشرطة النشاط الشرطي نفسه فالأخير ناحية فنية وتنفيذية، أما التخطيط للشرطة فهو مرحلة تفكير واتخاذ قرارات تسبق التنفيذ «ناحية إدارية».

والتخطيط في الشرطة هو جمع الحقائق والمعلومات، التي تساعد على وضع مجموعة من القواعد أو سلسلة الإجراءات التي تؤدي لتحقيق هدف معين للشرطة.

ومن هذا التعريف يتضح مدى أهمية المعلومات بالنسبة للتخطيط في جهاز الشرطة فجميع الخطط يجب ان يسبقها جمع البيانات والمعلومات التي تساعد في وضع الخطة ومتابعة تنفيذها فالبناء التنظيمي لأي مستوى تخطيطي يشمل عدة انشطة منها النشاط الاحصائي الذي يقوم بتجميع وجدولة وحفظ البيانات المباشرة وغير المباشرة اللازمة للعملية التخطيطية من جميع مصادرها، فعلى سبيل المثال عند اعداد خطة الأمن العام، لابد من توافر البيانات المتعلقة بحجم ونوعية الجريمة على مستوى الجمهورية، ثم التعداد السكاني والامتداد العمراني إلى غير ذلك.

وعلى الجانب الآخر لابد من معرفة القوى البشرية التي سوف تواجه الجريمة، ثم الأسلحة والذخائر ووسائل الاتصال التي سوف تستخدم بوساطة الأفراد.

وعند تجميع تلك البيانات تتم جدولتها وتبويبها، ثم ادخالها في علاقات وارتباطات مختلفة وصولا إلى المعلومات التي على أساسها سوف يتم وضع الخطة التي هدفها الحفاظ على الأمن العام.

وقد قسم ويلسون التخطيط في الشرطة إلى الأنواع الآتية:

١ ـ خطط للادارة.

٢ ـ خطط للعمليات.

٣ ـ خطط للاجراءات.

٤ ـ خطط تكتيكية.

٥ ـ خطط اضافية.

ويمكن حصر أنواع التخطيط في مجال الشرطة بشيء أكثر تفصيلا فيما يلي:

١ ـ تخطيط الفلسفة الفكرية للشرطة.

٢ ـ تخطيط السياسات العامة للشرطة

٣ ـ تخطيط البرامج.

٤ ـ تخطيط التنظيم.

٥ ـ تخطيط العمل والاجراءات.

٦ ـ تخطيط العمليات الطارئة

وجميع أنواع التخطيط تتطلب توفير المعلومات اللازمة لوضع الخطة، والتي تكفل واقعيتها، وبالتالي نجاحها، لاسيما المعلومات التي تتعلق بالعوامل المؤثرة ومنها:

١ ـ تطور المجتمع.
٢ ـ الطبيعة الطبوغرافية للمدن والبلاد.
٣ ـ اختلاف الأجناس البشرية.
٤ ـ تنوع الاحياء السكنية
٥ ـ اتجاهات حركة السكان.
٦ ـ الاعتبارات السياسية.
٧ ـ الاتحادات والنقابات في نطاق المجتمع.
٨ ـ علاقة الشرطة بالهيئات الأخرى التي تتعامل معها.
٩ ـ نظام الشرطة في الدولة.

وتخطيط الشرطة يحتاج إلى قدر كبير من المعلومات، التي يمكن أن تتاح في صور مختلفة يمكن أن تجمع الكثير منها في جداول احصائية، ومع ذلك فبعضها قد يتخذ شكل قوائم جرد، أو خرائط، أو أوصاف بالكلمات، أما أنواع البيانات الهامة للتخطيط الجنائي فانها تعتمد على المشاكل أو الموضوع محل البحث، ومنها المعلومات والبيانات الخاصة بالأهداف، والمهام التي تتعلق بالجريمة، والظروف الاقتصادية والمالية، والخصائص السكانية، والقيم السياسية والإجتماعية، وظروف العمل والعمالة.

وبدون البيانات أو المعلومات أو القصور فيها لا يمكن وضع الخطط السليمة.

**التنظيم :**

الشرطة كمنظمة ادارية لايمكنها تحقيق الأهداف المنوطة بها دون تنظيم المجهودات الشرطية، وتبدأ عملية التنظيم بتقسيم الأعمال الشرطية وتجميعها في مجموعات، بشكل يمكن من اسنادها إلى رجال الشرطة.

والتنظيم عبارة عن المظهر الخارجي لجهاز الشرطي، وسوء التنظيم يترتب عليه عدم كفاءة تأدية المهام والأنشطة وبالتالي ينعكس ذلك على سمعة وهيبة جهاز الشرطة، لكي يتم التنظيم بكفاءة يجب ان يعتمد على المعلومات سواء فيما يتعلق بنشاط المنظمة التي يجري تنظيمها، أو المنظمات الأخرى وثيقة الصلة بها بالاضافة إلى توافر المعلومات عن ظروف المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك مبادىء التنظيم في الدولة، وتطور الجريمة، ووسائل ارتكابها بالاضافة إلى استراتيجية الشرطة والفلسفة الفكرية التي تعمل على أساسها وبدون تلك البيانات والمعلومات والقصور في البيانات المتاحة لايمكن وضع التنظيم على أسس علمية سليمة.

**القيادة :**

إذا كانت القيادة وكفاءتها هي من أهم عوامل نجاح المنظمات الإدارية فإن القيادة في المنظمات الشرطية باعتبار الشرطة هيئة نظامية لها أهمية بالغة، فهي التي تتولى قيادة المنظمات الشرطية والقيام بالعملية الإدارية من تخطيط وتوجيه وتنسيق واصدار القرارات

والمتابعة، والعمل على تحقيق أهداف المنظمة، في ضوء ما هو متاح من مصادر وموارد بشرية ومادية ومالية وفنية، وخلق القوة الدافعة للمنظمة لتحقيق أهدافها.

وتبدو أهمية القيادة في منظمات الشرطة في أن القرارات في كثير من المنظمات الشرطية لاسيما التي تتخذ في المواقف المعقدة والمتغيرة مثل الاضطرابات والمظاهرات تعتمد إلى حد كبير على مدى مقدرة القيادة على اتخاذ القرارات السليمة التي تعتمد على تقدير المواقف والخبرة الشخصية والتجربة والمهارة والذكاء والسرعة في اتخاذ القرارات وفقا للمواقف المتغيرة.

والقيادة في الشرطة مثلها مثل القيادة في باقي المنظمات، تتطلب فيضا من البيانات والمعلومات لممارسة المهام القيادية بدرجة عالية من الكفاءة والرشد.

فالمعلومات والبيانات هي أداة القائد في ممارسة مهامه القيادية مما يتطلب ان تتوفر لديه المعلومات التي تمكنه من القيام بدوره على الوجه الأكمل لذلك تتجه أجهزة الشرطة الحديثة إلى الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة والحاسبات الآلية لتزويد القادة بالبيانات والمعلومات والاحصاءات اللازمة لممارستهم لمهامهم القيادية بدرجة عالية من الكفاءة والرشد والقصور في البيانات والمعلومات يؤدي إلى عدم الاحاطة الشاملة بالموضوع ومن ثم صعوبة صدور القرارات أو صدور قرارات غير رشيدة وبالتالي عدم نجاح القيادة في تحقيق أهداف المنظمة.

**اتخاذ القرارات:**

إن أهم الأعمال وأخطرها بالنسبة لضابط الشرطة هي اتخاذ القرارات، فالعمل الشرطي يرتبط بمواقف أمنية وقانونية غاية في الصعوبة والتعقيد وقد يترتب على اتخاذ القرار المساس بحياة أو سلامة فرد أو مجموعة من الأفراد وتقييد حريتهم أو الإضرار بممتلكاتهم، لذلك يتوقف نجاح رجل الشرطة إلى درجة كبيرة على مدى ودرجة رشد القرارات التي يتخذها، وعملية اتخاذ القرارات في مجال الشرطة لا تختلف في مراحلها عن مراحل إتخاذ القرارات في الأنشطة الأخرى، وإن كانت تتطلب درجة كبيرة من الرشد، لما لها من تأثير كبير على المواطنين وحرياتهم وممتلكاتهم وتقوم عملية اتخاذ القرارات على أسس علمية وفقا لخطوات محددة على النحو التالي:

١ ـ تشخيص المشكلة وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى قرار

٢ ـ جمع البيانات والمعلومات.

٣ ـ دراسة البيانات.

٤ ـ تحديد البدائل واختيار البديل الأمثل.

٥ ـ اتخاذ القرار.

٦ ـ متابعة القرار وتقويمه.

ويمكن التمييز بين القرارات طبقا لأسلوب صياغتها فيما يلي:

ـ القرارات المبرمجة أو التي يمكن برمجتها بالاستعانة بالوسائل والحاسبات العلمية ونظم المعلومات ومن بينها القرارات الروتينية المتكررة والقرارات المتعلقة بالتنظيم وتطويره.

- القرارات غير المبرمجة: والتي تمثل مشكلات غير متكررة أو حادثة عرضية، أو قرارات متعلقة بالسياسة العامة ويمكن معالجة هذه القرارات بأسلوبين:

الأول: الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على الاجتهاد الشخصي والالهام أو القرار بالمجالس أو اللجان.

الثاني: الأسلوب الحديث وهي الأساليب التحليلية لاتخاذ القرار بالاستعانة بنظم المعلومات وبحوث العمليات والتحليل الرياضي والنماذج الاحصائية والمعالجة الآلية في اتخاذ القرار سواء في ظل التأكد ويقصد بها ان المعلومات التي تستخدم في اتخاذ القرار غالبا ما تكون معلومات رقمية تستخدم فيها الاساليب الرياضية أي معلومات ثابتة وأيضاً اتخاذ القرار في ظل عدم التأكد أو المجازف وفي هذه الحالة تعرض كل حالة ممكنة ولا يمكن التأكد من حدوثها كلية ولذلك فانه تحسب احتمالات حدوثها كما أن اتخاذ أي خطوة في الحل يتيح حدوث أكثر من اجراء أو خطوات تالية لكل منها احتمال معين يمكن تقديره أو حسابه وأيضاً اتخاذ القرار في ظل المنافسة وفي هذه الحالة يكون هناك عنصران متنافسان كل عنصر أو طرف يرغب في اتخاذ قرار في مشكلة معينة وقد اخذ في اعتباره رد فعل الطرف الآخر على قراره.

ومرحلة جمع البيانات والمعلومات هي من أهم مراحل اتخاذ القرار الشرطي فهي التي تساعد متخذه على الاحاطة الشاملة بأبعاد المشكلة، والعوامل المتداخلة في الموقف ويجب ان تتسم هذه

البيانات والمعلومات بالدقة والوضوح والشمول، وأن تتوافر بالكم المناسب وفي الوقت المناسب، وأن يتم جمع هذه البيانات من مصادرها المختلفة سواء كانت مصادر داخلية أو خارجية.

وتتميز مرحلة جمع البيانات في مجال القرار الشرطي بما يلي:

١ ـ اعتمادها على كم البيانات والمعلومات المتطلبة، ومن ثم فإن عامل السرعة في استخلاصها وتصنيفها لا يقل في أهمية عن توافر البيانات ذاتها، خاصة إذا وضع في الاعتبار أن تعدد المؤثرات المحيطة بالقيادة الشرطية، والتي يتجاوز نطاق سيطرتها المباشرة واحتمالات عدم توافر بيانات المصادر الخارجية تملي سرعة استثمار ما هو متاح من معلومات أو بيانات لاتاحة فرص التحليل والاستنتاج والتوقع والاختيار هذا ما حدا بادارات الشرطة في الولايات المتحدة إلى تزويد مقر اقامة المدير الأمني بوصلة طرفية للحاسب الآلكتروني تكفل فورية تقديم البيانات والمعلومات المطلوبة لدى حدوث أي طارىء، ونجاحه في الأوقات التي يتعذر فيها استدعاء ذوي الاختصاص لانتاج أو توفير هذه المعلومات أو البيانات.

٢ ـ ان البديل المتخذ اساسا للقرار يجب أن يكفل الموازنة بين عاملين بينهما أوثق الارتباط، يتمثل الأول في تأكيد قوة وقدرة الشرطة على بث الأمن والاستقرار وتنفيذ القانون ولو مع استخدام القوة المادية، وأما العامل الثاني فهو سلامة العلاقات بين الشرطة والمجتمع وما يستوجبه ذلك من الاعتبار بالآثار المباشرة وغير المباشرة لنتائج القرار، ولايمكن أقامة هذا التوازن في غيبة

المعلومات والبيانات الأساسية التي تكفل انتقاء وتوفير البديل الأمثل على نحو مقابل لاتساع سلطان ومسئوليات قيادة الشرطة.

الاتصالات:

إن عملية الاتصال بالشرطة تتولى نقل الأفكار والبيانات والتعليمات والتوجيهات من المسئولين بأنشطة الشرطة المختلفة، إلى العاملين بهذه الأنشطة للتنسيق بين المهام الموكولة اليهم لتحقيق الأهداف وبدون البيانات والمعلومات لايمكن ان يكتب النجاح لعملية الاتصال.

وعملية الاتصال هي عملية مهمة بالنسبة لجهاز الشرطة لأن كفاءة جهاز الشرطة تتوقف على عاملين أساسيين هما سرعة وكفاءة عملية الانتقال والاتصال، ونظرا لأن الاتصال يكفل تدفق سيل المعلومات اللازمة للعمليات الشرطية والمنظمات القائمة بتنفيذ المهام الشرطية، وهو أكثر أهمية في حالة عمليات الشرطة، كما أن عملية الاتصال ضرورية بين رجال الشرطة والمواطنين للحصول على على المعلومات الضرورية لمكافحة الجريمة والمحافظة على الأمن، فبدون هذا الاتصال لايمكن الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة والضرورية لقيام أجهزة الشرطة بمهامها المختلفة

وقد يترتب على فشل أو عدم كفاءة الاتصال عواقب وخيمة لاسيما في حالة عمليات الشرطة للقبض والتفتيش أو المظاهرات أو الاضطرابات أو الكوارث وغير ذلك.

والأدارة يمكنها من ناحية أخرى زيادة تدفق المعلومات الشرطية عن طريق زيادة عوامل الإتصال عن طريق الكتابة والاجراءات والأوامر أو الاجتماعات. وقصور البيانات والمعلومات المتاحة يؤثر على عملية الاتصال.

التنسيق:

إن للتنسيق أهمية خاصة بالنسبة لأنشطة الشرطة، نتيجة لتشعب الأنشطة الشرطية وتنوعها والتنسيق في مجال الشرطة ذو شقين، الأول يشمل وحدات الشرطة جميعا ويتحقق بالاجتماعات الدورية وما يصدره الرؤساء من أوامر وتعليمات لتنظيم عملية التنسيق بين الوحدات، والثاني يقتصر على أفراد الوحدة ويعتبر من أخص واجبات قادة الشرطة، فعليهم تنسيق جهود أفراد القوة الخاضعة لاشرافهم لضمان تنفيذ العمليات طبقا للخطط المرسومة، كما يشمل التنسيق بين الشرطة والأجهزة التي تتبع جهات أخرى.

ويعتبر التنسيق ضرورة في مجال عمليات الشرطة التي تتطلب تضافر جهود عدة أجهزة شرطية لتحقيق الهدف المشترك وغياب التنسيق يترتب عليه تلك العمليات بالاضافة إلى أن جميع أنشطة الشرطة تتداخل أعمالها وتتفق أهدافها في تحقيق هدف واحد، هو تحقيق الأمن والأمان وتنفيذ المهام المسندة لجهاز الشرطة، لذلك يلزم الاهتمام بالتنسيق في سبيل تحقيق تلك الأهداف وعملية التنسيق في الشرطة مثلها مثل التنسيق في باقي المنظمات تتطلب توفير البيانات

والمعلومات اللازمة لاجراء عملية التنسيق على الوجه الأكمل حتى يمكن للقائم بالتنسيق من التعرف على أوجه القصور أو التضارب.

**التوجيه:**

والتوجيه من اخص مهام القيادة بالشرطة وذلك استكمالا لدور القيادة في ممارسة العملية الادارية، من تخطيط وتنظيم واتخاذ القرارات والغرض من التوجيه هو تصحيح المسار ودفع جهود العاملين في سبيل تحقيق الهدف، وذلك بنقل المعلومات والتوجيهات للعاملين اثناء التنفيذ لتوجيه الجهود في سبيل تحقيق الهدف وحل ما يطرأ من مشكلات.

ويتضمن التوجيه اعطاء الأوامر والتعليمات والارشادات ويستلزم التوجيه توزيع المعلومات ونشرها، في الاتجاهات الرأسية والاتجاهات الأفقية في المنظمة، وعقد الاجتماعات لمختلف المستويات كوسيلة من وسائل نقل المعلومات ونشرها بين القوات، ولاشك أن التوجيه يتطلب توفير نظام دقيق للمعلومات، لامداد الادارة بالبيانات والمعلومات سواء فيما يتعلق بأهداف المنظمة واختصاصات العاملين، والاحاطة بموقف التنفيذ ومستويات الاداء واتجاهات العاملين، للتعرف على أوجه القصور للتدخل بالتوجيه في الوقت المناسب، كذلك يتضمن نقل المعلومات إلى العاملين في تلك الأنشطة في صورة أوامر وتوجيهات أو ارشادات.

الرقابة:

وادارة الشرطة «كأي ادارة» هي إتمام للأعمال بوساطة الأشخاص الآخرين بتخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة مجهوداتهم فإذا كان هناك أهداف وخطط شرطية معينة، فإن الرقابة تشمل التأكد من أن الأهداف الشرطية قد تم تحقيقها ومن أن الخطط الشرطية المختلفة قد تم تنفيذها على الوجه الأكمل، وبذلك تعرف الانحرافات والأخطاء تمهيدا لتصحيحها.

وللقيام بعملية الرقابة يجب جمع المعلومات الضرورية اللازمة لعملية الرقابة مثل عدد الجرائم التي ارتكبت، ونوع هذه الجرائم وأسباب ارتكابها وغيرها من المعلومات والاحصاءات والحقائق التي تتعلق بمختلف انشطة الشرطة، وتقوم الرقابة في الشرطة مثلها مثل باقي المنظمات على أسس ثلاثة:

الأول: جمع المعلومات والحقائق المتعلقة بعمليات الشرطة والتأكد من دقتها وكفاءتها.

الثاني: وضع مقاييس ثابتة لمستويات أداء الأعمال، وهي الجهود والنتائج التي على كل فرد أن يحققها خلال فترة معينة.

الثالث: تحليل الحقائق والمعلومات التي تم الحصول عليها ومقارنتها بالمستويات المقررة.

والقصور في البيانات والمعلومات المتاحة لا يتيح للرقابة تحقيق دورها المنشود.

ـ تأثير قصور البيانات على تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة:

إن أنشطة جهاز الشرطة وادارة أجهزة الشرطة على اختلاف أنواعها تتسم بالصعوبات والتعقيد، حيث أصبح كثير من العوامل الخارجية سواء كانت اقتصادية أو سياسية تؤثر على القرارات الإدارية وأنشطة الشرطة، وقد تحد من حرية متخذي القرار في الاختيار في هذا المجال، وذلك بالاضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي قد لا تيسر توفير الموارد الكافية لتحقيق الأهداف.

لذلك فإن رجل الشرطة قد يواجه بمواقف تتطلب منه اتخاذ قرارات في ظل معلومات ناقصة وفي ظروف غير مستقرة ومتغيرة، مما يجعل المخاطر احتمالا قائما لذلك يتحتم عليه البحث عن أساليب عملية لتخفيض المخاطر وتقليل درجات عدم التأكد، أي المساعدة في اتخاذ قرارات مناسبة تضمن الانتفاع الأقصى من الموارد المتاحة أو المحتملة.

لذلك اهتمت أجهزة الشرطة في الدول المتقدمة باستخدام الأساليب العلمية والرياضية وبحوث العمليات، في حل المشاكل واتخاذ القرارات، وتتمثل المتطلبات الأساسية لتطبيق بحوث العمليات في مطلبين أساسيين هما:

١ ـ وجود نظام كفء للمعلومات.

٢ ـ استخدام نماذج وأساليب بحوث العمليات.

وتعتبر المعلومات من المقومات الرئيسية لاستخدام أساليب بحوث العمليات بفاعلية ونجاح، ومما زاد في انتشار أساليب بحوث

العمليات، التطور الهائل في صناعة الحاسبات الألكترونية وما توفره من امكانات هائلة في التعامل مع العمليات الحسابية المعقدة.

وتهدف بحوث العمليات إلى استخدام الأساليب العملية في حل المشكلات الادارية، والمساعدة في اتخاذ القرارات الادارية.

ويتطلب استخدام أساليب بحوث العمليات في حل المشكلات الادارية والشرطية وجود نظام كفء للمعلومات وذلك لتوفير المعلومات اللازمة لتطبيق نماذج بحوث العمليات وتمكن بحوث العمليات من الوصول إلى الحلول المثلى بالنسبة للمشاكل التي تواجه جهاز الشرطة لتحقيق الأهداف المطلوبة في ظل الموارد المتاحة، والقيود المفروضة وإهمال هذا الجانب في قرارات الشرطة ينتج عنه نوعان من الخسائر والمخاطر هما:

١ ـ ضياع بعض الموارد الشرطية بسبب سوء التخصيص.

٢ ـ زيادة المخاطر الناجمة عن انتشار الجريمة والنتائج المترتبة عليها.

وتوخي الرشد في قرارات الشرطة يحقق عددا من الغايات والمزايا منها:

١ ـ التخطيط الاستراتيجي الطويل المدى لنشاطات الأمن والشرطة.

٢ ـ التخصيص الأمثل للموارد والامكانات.

٣ ـ الادارة الفعالة للوقت.

٤ ـ القدرة على التنبؤ الدقيق بالمتغيرات المستقبلية والمشكلات المتوقعة.

٥ ـ تحليل المخاطر والبحث عن وسائل تحقيقها.

٦ ـ توفير معلومات ضرورية ودقيقة تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات.

٧ ـ مشاركة المهتمين في بناء الاهداف والنماذج وتحقيق النتائج.

٨ ـ الرقابة المانعة للعديد من المعوقات.

٩ ـ التدريب على اتخاذ القرارات بأسلوب علمي.

١٠ ـ تنظيم الموارد والتنسيق فيما بينها.

١١ ـ السماح بالاتصالات الدائرية بين فرق الشرطة وأعضائها.

واستخدام بحوث العمليات في مجال الشرطة يساعد في الوصول إلى الحلول المثلى للمشاكل الشرطية، بالاضافة إلى المساعدة في اتخاذ قرارات على درجة كبيرة من الرشد، وذلك عن طريق تحليل المشاكل وايضاح جميع العوامل المؤثرة في المشكلة، وتقديم البدائل المتاحة لحل تلك المشكلة، مما يتيح لمصدر القرار اختيار البديل الأمثل بناء على البحث والتحليل، وذلك بدلا من اتخاذ القرارات اعتمادا على قدراته الشخصية وحدها وما حصله مصدر القرار من خبرة نتيجة للتجارب العديدة التي مر بها في حياته واستخدام بحوث العمليات لايتعارض مع استخدام الخبرات والتجارب في اختيار البديل الأمثل، نظرا لأن العملية الشرطية تدخل فيها عوامل كثيرة، بعض هذه العوامل شخصية والأخرى موضوعية، وبعضها قد يكون ملموسا والآخر قد يكون غير ملموس، وقد يمكن تحويل بعض هذه العوامل إلى الشكل الكمي، بينما البعض الآخر لايمكن التعبير عنه بشكل كمي، ولذلك فان العملية الشرطية تستلزم الاعتماد على الأساليب العلمية بالاضافة

إلى التجارب والخبرة، وتتفاوت درجة أهمية أي من هذه الأساليب طبقا لموضوع القرار والعوامل المؤثرة فيه والبدائل المتاحة.

إن أهمية استخدام بحوث العمليات في المجال الشرطي يمكن ارجاعها بصفة أساسية إلى أن كلا من البديلين الآخرين، وهما الخبرة والتجربة يمكن ارجاعها إلى الماضي، ومحاولة الاستفادة منهما لمعالجة الحاضر وتوقع المستقبل، في حين أن كفاءة صانع السياسة الشرطية اليوم تكمن في مدى استعداده لمجابهة احداث المستقبل القريب، وعلى ذلك فان المشكلة الأساسية التي تواجهنا اليوم هي دقة التقديرات عن المستقبل حيث أن المستقبل بالتحديد غير مؤكد، ولمواجهة الوضع الأمني في المستقبل يجب أن يتوفر عدد من البدائل، لكل بديل مجموعات من خطوط الأحداث البديلة، المبنية على أسس افتراضية، بمعنى أنها لا تتحقق إلا في حالة تحقق الأسس الافتراضية وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى صعوبة التنبؤ واختلاف النتائج.

وتساعد بحوث العمليات القيادة على اتخاذ القرارات الرشيدة، ولكن يبقى لهذه القيادة حرية اصدار القرار، واختيار القرار الذي يحقق الهدف من البدائل المتاحة وحل مشاكل بحوث العمليات يلزم توفير بعض المعلومات التي تختلف من مشكلة إلى أخرى والتي تنقسم عامة إلى قسمين:

أ ـ معلومات تأخذ صورة ثوابت أو أرقام ثابتة.

ب ـ معلومات تأخذ صورة متغيرات ويحدد قيمتها الحل الأمثل.

ويلاحظ أن المعلومات التي تأخذ صورة متغيرات في مشكلة ما يمكن أن تأخذ صورة ثوابت في مشكلة أخرى والعكس صحيح .

**مجالات استخدام بحوث العمليات في الشرطة :**

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يشهدها العالم والأمة العربية قد نتج عنها عدة ظواهر منها الاضطرابات العمالية والسياسية والطلابية وزيادة الجرائم والإرهاب وتهريب المخدرات كل ذلك زاد من الأعباء الملقاة على عاتق جهاز الشرطة وتنوعت خدماتها وتأثرت أنشطتها بالعديد من العوامل والمتغيرات الأمر الذي يتطلب عدم الاعتماد على الطرق التقليدية في نظام المعلومات والاتصالات وخلق مجالات رحبة لاستخدام بحوث العمليات في مجالات الشرطة المختلفة منها :

١ ـ تطور مجالات الأنشطة الشرطية وتحقيق الخدمات بكفاءة وبأقل تكلفة في حدود الامكانات والموارد المتاحة .

٢ ـ مساعدة القيادة في اتخاذ القرارات الرشيدة .

ويمكن استخدام بحوث العمليات في حل المشاكل الشرطية، وتيسير الخدمات للجمهور، وتحقيق هذه الخدمة بأقل تكلفة وأقل جهد وأسرع وقت في حدود الامكانات المادية والمالية المتاحة وذلك للوصول إلى أعلى كفاءة ومقدرة وفعالية للنظام، فعندما تكون امكانات الشرطة أكبر من الطلب عليها، تصبح ادارة الشرطة قادرة على التحكم في الجريمة، وتقديم خدمات من منطلق الوفرة ولكن عندما يكون الطلب على خدمات الشرطة اكبر من الامكانات،

تتحول المشكلة إلى ضرورة التخصيص والتوزيع والأولويات ومحاولة السيطرة على الهدف بأقل تكلفة ممكنة، هذا من حيث الكم، اما من حيث الكيف فالحوار يدور في اتجاه التعامل مع نظام متنوع ومركب ومتشعب مما يتطلب تغليب الأسلوب العلمي محل التجريب العشوائي، فإذا كان من أهداف الشرطة السيطرة على الجريمة والتنبؤ بها قبل وقوعها، يصبح من الضروري استخدام التجارب العلمية والمحاكاة وبناء «سيناريوهات» للمواقف المختلفة، للتعرف على التغيرات القابلة للتحكم، قبل وقوع المخاطر.

لذلك مارست الشرطة العصرية خلال الأربعين سنة الأخيرة عددا فعالا من النماذج والأساليب والمعادلات الاحصائية والرياضية والمنطقية وبرامج الحاسبات الإلكترونية وأجهزة الاتصالات والأجهزة الآلية، لتحسين وتنمية العملية الادارية الشرطية ويمكن ايجاز بعض الأمثلة للخدمات والأنشطة التي يمكن لبحوث العمليات المساعدة في ايجاد الحلول لبعض المشاكل التي تواجهها وذلك على النحو التالي :

**أ ـ نظرية صفوف الانتظار :** Quewing Theory:

وتستخدم في التصميم الأمثل والتجهيز الأنسب للمصالح الشرطية التي تتعامل مع الجماهير مثل «الجوازات وتصاريح العمل والأحوال المدنية والمرور».

ب ـ البرمجة الخطية واللاخطية: Linear and Nonlinear Programming

وتستخدم في: الآلية في عمل اشارات المرور، والتسليح الأمثل لوحدات الشرطة حسب طبيعة عمل كل منها، وتحريك الوحدات المتمركزة للأمن أو الاطفاء.

جـ : أسلوب السمبلكس: Simplex Method

وتستخدم في أسلوب تغذية طلبة اكاديمية الشرطة، تحديد الأصناف المزروعة في مزارع السجون بغية تشغيل اكبر عدد من المسجونين.

د ـ نظرية المباريات : Game Theory:

وتستخدم في أعمال الدفاع المدني والتفاوض مع الارهابيين

هـ ـ النموذج الاحتمالي:

مواجه أعمال الاغتيال وحالات الكوارث.

و ـ شبكات الأعمال: Project Network

وتستخدم في حراسة الشخصيات المهمة، البرمجة المسبقة لمواقف أمنية حرجة متوقعة، مواجهة الاضطرابات، والتخطيط.

والقصور في البيانات والمعلومات المتاحة لايمكن من استخدام أساليب بحوث العمليات.

استخدام أسلوب تحليل النظم في التنبؤ بالمشاكل الأمنية وايجاد حلول لها: وتحليل النظم يتناول بالتحليل والتصميم النظم متعددة العناصر والمكونات، مع اعتبار الترابطات بين كل عنصر وآخر ومدى قوته، حتى يمكن لمحلل النظم ان يستخدم هذا النظام في التنبؤ بأي تغير للنظام العامل، ومن ثم اتخاذ أمثل القرارات للتوجيه والتحكم في مجريات الأمور للنظم تحت الدراسة.

ويعني تحليل النظم تحديد ووضع هيكل دقيق للعلاقات المركبة بطريقة كمية لمشكلات الشرطة والأمن. فمكافحة الجريمة تتضمن عددا متشابكا من العمليات المعقدة مما يتطلب احداث تغيرات وقياس نتائجها مباشرة من خلال تجارب حية على عينة من المواقف التي تصور الواقع فعلا، ولكن نظرا لان التجريب قد يكون معقدا احيانا فلذلك قد يساعد استخدام المعادلات الكمية في تكوين المشكلة وقياس العلاقات بين المتغيرات واستخدام تحليل النظم يهتم بالمشاكل المهمة والرئيسة وإلزامها بأبعاد وانعكاسات متعددة ويتطلب استخدام أسلوب تحليل النظم توفير البيانات والمعلومات بالقدر الكافي.

وقصور البيانات والمعلومات المتاحة يؤثر على استخدام هذا الأسلوب.

ـ استخدام النماذج الرياضية في اتخاذ القرارات الإدارية :

النماذج : هي تمثيل مبسط للواقع ويتم فيها تمثيل الواقع بمتغيراته المتعددة لمحاولة تفهم المشكلات المرتبطة به، وايجاد حلول مثلى لها. وتعتبر النماذج احدى المراحل التي يتم من خلالها حل المشكلات باستخدام الأساليب الكمية.

والنموذج الرياضي هو شق من عملية تحليل النظم، التي تهدف إلى انشاء وتصميم عمليات توفر لنا المعلومات الخاصة بالأحداث المتتابعة والمتغيرة مع الزمن، وتساعد في رسم الاستراتيجيات والسياسات واتخاذ القرارات، هذه العمليات يمكن جمعها في شكل نماذج رياضية متصلة أو احصائية لمشكلتها المعقدة ذات المتغيرات العديدة المتشابكة، ومعنى كلمة النموذج أنها شيء يحل محل شيء آخر، وهذا الشيء الآخر في الحياة هو أصل لا نستطيع أن نتناوله مباشرة بالتفكير، ولكي يمكن حل المشكلة القائمة والتنبؤ بأي ظاهرة من الظواهر يتطلب ذلك دراسة هذه الظاهرة من كافة جوانبها، للتعرف عليها وعلى مظاهرها وآثارها، وذلك يتطلب توفير قدر كبير من المعلومات عن هذه الظاهرة، ثم بناء نموذج رياضي يساعد في حل المشكلة أو التنبؤ بالظاهرة ولكي يمكن بناء النموذج الرياضي فانه يلزم اتباع الخطوات الآتية :

١ ـ يحلل النظام إلى عناصره وتحدد درجة تشابك كل عنصر بالآخر ومن سريان المعلومات من كل نظام إلى الآخر. وكل عنصر وكل مجموعة ومعلومة تأخذ رمزا حتى يمكن ترقيمها مما يسمح بدخولها.

٢ ـ النظر إلى النظام بصورة شاملة، وإلى التصرفات التي يؤديها والمقاسة من الخارج والتي توفرها لنا مراكز المعلومات، ومن خلال المراقبة المستديمة، يمكن أن نضع أصابعنا على بؤر المتاعب التي تسبب عدم انتظام العمليات في النظم.

٣ ـ العنصر الرقابي ويتمثل في حلقة التغذية المرتدة Feed Back بحيث يمكن قياس تأثيره على مخرجات النظام.

ويبنى نظام الرقابة بالمعلومات المرتدة على دائرة مغلقة تقوم بتوصيل معلومات عن الأداء المستقبل، وقد تكون التغذية بالمعلومات المرتدة سلبية أو إيجابية حيث في حالة التغذية السلبية هناك هدف محدد ويتجاوب نظام الرقابة إذا فشل الأداء في تحقيق الهدف أما التغذية الايجابية فهي تعمل على تنشيط العمليات حيث يتولد نشاط جديد، وبصفة عامة فإن معظم النظم المتعلقة بالمشكلات الادارية تقع في نطاق التغذية السلبية حيث يكون الهدف هو ضبط الأداء.

ويوضح الشكل التالي أثر نظام المراقبة بالمعلومات المرتدة:

معلومات ـ مواد ـ عمل ـ طاقة

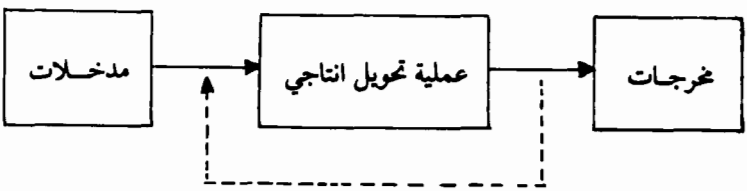


معلومات مرتدة من المخرجات لعلمية الضبط

(أثر نظام المراقبة بالمعلومات المرتدة)

ـ وتستخدم النماذج الرياضية وتحليل النظم علاوة على دراسة المشاكل الأمنية والتنبؤ بالظواهر المختلفة في دراسة المتغيرات الأمنية، وذلك بدراسة المتغيرات المختلفة واجراء تحليل علمي لها ثم الخروج بمجموعة من المقترحات لمعالجة المشاكل الناجمة عن هذه المتغيرات، ويتم ذلك بتصميم عدة نماذج كمية للتنبؤ بالمتغيرات الأمنية في ظل التوقعات المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف تطبيقه، واستخدام نتائجه في تصميم خطط جهاز الشرطة المستقبلية، وذلك بالاستعداد تدريبا وتجهيزا وتوزيعا، ويقوم فريق بحث متكامل بتصميم النموذج المقترح باتباع الخطوات الآتية :

أ ـ الاتفاق على الاطار العام للنموذج المقترح بمعنى تحديد مدخلات النموذج ومخرجاته.

ب ـ تحديد المعلومات والبيانات اللازمة لتقدير العلاقات بالنموذج.

جـ ـ اختبار الفروض الخاصة بصحة النموذج.

د ـ التنبؤ بالمتغيرات الأمنية.

هـ ـ تصميم الخطط والبرامج اللازمة.

وقد تبين مما سبق امكانية تطبيق والاستعانة بأساليب بحوث العمليات المختلفة كنماذج رياضية تمكن من العمل بكفاءة عالية في مجالات متعددة، اقتصادية واجتماعية، وسياسية، مثل العلاقات الاجتماعية بين الطوائف والفئات والطبقات، وكذلك العوامل الاقتصادية من رخاء وكساد وانكماش وبطالة ودرجة الحرمان

الاقتصادي والاجتماعي، ومن الناحية السياسية دراسة درجة الاستقرار السياسي.

**- تأثير قصور البيانات المتاحة على تقدير وقياس فاعلية منظمات الشرطة:**

نظرا للتطورات العلمية والتكنولوجية فقد تطورت أساليب ووسائل ارتكاب الجرائم، كما تنوعت الجرائم وظهرت جرائم جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثل الجرائم الاقتصادية والسياسية والإرهاب الدولي وذلك نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

وجهاز الشرطة في أي دولة من دول العالم يتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، كما يعتبر امتدادا حضاريا لهذا المجتمع، وحتى يكون النمو والتطوير متوازنين فانه يجب ان يشمل جميع قطاعات المجتمع ومن بينها قطاع الشرطة، إذ أن تخلف جهاز الشرطة سوف يؤثر على التقدم والتطور والنمو في المجالات الأخرى بالدولة ذلك أن استتباب الأمن هو من أهم العوامل لزيادة الانتاجية في جميع قطاعات المجتمع، إذ لايمكن لهذه القطاعات أن تمارس أنشطتها في مجتمع تسوده الفوضى وعدم الأمان، وأنشطة جهاز الشرطة لم تعد قاصرة على أنشطتها التقليدية بل شملت أغلب الأنشطة في المجتمع، فقصور جهاز الشرطة عن تأدية المهام الموكلة إليه لا يعني زيادة الجرائم فقط، وإنما انخفاض حجم الاستثمار واحجام رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية عن اقامة مشاريع جديدة، واحتمال تصفية المشروعات القائمة، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض الدخل من السياحة نتيجة

احجام السائحين عن الحضور، وقد يؤدي عدم استتباب الأمن إلى تخريب الممتلكات ووسائل الانتاج، مما ينتج عنه انخفاض الدخل القومي، وحدوث انكماش اقتصادي، ومفهوم الأمن أساسا هو في إحساس المواطنين بالأمن والأمان وغياب هذا الاحساس أو التشكيك فيه يترتب عليه آثار تنعكس على المجتمع بكافة قطاعاته

لذلك يجب على الدولة أن تعمل على تطوير جهاز الشرطة وربطه بحقائق التقدم العلمي والتكنولوجي وأبعاد التطور الحادث في العالم، وللتعرف على كفاءة جهاز الشرطة وتقدير الجهود استكمالا للمسيرة ودفعا لها وتصحيحا لأي انحرافات عن الهدف فانه يمكن بناء نموذج لقياس فعالية تنظيمات الشرطة

إن جهاز الأمن هو من الأجهزة المهمة والضرورية التي يقع على عاتقها تحقيق الأمن والأمان للمواطنين، بما يستلزم تطوير هذه الخدمات واستمرارها، لأهميتها بالنسبة للتطور السياسي والاجتماعى والاقتصادي، ويتطلب استمرار هذا الجهاز وتطوره مداومة قياس فعاليته للتأكد من تحقيقه لأهدافه ولارتباط هذه الأهداف والفعالية بتحقيق أهداف وفعالية جميع المنظمات بالدولة وبالتالي نظام الحكم

لذلك فمن الأهمية بمكان اجراء دراسات لمعرفة فاعلية أنشطة الشرطة المختلفة في مجالات عملها ومدى تحقيقها لأهدافها المخططة، ومدى تحقيق جهاز الشرطة لرسالته في اقرار الأمن والأمان والمحافظة على الأرواح والممتلكات واقرار الأمن والسكينة، ولبيان أوجه القصور عن تحقيق هذه الأهداف وأسبابها، للعمل على ازالة

المعوقات ولتقديم العلاج للمشاكل المختلفة، لكي يمكن تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة في تأدية جهاز الشرطة للمهام المنوطة به، مما ينعكس اثره على كافة القطاعات في الدولة، وجميع أوجه النشاط في المجتمع، ويمكن عن هذا الطريق قياس مدى تحقيق أنشطة جهاز الشرطة لأهدافها، وكذلك مدى توفير الوسائل الفعالة لتحقيق هذه الأهداف، وتقاس هذه الفعالية من وجهة نظر داخلية، وتتمثل في ادراك العاملين والقيادات في جهاز الشرطة بمدى فعاليتها ، ووجهة نظر خارجية ممثلة في الجهات التي تتعامل معها الشرطة، واحساسها بمدى فعالية أجهزة وانشطة الشرطة، ويتم قياس مدى فعالية الوسائل المتاحة لجهاز الشرطة لتحقيق أهدافه، كما يمكن قياس مدى تفاعل أجهزة الشرطة والأمن مع الظروف البيئية، سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أو سياسية أو تكنولوجية أو غير ذلك، ويقصد بالتفاعل تأثر تلك الأجهزة بالمتغيرات في ظل تلك الظروف وأيضا تأثيرها على البيئة المحيطة.

ومن الضروري قياس مدى تحقيق منظمات الشرطة وأنشطتها المختلفة لأهدافها، في ظل توافر الوسائل والمعدات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وقيام الأنشطة المختلفة بواجباتها، ويقصد بالكفاءة العلاقة بين المخرجات والمدخلات للنظم الشرطية والأمنية، وتقاس الكفاءة وفقا لمؤثرات أهمها:

- كفاءة القوى العاملة.
- معدلات استغلال طاقة أجهزة الشرطة والأمن.

- مستوى جودة خدمات الشرطة ورضاء الجمهور عنها.
- مستوى التكنولوجيا المستخدمة داخل الأجهزة الشرطية.
- تحليل التكاليف والايرادات لأجهزة الشرطة

كما يشمل مقاييس الفعالية والكفاءة قياس مدى رضاء العاملين بأجهزة الشرطة عن العمل بها وكذلك مدى وفاء أجهزة الشرطة والأمن بالمسئولية الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع وقياس وتحليل ومقارنة درجة النمو الكمي والكيفي في أجهزة الشرطة والأمن ويتناول حجم نمو الطاقة وعدد العاملين والأعمال الشرطية والتكاليف والايرادات وجودة الخدمات الشرطية وهيكل العمالة والتكنولوجيا المستخدمة بأجهزة الشرطة ومدى الاستقرار في منظمات الشرطة والأمن.

ويلزم تحقيق نوع من التوازن بين كل من أهداف النمو والاستقرار، بما يتناسب مع ظروف البيئة، ويتم قياس الأهداف باحدى الطريقتين:

**طرق كمية**: ويتوقف مدى استخدام تلك الطرق على نظم المعلومات المتبعة داخل أجهزة الشرطة، وأنواع المعلومات التي يمكن توفيرها لخدمة أغراض القياس.

**طرق سلوكية**: وتتناول ترجمة أبعاد القياس المستخدمة، التي يصعب قياسها كميا إلى اسئلة وعبارات في قوائم استقصاء الاتجاهات، للتعرف على ادراك الجهات المختلفة سواء داخلية أو خارجية لمدى توافر أبعاد الفاعلية في منظمات الشرطة والأمن.

ويتم مقارنة نتائج الطرق الكمية ونتائج الطرق السلوكية، وتحليل أسباب الاختلاف إذا وجدت مع تحليل أسباب الاختلاف في إدراك الفاعلية باختلاف الجهة المدركة «العاملون، القيادات، الجمهور، الجهات الخارجية المتصلة بأجهزة الشرطة» وبدون البيانات والمعلومات لايمكن بناء تلك النماذج ومن ثم عدم إمكان قياس فاعلية المنظمات الشرطية بالكفاءة المرجوة.

**أثر قصور البيانات والمعلومات المتاحة على البحث الجنائي:**

إن أجهزة البحث الجنائي تعتبر من أهم أجهزة الشرطة وكلما تقدمت هذه الأجهزة ونشطت كلما كان لذلك أثره في استتباب الأمن والنظام. ونتيجة للتطور العلمي فإن المجرمين يلجأون إلى استخدام الوسائل العلمية في ارتكاب الجرائم واتمامها في سرعة ويسر وفي محاولة الإفلات من يد العدالة ولكي يواجه العاملون في أجهزة مكافحة الجريمة هذا التطور في ارتكاب الجرائم يجب عليهم أن يتابعوا ركب الحضارة حتى لايسبقهم المجرمون في هذا المجال.

وأجهزة البحث الجنائي في ممارستها لوظيفتها تعتمد على تحري الحقائق وجمع المعلومات وهي مجموعة اجراءات مستترة يقوم بها رجل المباحث بقصد جمع بيانات أكثر عن شخص أو هيئة دون أن يشعر الشخص المتحري عنه متوخيا الدقة والحقيقة في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة من مصادر مختلفة للتحقق من صحتها.

إن البحث الجنائي يتطلب معلومات متعددة، تتعلق بالجاني والمجني عليه والجريمة وأسلوب وطريقة ارتكابها، ومكان ارتكابها وكل

مـا يتعلق بها، وتعتمـد دقة المعلومـات الجنائيـة على دقـة مصادر تلك المعلومات، ويتوقف نجـاح البحث الجنائي عـلى مدى كفـاية وكفـاءة ودقة المعلومات المتوفرة، كذلك تعتمد سرعة الكشف عن الجريمة على سـرعة تـوفير المعلومـات المتعلقة بـالجريمـة، التي تساعـد عـلى كشف أبعادها، ومن أهم مصادر المعلومات التسجيل الجنائي.

والتسجيـل الجنائي هـو رصـد لمعلومـات جنـائيـة تهم البـاحث الجنـائي لضبط الجـاني والمعلومـات التي تهم البـاحث في هـذا الشـأن هي:

١ ـ معلومات عن الجريمة ومحلها ومتحصلاتها وظروف ارتكابها.

٢ ـ معلومات عن الجاني وكيفية اقترافـه للجريمـة وتصنيف المعلومات الخاصة بالجريمـة والجاني والمجني عليـه، ثم رصدهـا ووضعها في متنـاول رجال البحث الجنـائي للتعرف عـلى الجنـاة في الحـوادث المجهـولة وضبـطهم، أو الاستفادة بهـا من كل مـا يتعلق بتحقيق الحوادث الجنائية.

وإذا كانت البيانـات والمعلومات مهمـة في البحث الجنائي، فهي كـذلك مهمـة أيضا في مجـال البحث الفني في الجـريمـة، فيجب عـلى القائم بالبحث الفني، أن يحصـل من المحقق أو ضابط الشـرطة عـلى بيانات كافية عن الواقعة، وكيف ومتى حدثت وطريقة الابلاغ عنهـا، وبيـانات المجني عليهم والشهـود والمتهمين، وكـذلك البيـانـات التي تتعلق بالبيئة والبيانات التي تتعلق بالجريمة.

وعدم كفاية البيانات والمعلومات وقصورها يؤدي إلى فشل أجهزة البحث الجنائي في تحقيق أهدافها ومن ثم لابد من وجود نظام معلومات متكامل وكفء يحقق ما يلي:

١ ـ سهولة الحصول على المعلوماتِ من زوايا متعددة، سواء بأسلوب الأداء الفوري أو الكشوف الدورية عن طريق الحاسبات الآلية.

٢ ـ سهولة تسجيل البيانات، وكذلك إجراء أية تعديلات عليها.

٣ ـ اختصار الوقت اللازم للحصول على معلومات معينة.

٤ ـ الربط بين القضايا وبيانات المتهمين فيها «الأسلوب، الوصف، العلامات المميزة والأسماء» وبذلك يمكن الوصول إلى الجناة في القضايا المجهولة.

٥ ـ إيجاد علاقة بين بيانات الأشياء المسروقة والمفقودة، وبيانات الأشياء المضبوطة أو المعثور عليها وسهولة الوصول إلى أصحابها.

٦ ـ مضاهاة بيانات المبلغ بغيابهم، والجثث المجهولة المعثور عليها والضالين وفاقدي الذاكرة، حتى يمكن الاهتداء والتعرف عليهم.

ويتطلب الأمر توفير البيانات والمعلومات الخاصة بمكافحة الجرائم على اختلاف أنواعها سواء كانت جنائية أم سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ومن تلك البيانات والمعلومات:

١ ـ النقاط الهامة في تقرير الشرطة.

٢ ـ تاريخ ووقت ارتكاب الجريمة.

٣ ـ أسلوب ارتكاب الجريمة.

٤ ـ الأسباب التي أدت إلى ارتكاب الجريمة
٥ ـ المستندات المستخدمة.
٦ ـ الرقم المسلسل الأمني المعطى للجريمة.
٧ ـ الآثار الموجودة بمسرح الجريمة
٨ ـ أوصاف وبيانات المشتبه فيهم غير معيني الشخصية
٩ ـ البيانات والمعلومات عن الآلات والأسلحة والمركبات المستخدمة في ارتكاب الجريمة
١٠ ـ البيانات الخاصة بالمتهم، والاسم، محل الاقامة، السن، الاوصاف، رقم البطاقة الشخصية وغير ذلك.

ويجب أن يوفر هذا النظام امكانية وسرعة توفير البيانات والمعلومات من خلال الاستعلام عن الأشخاص المطلوبين بالاضافة إلى الأشخاص المفقودين والجثث المعثور عليها من خلال الأوصاف ومن ثم يجب أن تدرج المعلومات الخاصة بالمتهمين والمطلوبين عن طريق نموذج متكامل للأوصاف يدرج به جميع البيانات الخاصة بالمتهم وصفاته وأوصافه المميزة وأي وشم أو تشويه مع الاشارة إلى المكان الذي يوجد به في الجسم بالاضافة إلى الأسلوب الإجرامي للمتهم ومن ثم يمكن الاستعلام عن طريق الشخص أو الأوصاف أو عن طريق الأسلوب الإجرامي كما يجب أن تتوافر البيانات والمعلومات الخاصة بالممتلكات المسروقة بإعداد فهرس للممتلكات المسروقة تدرج به بيانات عن أوصافها المميزة والنقوش وأرقام التصنيع وتلجأ بعض الدول إلى تشجيع الأفراد على كتابة الأسماء أو حفر أرقام البطاقة الشخصية على الأشياء الثمينة.

أما بالنسبة للأسلحة فمن الواجب أن يوجد سجل يدرج به جميع البيانات الخاصة بالأسلحة المرخصة على المستوى القومي بالاضافة إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالجرائم التي تستخدم فيها الأسلحة وبيانات الأسلحة المفقودة والمعثور عليها.

وكما أن البيانات والمعلومات ضرورية للأمن الجنائي فهي أشد أهمية بالنسبة للأمن السياسي إذ لابد أن تتوافر البيانات والمعلومات عن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والعالمية وكذلك عن الأحزاب والجماعات السياسية والدينية والمتطرفين والأشخاص والأماكن المستهدفة وغيرها.

كذلك فإن البيانات والمعلومات على درجة كبيرة من الأهمية وأساس نشاط المؤسسات القائمة بجمع الأدلة الجنائية حيث تهتم بالاجراءات الفنية لكشف الجريمة بالوسائل العلمية، ومعاونة أجهزة البحث والتحقيق وصولا للحقيقة في ضبط ما قد يرتكب من جرائم وتتولى الكشف عن الجناة عن طريق تحليل ما يخلفه مرتكبوا الحادث من آثار مادية، أو بصمات في مسرح الجريمة باستخدام الأجهزة والمعدات الحديثة، وكذلك اخطار الجهات الطالبة بالسوابق الخاصة بالأفراد، اعتقادا على ما يحفظ لديها من أحكام، والتعرف على البصمات التي تتواجد في مسرح الجريمة

كما تتولى حفظ الأحكام القضائية طبقا لفهرس هجائي وتعتمد على الاستدلال على المجرمين والمتهمين على معيار دقيق هو بصمات الأصابع الخاصة بالمحكوم عليهم، لذلك لابد أن يتوفر لديها نظام

متطور للمعلومات يحقق ما يلي:

١ ـ دقة تسجيل المعلومات الجنائية وسهولة استرجاعها.

٢ ـ سهولة تخزين البصمات في حيز ضيق ودقة التخزين.

٣ ـ تأمين المحافظة على البصمات، وعدم تعرضها للتلف أو العبث.

٤ ـ سرعة ودقة التعرف على البصمات، مما يؤدي إلى سرعة البت في مصير المشتبه فيهم والمتهمين والتعرف على الجثث المجهولة

٥ ـ تقليل نسبة الأخطاء نتيجة الدقة في اجراء المقارنات.

**ـ تأثير قصور البيانات والمعلومات المتاحة في مجال مكافحة الارهاب:**

الارهاب هو ذلك النوع من الجرائم الذي يقع عادة بطريقة العنف أو التهديد به ويستهدف مرتكبوه ارغام السلطات أو الهيئات ذات الشأن على أداء عمل أو الامتناع عن عمل سواء كان ذلك العمل يحقق مصلحة سياسية أو قومية أو خاصة ويجعلون حياة الأبرياء أو أموالهم عرضة للخطر مقابل عدم تلبية مطالبهم.

وهي جرائم منظمة تنظيما جيدا كما أن العناصر الإرهابية تتمتع بمستوى عال من التدريب ويحكمها نظام سري محكم وتساندها مصادر تمويل وتسليح وأماكن تدريب ويشرف عليها أو يتعاون معها منظمات قوية وربما أجهزة مخابرات أو حكومات وتعتمد العمليات الارهابية على عنصر المفاجأة والحركة السريعة ويتطلب ذلك اتخاذ اجراءات أمنية مسبقة من أجهزة المكافحة تحسبا لأية تحركات أو عمليات ارهابية وتطوير الخطط الأمنية بما يتناسب مع المعلومات التي

تتوافر لديها عن المنشآت والأفراد والمستهدفين ونوعية العمليات الارهابية التي يحتمل أن تتعرض لها مما يتطلب ضرورة توفير فيض من البيانات والمعلومات يتدفق باستمرار عن الجماعات الارهابية والمنشآت والأفراد المستهدفين بالاضافة إلى المعلومات والبيانات عن أعضاء الجماعات الارهابية والعمليات الارهابية السابقة والمحتملة.

وقد أصبحت العمليات الارهابية سمة من سمات العصر الحديث، تعاني منها كثير من الدول ويتطلب مكافحة الارهاب أن تتعاون الدول في وضع استراتيجية ترتكز عناصرها على ثلاثة محاور رئيسة هي:

الأول: المعلومات والتحريات.

الثاني: تأمين الشخصيات والمنشآت التي تستهدفها العمليات الارهابية.

الثالث: اعداد وحدات خاصة للتصدي للعمليات الارهابية

ولاشك أن للمعلومات أهمية كبيرة بالنسبة لعملية الارهاب حيث انه لايمكن مقاومة الارهاب ومنع وصوله إلى داخل الدولة، الا إذا توافر قدر من المعلومات عن المنظمات الارهابية وبدون تلك المعلومات لا تستطيع الدولة أن تتنبأ بهذه العمليات، وأن تضع الخطط اللازمة لاجهاضها وحماية الدولة من شرها، كما أن المعلومات تفيد أيضا في اتخاذ القرارات الرشيدة في حالة مواجهة الارهاب.

والمعلومات من أهم العوامل التي تساعد في انجاح عملية الانقاذ، لذا يجب أن نبذل قصارى جهدنا للحصول على المعلومات من خلال المناقشات والمفاوضات مع الجناة.

وحتى يمكن الاستفادة من المعلومات فإنها يجب أن تمر بالمراحل الآتية:

**١ ـ مرحلة جمع البيانات:**

إن المعلومات تعتبر من أهم العناصر اللازمة لمكافحة الارهاب ويتطلب ذلك توفير البيانات عن المنظمات الارهابية وأهدافها، ومعتقداتها، وتكوينها وأماكن تواجد افرادها، والدول الممولة لها، والعلاقة بين المنظمات المختلفة، ووسائل الارهاب التي ترتكبها. حتى يمكن الوصول إلى المعلومات المطلوبة.

**٢ ـ مرحلة تحليل وتشغيل البيانات:**

إن تجميع البيانات وحده لايكفي، بل لابد من تشغيل هذه البيانات وتحليلها لاستخلاص النتائج منها، ولعل أسبق دول العالم في هذا الأسلوب هي الولايات المتحدة الأمريكية، ففي وزارة الخارجية الأمريكية مكتب، يعمل به سبعة أفراد فقط اسمه مكتب تحليل المعلومات، ويزود الحاسب الموجود بالمكتب بكافة المعلومات التي ترد من السفارات الامريكية في الخارج والبيانات التي تنشر في الصحف، وتلك الواردة من المصادر الأخرى للمعلومات حيث يتم وضع احتمالات نتيجة لهذه التحليلات، وبناء عليها يمكن التنبؤ بالعمليات الارهابية الأخرى المستقبلية، من حيث القائمين بها والأهداف أو الأشخاص المحتمل تعرضهم لها، وقد أمكن لهذا المكتب ومثيله في

بعض الدول الأخرى تحذير العديد من الدبلوماسيين وسلطات الأمن بالمطارات والدول المختلفة من عمليات محتملة، وأدت اجراءات الأمن الوقائية إلى اجهاض هذه العمليات قبل وقوعها.

ولعل مرحلة تحليل المعلومات واستنباط الاحتمالات منها، هي أهم ما في عملية المعلومات من مراحل، ويحتاج ذلك بلاشك إلى خبرة ودراية وفطنة، تأتي بعد تدريب خاص لأفراد لديهم الموهبة والاستعداد.

**٣ ـ كيفية الاستفادة من المعلومات:**

لكي يمكن الاستفادة من البيانات والمعلومات، يجب أن تتكامل أنظمة المعلومات في الدولة لايجاد قاعدة متكاملة من المعلومات، فيجب التعاون بين نظم المعلومات في المخابرات ومباحث أمن الدولة والقوات المسلحة ووزارة الخارجية وغيرها.

وكذلك يجب أن يتم تبادل المعلومات مع الدول التي تهتم بمكافحة الارهاب، وكذلك تبادل المعلومات التي تفيد في عملية المكافحة على المستوى الدولي.

ولكي يمكن الاستفادة من المعلومات، يجب وضع نظام حديث وفعال لنظم المعلومات، يمكنه تخزين كم كبير من البيانات والمعلومات وسرعة تشغيلها واسترجاعها.

وعادة ما تستخدم النظم الآلية إلى جوار النظم اليدوية في هذا الغرض، ولايقتصر حفظ المعلومات على البيانات التي يتم تجميعها

عن الأنشطة أو الأشخاص المحتمل اشتراكهم في الأنشطة الارهابية وانما تتضمن تسجيلا للعمليات السابقة والدروس المستفادة منها وخصوصاً أن الارهابيين عادة ما يدرسون أيضا العمليات الارهابية السابقة للاستفادة منها في المستقبل، وعلى سبيل المثال فانه يمكن اجراء الدراسات اللازمة للظاهرة الحديثة المتمثلة في الأسلوب الانتحاري الذي يضحي فيه مرتكب العملية بنفسه تماما في سبيل نجاحها، مثل قيادة سيارة محملة بالمتفجرات أو حمل حزام ناسف حول الجسد أو قيادة طوربيد بحري.

كما يلزم أيضا وجود وسائل اتصال وربط مناسبة بالمطارات والموانىء بأجهزة المعلومات المركزية، وذلك لسهولة الكشف عن الداخلين إلى البلاد أو ابلاغ تلك المنافذ بالأشخاص الذين يحتمل وصولهم للبلاد لترقبهم.

**تأثير قصور البيانات والمعلومات على الاحصاء الجنائي :**

إن المعلومات هي أساس الاحصاء ولايمكن اجراء الاحصاءات واستخلاص نتائج مفيدة الا بتوافر البيانات والمعلومات وتوفير وسائل متطورة لتشغيل تلك البيانات للوصول إلى الاحصاءات والمعلومات المطلوبة وقصور البيانات والمعلومات يؤدي إلى قصور في الاحصاءات واستخلاص النتائج

وتهتم الدول الحديثة بالاحصاء للتعرف على حجم المشاكل التي تواجهها، والتخطيط لمواجهة تلك المشاكل، والمساعدة في اتخاذ

القـرارات، والاحصاء علم يبحث في طـريقة جمـع الحقائق الخـاصـة بالظواهر العلمية والاجتماعية، والتي تتمثـل في حالات ومشـاهدات متعـددة، وفي كيفيـة تسجيـل هـذه الحقـائق في صـورة قيـاس رقمي وتلخيصها بطريقة يسهل بها معرفة اتجاهات هذه الـظواهر وعـلاقات بعضها ببعض، ويبحث أيضا في دراسـة هذه العـلاقات والاتجـاهات واستخداماتها في تفهم حقيقة الظواهر ومعرفة القوانين التي تسـير تبعا لها.

ويعرف علم الاحصاء عـلى أنه علم اتخـاذ القرارات في مـواجهة عدم توافر المعلومات الكافية، والأساليب الاحصائية تساعـد الباحث في الحصول على المعلومات الكمية اللازمة لاتخاذ قرارات حكيمة رغم عـدم وجود بعض المعلومـات الكافيـة، وأخيرا لمـراقبة الأخـطار التي يمكن للمنظمة أن تتعرض لها من اتخـاذ قرارات غـير سليمة نـاتجة من الاعتماد على معلومات غير كافية.

ويـطلق الاحصاء الجنـائي على كـل تقريـر احصائي رسمي عن الجنـاة، أو الجرائم أو الإجـراءات الاداريـة، والقضـائيـة التي تتخـذ بشأنها ووفقا لهذا الرأي لابد أن يتوافـر في الاحصاء الجنـائي العناصر التالية:

أ ـ أن يكون الاحصاء الجنائي في صورة بيـانات عـددية عن الجـرائم والمجرمين.

ب ـ أن تكون هذه البيانات مجمعة بوساطة هيئات رسمية كالشرطة أو النيابة والقضاء أو المؤسسات.

جـ ـ أن تكـون هذه البيـانات مقسمـة ومبوبـة، وأن يتناولهـا التحليل حتى تبرز العلاقة بين أقسامها وأبوابها المختلفة.

د ـ أن تنشر دوريا وفقا لخطة محددة، فتكون سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية.

وتختلف الاحصاءات الجنائية فيما بينها تبعا لنوعها أو مصدرها أو المستوى الإجرائي الـذي يتم فيـه الاحصـاء، واستنـادا إلى هـذه الاعتبارات يطلق على الاحصاءات الجنـائية اسـماء متعددة ومن حيث النوع يقال: احصاء عن الجرائم، واحصاء عن المجرمـين وذلك تبعـا لنوع الوحـدة العدديـة التي يقوم عليهـا الاحصاء ومن حيث المصـدر تسمى الاحصـاءات الجنـائيـة بـاسم الجهـة التي أصـدرتهـا فيقـال احصـاءات الشرطـة واحصاءات القضـاء أو احصـاءات المؤسسـات العقابية

٢ ـ اهمية الاحصاء الجنائي:

أ ـ في مجال مكافحة الجريمة: ان للاحصـاءات الجنائيـة دوراً هامـاً في مجال مكافحة الجريمة، إذ أنها تعطي مؤشرات جيدة عن حالة الجـريمة ومـدى فعاليـة اجراءات المكـافحة ومـدى كفاءة الأجهـزة التي تتـولى عملية المكافحة، كما تفيـد في معرفـة الأماكن التي تكـثر بها ظـواهر او ظـاهرة اجـراميـة معينـة، وأوقـات ارتكـاب هـذه الجـرائم وأسلوب ارتكابها وغير ذلك.

وهذا يساعد في وضع الخطط اللازمة لمكافحة الجرائم، فزيادة الجرائم في مناطق معينة يدل على عدم فعالية اجراءات الأمن في تلك المناطق، مما يتطلب مزيدا من الفاعلية وتعزيز اجراءات الأمن وزيادة عدد الجرائم التي تم التعرف على مرتكبيها يدل على مدى كفاءة الأجهزة القائمة بعمليات الضبط، وتساعد الإحصاءات على التعرف على حجم الظاهرة الإجرامية وتطورها باجراء المقارنات بين أعداد الجرائم خلال سلسلة زمنية معينة

كما يستفاد من هذه الإحصاءات في تعديل القوانين وتشديد العقوبة، في حالة ما إذا دلت الإحصاءات على عدم فعالية القوانين المطبقة أو العقوبات المفروضة

وعموما فإن الإحصاءات الجنائية يمكن تحليلها للتعرف على الظروف والملابسات التي أحاطت بارتكاب الجرائم ومعرفة الارتباط بين الظواهر الإجرامية المختلفة، لوضع التوصيات والحلول التي تساعد في وضع الخطط الكفيلة بمواجهة الظواهر الإجرامية ومكافحة الجريمة، كما تدل على مدى كفاءة الأجهزة التي تتولى مكافحة الجريمة.

**ب ـ في مجال التخطيط لعمليات الشرطة:** تشتمل الأساليب الإحصائية في مجال الشرطة على بيانات وتحليل احصائي، وكل منهما مكمل للآخر وهذه الأساليب بالاضافة إلى أنها تقدم لنا معلومات كمية وكيفية، لتخطيط جيد لعمليات الشرطة، فإنها كذلك تفيد إلى أقصى حد في اختيار أفضل الخطط، رغم عدم وجود بعض المعلومات

الكافية. اي ان الأساليب الإحصائية تساعد في صنع الخطط والبدائل الحكيمة في مواجهة عدم توافر البيانات والمعلومات الكافية.

فالقرار الإحصائي يختص باختيار خطة من الخطط الممكنة المراد تنفيذها، والتي يمكن أن تعطي أحسن النتائج المرغوب فيها.

**٣ ـ مراحل عملية الإحصاء:**

وتمر عملية الإحصاء بمراحل متعددة منها:

أ ـ مرحلة جمع البيانات.

ب ـ تصنيف البيانات الإحصائية وتبويبها.

جـ ـ تحليل البيانات الإحصائية.

د ـ اجراء المقارنات.

هـ ـ استخلاص النتائج والتوصيات.

مما سبق يتبين أهمية البيانات والمعلومات لعملية الإحصاء وأن القصور في البيانات والمعلومات المتاحة يترتب عليه صعوبة القيام بعملية الإحصاء كما يؤدي إلى الانتهاء إلى نتائج خاطئة.

**ـ تأثير قصور البيانات والمعلومات على أنشطة المرور:**

إن زيادة عدد السكان والتقدم في وسائل الانتقال، وارتفاع مستوى المعيشة وما يترتب على ذلك من زيادة عدد السيارات، والذي أدى بدوره إلى حدوث اختناقات في المرور. نتج عنها بعض الآثار الضارة منها:

١ ـ فقد كمية هائلة من ساعات العمل والطاقة البشرية يوميا، نتيجة للتأخر والتعطيل في نقط الاختناق بالشبكة.

٢ ـ زيادة معدل استهلاك الوقود نتيجة تشغيل المحركات أثناء فترات التوقف وأثناء فترات التشغيل بسرعات منخفضة «أمكن توفير ٨٠٠ مليون جالون سنويا في الولايات المتحدة نتيجة لتنفيذ مشروع التحكم الفوري».

٣ ـ زيادة معدل استهلاك وتلف أجزاء المركبات المختلفة نتيجة الأعطال والوقفات المتكررة.

٤ ـ زيادة نسبة التلوث بالعادم في الجو نتيجة بطء حركة المركبات، وهذا بدوره ينعكس على صحة المواطنين وراحتهم النفسية والعصبية، وما يسببه اختناق حركة السيارات من زيادة في الضوضاء وتأثير كل ذلك على الحياة الاقتصادية وعلى الانتاجية نتيجة ضياع الوقت، والأمراض الناتجة عن التلوث والازعاج، والتأثير على أعصاب العاملين مما ينعكس أثره على قدرتهم الانتاجية.

لذلك أصبح من الضروري إيجاد الحلول لهذه المشكلة باستخدام كل الامكانات والوسائل التكنولوجية الحديثة لمنع الأضرار الناجمة عن تلك المشكلة ووضع النظام المتطور الذي يكفل سيولة حركة السيارات في شبكة الطرق وذلك باستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة، بدلا من الاعتماد فقط على القوة البشرية المتمثلة في جنود المرور في تشغيل الاشارات الضوئية بالطرق والتقاطعات، فخبرة ومقدرة هؤلاء الجنود لا تقارن بمعطيات العلم الحديث.

ومن المشاكل الرئيسة التي تواجه قيادات المرور عدم توفر المعلومات بالقدر والنوعية اللازمين، وفي التوقيت المناسب الذي يساعدها على اتخاذ قرارات سريعة في مواجهة مشاكل المرور. وتعاني هذه القيادات من القصور في المعلومات لعدة أسباب أهمها: قيام نظام المعلومات على التشغيل اليدوي للبيانات، وهو لا يصلح للوفاء باحتياجات ادارات المرور للأسباب التالية:

١ ـ إن المعلومات في مجال المرور تحيط بها ظروف وملابسات كثيرة، مما يجعلها تتغير من وقت إلى آخر تبعا لتغير تلك الظروف والملابسات.

٢ ـ إن تشغيل المعلومات يدويا يتسم بالبطء، ولذلك لايمكن استخدامه في تصميم وتشغيل نظم التحكم الآلي.

٣ ـ إن تنظيم حركة المرور يتطلب معلومات متكاملة عن حالة المرور بشبكة المرور في المدينة، لإمكان تحقيق السيولة المطلوبة لحركة المرور، والنظم اليدوية لاتكفل توفير المعلومات المطلوبة.

لذلك فإنه من الضروري دراسة الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة، ومنها الحاسب الآلي بقدراته وامكاناته الهائلة، فيمكن تغذيته بمعلومات عن الطرق والميادين والتقاطعات وكثافة المرور وأوقات الذروة وعدد السيارات وأنواع السيارات وغير ذلك. وكذلك بالبرامج التي تعد لحل كثير من مشاكل المرور ومنها:

١ ـ تنظيم حركة المرور في التقاطعات:

يمكن استخدام الحاسب الآلي لتنظيم الوقت الزمني، لفترات الاشارة الضوئية، طبقا للمعلومات عن أحجام المرور المارة فعلا بالطريق وكثافتها، وذلك عن طريق أجهزة معينة، يطلق عليها اسم المكتشف Detector حيث يوضع سلك معدني على سطح الأرض في نقاط الوقوف في التقاطع، ويغطي هذا السلك بطبقة عازلة من الكاوتشوك بمستوى سطح الأرض، وعند مرور المركبات عليه يقوم باحصائها وحساب أحجامها وكثافتها، وتغذية الحاسب الآلي بهذه البيانات علاوة على حجم المرور وكثافته في التقاطع في كل اتجاه، ليقوم الحاسب الآلي باختيار أنسب البرامج لتشغيل الاشارة الضوئية طبقا للبيانات المتاحة عن حركة الطرق الفعلية.

وهناك وسائل أخرى متعددة حديثة، تعتمد على نظرية الاستشعار عن بعد مثل استخدام الرادار أو الموجات فوق الصوتية Ultra Sonic ويتطلب ذلك تركيب مستشعر Sensorفي عدة اماكن بالميادين والتقاطعات والشوارع، وتقوم هذه المستشعرات بنقل البيانات الخاصة بحركة المرور الفعلية للحاسب الآلي، والذي يقوم بدوره بتشغيل الاشارات الضوئية بعد التعامل مع هذه البيانات الخاصة بعملية التشغيل الفعلي والحالي.

٢ ـ الموجة الخضراء Greenwave:

ويتطلب تنفيذ هذا النظام على أحد الشرايين الرئيسة بالمدينة، دراسة البيانات عن أحجام حركة المرور وخصائصها على هذا

الشريان، وأبعاد الطرق المتقاطعة معه وسعتها وحجم المرور عليها. ومن هذه الدراسات الهندسية والرياضية، يمكن التوصل إلى السرعة المحسوبة Calculated speed التي يطلب من قائدي السيارات الالتزام بها، حتى يتمكنوا من عبور الشريان الرئيسي كله دون وقوفهم في مواجهة أي اشارة مرور ضوئية واحدة. بمعنى انه إذا بدأت رحلة قائد السيارة من أول الشريان واشارات المرور الضوئية خضراء فانه يقطع الشريان كله حتى نهايته دون توقف بشرط الالتزام بالسرعة المقررة المحسوبة، ومن هنا أطلق على هذا النظام الموجة الخضراء Green Wave ونتيجة توافر المعلومات الناتجة عن هذه الدراسات يمكن اعداد البرامج اللازمة، لاستخدامها بالحاسب الآلي في تنظيم حركة المرور، وتوجيهه دون تدخل بشري.

٣ ـ تنظيم حركة المرور على الطرق الخارجية:

يتم الآن تنظيم حركة المرور على الطرق السريعة، بواسطة تغذية الحاسب الآلي بجميع المعلومات اللازمة لحركة المرور وحجم الحالات الطارئة، كحوادث المصادمات، أو اي معوقات أخرى للحركة كالظروف الجوية الطارئة «أمطار، ضباب، أو خلافه» وتجمع هذه المعلومات بوساطة نقط المراقبة على الطرق، أو بوساطة الوسائل العلمية المتقدمة كأجهزة التنبؤ «بالشبورة»، وأماكن وقوعها وكثافتها وأوقاتها، وتبلغ هذه المعلومات لمركز الحاسب الآلي الذي يتصل اتصالا مباشرا بأماكن علامات المرور على الطريق بمعنى ان علامات المرور الارشادية والتحذيرية على شبكة الطرق السريعة، لاتكون

مجرد علامة ظاهرة تحمل ارشادا أو تحذيرا واحدا كالعلامات الدالة على السرعة المقررة، ولكن تكون علامة المرور على هذه الطرق عبارة عن صندوق مغلق بواجهة زجاجية وبداخله علامات التنظيم والارشاد والتحذير جميعها، فاذا كانت هناك أمطار غزيرة على الطريق يتولى الحاسب الآلي اظهار علامة المرور الدالة على طريق زلق والسرعة لا تتجاوز ٥٠ ك متر/ساعة مثلا، فاذا ما انتهت الأمطار وعادت حالة الجو صافية تتغير العلامة الدولية، وتشير إلى السرعة المقررة المسموح بها، وتوجد لوحات ارشادية كبيرة الحجم بها لمبات ضوئية صغيرة، فاذا ما وقع حادث على الطريق واغلقت حارة أو حارتان بسبب هذا الحادث، تضاء هذه اللوحات الارشادية ويظهر عليها رسم حارات الطريق، ثم اشارة موقع الحادث، ومقدار ما يشغله من عرض الطريق نفسه، ثم أسهم دالة على الانحراف بالحارة الخالية من العوائق، بحيث يكون قائد السيارة على علم بمكان الحادث، والاتجاه الذي يجب ان يسير فيه، ليتفادى موقع الحادث قبل الوصول اليه بوقت كاف. كما يمكن تسجيل أي بيانات وتعديلها طبقا لحالة المرور.

**٤ ـ توفير قاعدة للبيانات والمعلومات عن رخص تسيير وقيادة السيارات:**

نظرا لانتشار استخدام السيارات، وكثرة الحوادث التي تقع منها أو عليها، يستلزم الأمر تجهيز قاعدة بيانات دقيقة وشاملة خاصة

برخص القيادة والتسيير. وتشمل البيانات الخاصة برخص التسيير، والمخالفات والملاحظات التي تتعلق بها الى غير ذلك.

وتشمل أيضا البيانات الخاصة برخص القيادة والمخالفات أو الأحكام الصادرة ضد صاحبها أو أي ملاحظات تتعلق به، وهذا يساعد على سهولة حصر المخالفات وسرعة تحصيلها وعدم التلاعب فيها. وهذه البيانات والمعلومات مهمة جدا في مجال الأمن لتوفير البيانات في حالات جرائم سرقة السيارات أو استخدامها في ارتكاب الجرائم وحوادث المصادمات، وكذلك الحال بالنسبة لرخص القيادة.

ولكي يمكن استخدام هذه البيانات بكفاءة في هذا المجال، فان الأمر يستلزم استخدام الحاسب الآلي، ليتمكن رجل المرور أو الأمن من الاتصال بالحاسب الآلي فوراً للإبلاغ عن أي حادث، والحصول على البيانات والمعلومات فوراً، ويتطلب ذلك وجود مركز لحاسب الكتروني ضخم مكانه العاصمة، ويطلق عليه الحاسب القومي وهو على اتصال بحاسبات الكترونية منتشرة في الأقاليم تتصل بأقسام الشرطة الواقعة في دائرة كل اقليم، بوساطة نهايات طرفية تستخدم في الاستعلام عن أي معلومات تتعلق بهذا المجال.

**٥ ـ توفير البيانات والمعلومات للدراسات والتخطيط والتطوير في مجال المرور:**

إن تخزين المعلومات عن الحوادث من حيث نوعها وأسبابها، وظروفها ومكان وساعة وقوعها، والتلفيات والإصابات والوفيات التي

تنجم عنها، والعوامل التي ساعدت على وقوعها، يساعد في إعداد الدراسات التي تعتمد على تحليل هذه المعلومات، والوصول إلى مؤشرات أو عوامل تسببت عنها هذه الحوادث، مما يساعد على وضع الحلول التي تسهم في خفض نسبة هذه الحوادث، ويعود بالفائدة على الناتج القومي، الذي يتأثر نتيجة الخسائر التي تلحق بالمركبات، والاصابات والوفيات التي تحدث للمواطنين.

وفي مجالات التخطيط للمرور، للتنبؤ بكثافة حركة المرور، واعداد الرحلات وأنواع السيارات وأوقات الذروة باستعمال النماذج الرياضية بما يمكن من التخطيط لحركة المرور وتوزيع الرحلات وغيرها.

**ـ تأثير قصور البيانات والمعلومات لنظام مراقبة الحدود بالموانىء والمطارات ووثائق السفر والهجرة والجنسية والأحوال المدنية:**

يقوم الجهاز المختص بوثائق السفر والهجرة والجنسية بمهام متعدد، منها اصدار وثائق السفر وتراخيص الاقامة ومراقبة الوصول والمغادرة، وتأشيرات الدخول، وقوائم الممنوعين بالاضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالجنسية والهجرة.

لذلك فان طبيعة عمل هذه المصلحة يتطلب تجميع كافة البيانات والمعلومات التي تتعلق بمباشرة هذه الاختصاصات وهي بيانات تخص المواطنين والأجانب وحفظها للرجوع اليها عند الحاجة وكثيرا ما تسترجع هذه البيانات والمعلومات، لدواعي الأمن السياسي

والجنائي، كما أن كثيرا من الجهات الرسمية تحتاج إلى كثير من هذه البيانات والمعلومات، كالمحاكم والنيابات والتجنيد والتعبئة والجمارك والضرائب والسياحة. والكشف عن القادمين والمسافرين لمعرفة المطلوبين أو الممنوعين من السفر.

كما يتطلب الجهاز القائم بنشاط الأحوال المدنية توفير نظام كفء للبيانات والمعلومات بما يسهل عملية إصدار بطاقات تحقيق الشخصية وسهولة تسجيل بيانات الواقعات الهامة التي يمر بها المواطن من بدء ميلاده حتى وفاته ويؤدي قصور البيانات والمعلومات وأيضاً قصور أنظمة الحفظ والاسترجاع إلى تعقيد هذا النشاط وفشله في تنفيذ أهدافه.

**تأثير قصور البيانات والمعلومات على إدارة الأفراد:**

إن إدارة الأفراد هي مجموعة من القواعد والأساليب الخاصة بتنظيم ومعاملة العاملين بحيث يمكن الحصول على قصارى امكانات كل فرد وطاقاته وقدراته بما يحقق كفاءة الأداء للفرد والجماعة وبالتالي يقدمون أفضل المزايا واعظم النتائج وتتطلب إدارة الأفراد القيام ببعض الأنشطة تعتمد على توافر البيانات والمعلومات بها.

وتخطيط القوى العاملة لمواجهة احتياجات المنظمة من العمالة المتخصصة والمدربة يتطلب حصر القوى العاملة بتجميع كافة البيانات التي تتعلق بالعاملين وهذه البيانات لابد أن ترتب وتحلل، كما

يتطلب أيضاً تحديد القوة العاملة المستقبلة بتجميع البيانات والمعلومات التي تساعد في تحديد الأعمال المطلوبة وتوصيفها وتحديد عدد الأفراد اللازمين ومصادر القوى العاملة. وكما أن البيانات والمعلومات لازمة لوضع الخطة فهي أيضا ضرورية لتنفيذ الخطة ومتابعتها أي أن إدارة الأفراد تتطلب توفير البيانات والمعلومات اللازمة لها حتى تكون مبينة على أساس علمي صحيح يقوم على الواقع والحقائق، كما أن تقويم إدارة الأفراد يعتمد على تجميع البيانات والمعلومات أيا كان مصدرها وبعد ذلك تقوم الادارة بدراستها وتحليلها واستيعابها مع اجراء المقارنات اللازمة للتعرف على الظواهر المختلفة التي تتعلق بالعمالة،ووضع الحلول لتجميع المشاكل التي تعوق إدارة الأفراد من تحقيق أهدافها.

**تأثير استخدام البيانات المخزنة والمعلومات المنتجة باستخدام الحاسبات الآلية على أنشطة الشرطة:**

إن الزيادة المطردة في وسائل الانتقال بالاضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد وضع أمام أجهزة الشرطة صعوبات ومشاكل لم تكن تعرفها من قبل وبالذات فيما يتعلق بمكافحة الجريمة،بالاضافة إلى ازدياد الأعباء الملقاة على كاهل أجهزة الشرطة وقد أثبتت الوسائل التقليدية لحفظ ومعالجة كميات هائلة من المعلومات عدم كفايتها وكفاءتها لذلك أصبح العديد من أجهزة الشرطة في الدول النامية غير قادرة على مواجهة هذا السيل المتدفق من البيانات، لذلك فان الحل الوحيد للتغلب على هذه الصعاب إنما

يكمن في استخدام الوسائل الآلية في أنشطة الشرطة وقد كللت جهود قوات الشرطة في كثير من بلاد العالم التي تستخدم الحاسبات الآلية في ميدان تشغيل البيانات لمكافحة الجريمة بالاضافة إلى المهام الادارية الأخرى بالنجاح واصبح ذلك شيئا ضروريا لايمكن الاستغناء عنه لأية هيئة من هيئات الشرطة في نشاطها اليومي.

لقد ساعد استخدام الحاسبات الآلية في تشغيل البيانات بأجهزة الشرطة المختلفة على تخزين كم كبير للغاية من البيانات والمعلومات وسرعة ودقة تشغيل البيانات وتقديم البيانات والمعلومات المطلوبة بالكم المطلوب في الوقت المناسب والسرعةالمناسبة، مما كان له أثر كبير في كافة مجالات عمل الشرطة وتوفير الظروف المناسبة لاستخدام أساليب الادارة الحديثة وبحوث العمليات، كما ساعدت الحاسبات الآلية على مكافحة الجريمة بتقديم البيانات والمعلومات الضرورية في مجال مكافحة الجريمة والتعرف على مرتكبيها.

إن الحاسب في أجهزة الشرطة لا يقوم بتخزين كميات كبيرة من البيانات فقط، ولكن يمكنه أيضا في ثوان أن يمسح Scan ويحلل الملايين من السجلات، ويجمع Compile الاحصاءات في نفس الموضوع محل البحث، وتستخدمه كثير من المنظمات لهذا الغرض، وكثير من إدارات الشرطة تستقي معلوماتها من الحاسب مثل «بيانات عن نوع الجرائم ـ المجرمين ـ السيارات المسروقة والأحكام القضائية» ويتم الاستعلام تليفونيا أو لاسلكيا من مركز المعلومات، وفي خلال ثوان يمكن معرفة أو تأكيد المعلومات عن السيارات المسروقة أو المشتبه فيها، أو الحصول على تقرير عن الجريمة

حيث يتم تخزين بيانات عن المحكوم عليهم، والقضايا المقدمة إلى المحاكم والأشخاص المقبوض عليهم، وملفات لمواقع جرائم العنف، ولمقدرة الحاسب على سرعة المسح فان هذا الملف الأخير قد حمى رجال الشرطة، من الدخول المحتمل إلى هذه المناطق الخطرة وفي إحدى القضايا، وفي خلال ثوان بعد التقاط رقم سيارة استخدمت بوساطة مسلحين للسطو وفرت عقب الحادث، زود الحاسب رجال الشرطة بعنوان مالك السيارة فتوجهوا لهذا العنوان وتم القبض على اللصوص، وضبطت جميع المبالغ المستولى عليها.

ويستخدم الحاسب للتعرف على مرتكبي الجرائم والمشتبه فيهم، وتقديم البيانات إلى إدارات الشرطة وتشمل حوالي «٦٤» بندا أو نوعا من البيانات، تتضمن الخصائص أو المميزات الجسمانية، وطرق ارتكاب الجريمة، العنوان، اسم الشهرة أو الكتابة وغير ذلك.

ويقدم الحاسب امكانية أخرى إذ يمكن لضحايا الجريمة أو الشهود أن يدلوا بأوصاف المتهمين، وتغذي هذه البيانات إلى الحاسب الذي يقوم بتحديد أرقام عدد من الصور التي تشبه الأوصاف المذكورة، ومن ثم تضييق البحث، وتعرض هذه الصور على الضحايا والشهود وتساعد هذه الصور في سرعة التعرف على المتهمين كما يمكنه في حالة عدم وجود صور للمتهمين رسم صور تقريبية لهم بناء على اوصاف الشهود، كذلك يتم تخزين البلاغات عن الجرائم غير المكتشفة، والبيانات الخاصة بالمقبوض عليهم والمشتبه فيهم ويقوم بمقارنتها مع البيانات المخزونة عن المشتبه فيهم

في القضايا السابقة، ولهم نفس الصفات أو المميزات، فاذا وجدها الحاسب مطابقة يمكن للضحايا مقارنة الصور، كذلك يمكن للحاسب تتبع الخصائص الخاصة بسلسلة من الجرائم، التي ارتكبت بوساطة شخص وبذلك يمكن للشرطة القبض على هذا الشخص متلبسا، إذا استمرت الأمور في وضعها الطبيعي، وقد تبين أن نسبة التعرف على المشتبه فيهم باستخدام طرق التعرف السابقة بلغت حوالي ٤٤٪.

إن رجل الشرطة الاداري في المستقبل سوف يستخدم الحاسب للحصول على الاحصاءات الخاصة بالجرائم في نطاق اختصاصه، ويراقب الانفاق خلال السنة بالمقارنة بالموازنة السابقة لاعداد موازنة جديدة، ولإيجاد المبررات والأسانيد لكفاءة الأداء بتعديد الانجازات والمآثر، ولملاحظة حجم العمل في إدارة شئون العاملين، وتعيين رجال الدورية في المناطق التي تتناسب مع قدراتهم «المناطق ذات النسبة العالية في الجرائم» بوساطة الحاسب الآلي أصبح الآن حقيقة، فالحاسب الذي يختزن معلومات عن الحياة الوظيفية للباحثين، يمكن أن يكون من العوامل المساعدة القيمة في بعض المواقف مثل القيام ببعض المهام التي لم يكشف سرها، والتي تحتاج إلى ذوي الخبرة في مجال المعرفة.

والاعداد للمحاكمة يصبح بدون مشاكل باستخدام الحاسب، وعلى أسس منتظمة إذ يمكنه اعداد قوائم بالقضايا المطلوب عرضها على المحكمة، مع ايضاح تاريخ ووقت المحاكمة، والمدعي أو النائب

العام، والشهود وأرقام التليفونات، والمحققون الذين سوف يستدعون للشهادة، كما يمكن أيضا إظهار جميع الأدلة ذات العلاقة بالقضية، وأيضا جميع البيانات المتعلقة بها.

أما الامكانات فيما يتعلق بمجال البحث، فينتظر لها مستقبل مرموق فادارة الشرطة التي أجرت ميكنة القضايا بوساطة «الميكروكمبيوتر» يمكنها الحصول على تقرير عن الموقف أسبوعيا او يوميا، عن القضايا التي مضى عليها أكثر من عام والقضايا المنتظر عرضها على المحاكم، والقضايا ذات الأسلوب العام في ارتكابها، أو التي كانت لها آثار في المدن الأخرى.

وفي بعض القضايا المالية المعقدة، مثل القضايا التي تتعلق بالودائع المصرفية الخاصة بالبنوك والمشروعات، فإن استخدام الحاسب يعتبر مهما للغاية.

يمكن استخدام الحاسب للمساعدة في عمليات التعليم والتدريب لرجال البحث، وفي نهاية هذا القرن سيصبح من الأمور العادية أن يتلقى رجال البحث قليلو الخبرة تعليمات مساعدة من الحاسب، في مجالات خاصة من عمليات البحث، بما يمكنهم من القيام بعمليات البحث المعقدة في المجالات التي تتطلب مهارة حرفية عالية، وتستخدم الحاسبات في أغراض الادارة والبحث وسوف يزداد الاهتمام باستخدامها عن طريق العناصر الاجرامية «كأداة أو هدف» للجرائم، وسوف تساعد على زيادة تنمية المعارف والقدرات الشخصية لرجال الشرطة عن طريق تعليماته المساعدة.

**تطور عمليات الشرطة :**

ان الدورية هي احدى انشطة جهاز الشرطة في سبيل تأدية رسالتها في اقرار الأمن والنظام ، وهي العمود الفقري لجهاز الشرطة ، وأصبحت الدورية اللاسلكية هي أهم أنواع الدوريات في الوقت الحاضر وهي العنصر الجوهري في عمليات الشرطة وتحتاج إلى نظام كفء للسيطرة ، وتستقبل غرفة العمليات البلاغات المتنوعة من حيث النوع أو المصدر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال وسائل الاتصال المختلفة.ولكي يقوم العاملون بنشاطهم فهم يحتاجون إلى مختلف المعلومات التي يجب عليهم أن يجمعوها ويعدوها ويستطلعوها ويتعارفوها ويتم تخزينها واستكمالها وتحديدها لتطابق آخر التطورات لكي يقرر اي القوات يجب ارسالها لمواجهة الحالة الطارئة ، بالإضافة إلى توثيق النشاط الذي قامت به القوات التي اشتركت فيها ويتم تخزين جميع البيانات الشفوية بالحاسب الموجود بادارة العمليات ، كما يمكن استرجاع البيانات المخزنة بالحاسب بحيث يمكن عرض كافة المعلومات على شاشة وحدة عرض البيانات المتعلقة بالعملية الجارية ، بالاضافة إلى التنسيق بين مواضع العمليات لاكتشاف البلاغات المزدوجة وتحويل نداء اللاسلكي إلى الموظف المسئول وتمكين كافة المواضع بمتابعة العمليات الجارية أو التدخل في عملية معينة ،بالاضافة إلى تسجيل مكان العملية ونوع الحادث وأي ملاحظات تتعلق به وأيضاً البيانات التكميلية المخزنة بالحاسب كما يقوم الحاسب بتسجيل البيانات المتعلقة بسير العملية في مراكز إدارة العمليات وتسجيل جميع

أنواع البلاغات وتسهيل عملية الاستعلامات باسترجاع كافة البيانات بالاضافة إلى قائمة العمليات المنتهية والمعلقة والجارية وأيضا قائمة السيارات الجاهزة واي معلومات أخرى،كما يمكن استدعاء اي بيانات ومعلومات أخرى بالاتصال بمراكز الحاسبات الآلية الأخرى التابعة لادارة الشرطة الجنائية، كما يمكن انشاء عدة ملفات بالحاسب مثل ملف دليل الشوارع وملف أنواع العمليات وملف الشخصيات أو الجهات الرسمية الواجب تأمينها.

**نظام مراقبة السيارات آليا:**

ويمكن هذا النظام من تحديد مواقع سيارات الدورية آليا في كل منطقة من مناطق المدينة عن طريق استعمال الاشارات الخاصة التي تبعثها السيارة وتلتقطها أجهزة استقبال بالشوارع والميادين وترسلها إلى الحاسب الموجود بغرفة العمليات ويظهر موقع السيارة على وحدة العرض المرئية بالموضع المختص بالمنطقة التي تتبعها السيارة.

كما يمكن أيضا مراقبة السيارات المارة «وتسجيل ارقامها» بالطرق عن طريق آلات تصوير تليفزيونية في الطرق والميادين ويتم ارسال تلك الصور إلى الحاسب الآلي الموجود بغرف العمليات حيث تراجع أرقام السيارات آليا بمعرفة الحاسب الآلي لمطابقتها على أرقام السيارات المطلوبة أو المبلغ بسرقتها.

وإذا وجدت سيارة مطلوب ضبطها تخطر غرفة العمليات آليا لضبط تلك السيارة وذلك بدلا من مراقبة السيارات واستيقافها مما يؤثر على حركة المرور

التوصيات :

نتيجة لأهمية البيانات والمعلومات لأنشطة الشرطة المختلفة فإن الباحث يوصي بما يلي :

- الإهتمام بتوفر البيانات لأنشطة الشرطة المختلفة بإنشاء قواعد للبيانات لتلك الأنشطة مثل أنشطة البحث الجنائي والمرور والعمليات وإدارة الأفراد سواء كانت بيانات ومعلومات عن جهاز الشرطة أم البيئة الخارجية والمجتمع المحلي والعالمي .
- الإهتمام بأساليب تشغيل البيانات وتطويرها بما يكفل توفير البيانات والمعلومات بالكم وفي المكان والوقت وبالجودة المناسبة
- التأكد من مصادر البيانات والمعلومات وأن تتصف بالحيدة وأن تتوفر بالحجم الكافي والدقة والواقعية والتناسق وأن تكون ذات صلة بالموضوع ومن الممكن اثباتها أو التحقق منها وأن تكون ملائمة زمنيا ومجدية .
- تطوير نظم المعلومات بإدخال الأساليب الآلية مثل الحاسبات الآلية والميكروفيلم في تشغيل وتخزين البيانات والمعلومات لما توفره من سرعة في التشغيل وزيادة الانتاجية وتقليل الانتاج والتوفير في أماكن تخزين البيانات وزيادة القدرة على استرجاع البيانات والمعلومات .
- الإهتمام بتدريب الكوادر الفنية المتخصصة في مجال تشغيل وصيانة الحاسبات لمنع احتكار الشركات الأجنبية ولتخفيض نفقات الصيانة والتشغيل .

- تطوير المناهج التعليمية والتدريبية في معاهد الشرطة على اختلاف أنواعها ومستوياتها لتدريس مواد الإتصالات ونظم المعلومات والاحصاء وبحوث العمليات ونشر الوعي بأهمية البيانات والمعلومات وذلك بتوعية القيادات بالاهتمام بالبيانات وتحري الدقة في جمعها نظرا لأنها المادة الأولية لانتاج المعلومات ومن ثم يترتب على دقتها وسلامتها سلامة ودقة المعلومات حتى يمكن استخدام الأساليب العلمية في مكافحة الجريمة وحل المشاكل الإدارية.
- الاهتمام بشبكة لاسلكي الشرطة وتطويرها وتوفير وسائل الاتصال البديلة والقنوات اللازمة لنقل البيانات والمعلومات مع امكانية ربطها بالشبكات ذات الصلة بنشاط الشرطة لتحقيق التكامل بين تلك النظم حيث أن كفاءة نظام المعلومات واستغلاله الاستغلال الأمثل يتوقف على وسائل وأساليب الاتصال المتاحة.
- الاهتمام بإجراءات الرقابة والتأمين للبيانات والمعلومات وادخالها ضمن النظام بما يكفل وضع نظام للرقابة يشمل التأمين المادي للمنشآت والمعدات وتأمين البيانات والمعلومات خلال عملية التشغيل أو التخزين وتأمين وسائل نقل البيانات والمعلومات على أن تتكامل هذه النظم وصولا إلى نظام متكامل للرقابة والتأمين.
- الإهتمام بتبادل البيانات والمعلومات الجنائية والإدارية بين أجهزة الشرطة العربية وربط شبكات المعلومات بالدول العربية لسرعة تبادل البيانات والمعلومات.

- نظرا لأن الجرائم أصبحت تأخذ الصفة العالمية ولوجود الجرائم العالمية المنظمة فضلا عن جرائم الإرهاب فإن الأمر يتطلب ضرورة ربط شبكات المعلومات المحلية بشبكات المعلومات بالدول المختلفة لسرعة تداول البيانات والمعلومات.

# المراجـــع

## أولا : المراجع العربية :

الكتب :


- احمد سرور محمد، بحوث العمليات في الادارة، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٣
- أماني محمد عامر، تجاه نموذج مقترح لقياس فاعلية منظمات الشرطة والأمن، القاهرة: اكاديمية الشرطة، المؤتمر الثاني للشرطة العصرية عام ٢٠٠٠، يناير ١٩٨٤
- أ. د. ولسن، التخطيط في مجال الشرطة، ترجمة شفيق عصمت، الطبعة الأولى القاهرة: معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ١٩٦٧
- سيد محمود الهواري، الادارة العامة، ادارة الأعمال الحكومية وشبه الحكومية، الطبعة الثانية، بيروت: مطابع النقرى، ١٩٦٥
- سيد محمود الهواري، الادارة الأصول والأسس العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت: مكتبة لبنان ١٩٦٦
- عبدالعزيز حمدي، البحث الفني في مجال الجريمة، الطبعة الأولى، القاهرة: عالم الكتب ١٩٧٣
- عبدالكريم درويش وليلى تكلا، أصول الادارة العامة، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٢

- علي السلمي، بحوث العمليات لاتخاذ القرارات الادارية: القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧١.
- محمد فتحي محمد علي، مقدمة في علم الاحصاء القاهرة: المطبعة الكمالية. ١٩٧٦
- محمود السباعي، أصول ادارة الشرطة، القاهرة: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ١٩٦٨
- محمود السباعي، ادارة الشرطة في الدولة الحديثة، القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر ١٩٦٣

الأبحاث العلمية:

- احمد جلال عز الدين، تقييم عملية مكافحة الارهاب الدولي، بحث منشور، القاهرة: اكاديمية الشرطة، المؤتمر الثاني للشرطة العصرية عام ٢٠٠٠، يناير ١٩٨٤
- بكري طه عطية، نظم المعلومات كأداة لتطوير الادارة في مصر بحث غير منشور، القاهرة: الجهاز المركزي للتنظيم والادارة، مؤتمر ادارة نظم المعلومات ديسمبر ١٩٧٩
- جميل فرج الله، التنمية القيادية في الشرطة: رسالة دكتوراه غير منشورة القاهرة: كلية الدراسات العليا والبحوث بأكاديمية الشرطة ١٩٨٦
- رفعت المحجوب وآخرون، نموذج لدراسة المتغيرات الأمنية في مصر، بحث منشور القاهرة: اكاديمية الشرطة المؤتمر الثاني للشرطة العصرية عام ٢٠٠٠ يناير ١٩٨٤

- عبدالعزيز مؤمن عبيد، دراسة التحكم الفوري للمرور في القاهرة بحث منشور القاهرة: اكاديمية الشرطة المؤتمر الثاني للشرطة العصرية عام ٢٠٠٠، يناير ١٩٨٤.
- فريد راغب نجار، نماذج بحوث العمليات الشرطية، امثلية الحلول، بحث منشور القاهرة: اكاديمية الشرطة المؤتمر الثاني للشرطة العصرية عام ٢٠٠٠، يناير ١٩٨٤
- فريدون محمد نجيب، استخدام نموذج الشبكات في تخطيط العمليات الشرطية بحث غير منشور، القاهرة: الكلية الفنية العسكرية المؤتمر الأول في بحوث العمليات وتطبيقاتها العسكرية، نوفمبر ١٩٨٤
- فريدون محمد نجيب، استخدام بحوث العمليات في التخطيط لمواجهة المواقف الأمنية الحرجة بحث غير منشور القاهرة: الكلية الفنية العسكرية المؤتمر الأول في بحوث العمليات وتطبيقاتها العسكرية، نوفمبر ١٩٨٤
- محمد ماهر قنديل، نظام المعلومات المتكامل اقتصادياته وآثاره «دراسة تطبيقية على جهاز الشرطة» رسالة دكتوراه غير منشورة القاهرة: كلية الدراسات العليا والبحوث بأكاديمية الشرطة ١٩٨٧

## ثانياً : المراجع الأجنبية :

Buffa, E. S.: Modern Production Management. New York, John Willy Sons, 1977.

Hudzik, K. John and Gary W. Cordnor: Planning in Criminal Justice Organization and System. New York, McMillan Publishing Co. Inc., 1982.

Marrow, William L.: Public Administration Politics Police and the Political Systems. Second Edition, New York Random House, 1980.

Orils, Lawrence S.: Introduction to Business Data Processing. Second Edition, London, McGrow-Hill Book Co. Inc., 1982.

Swanson, R. Charles and Leonard Territo: Police Administration. New York, McMillan Publishing Co. Inc., 1983.

O'Connor, James A.( Scientific Advances in Criminal Investigation. Cairo Police Academy, Policing the Year 2000, January 1984.

# نقص الكوادر التخطيطية الأمنية

اللواء فاروق محمد القصاص(*)

المقدمـــــة :

إذا استعـرضنا تـاريخ الحضـارة البشريـة في عصورهـا المختلفـة وجـدنا ان مؤشـرات التطور والاضمحـلال فيها تـرتبط ارتباطـا وثيقا مباشرا بمدى ما يستطيع الانسان أن يبذلـه من جهد في أي عصر وأي مجتمع ، وإذا كان الانسان هو حجر الزاوية في صرح النمـو الحضاري بكافة مظاهره الاقتصـادية فـلا غرابـة في أن يكون هـدفا لجهـود شتى تبذل في تنمية قدراته وتـطويرهـا وتسخر من أجلهـا الكثير من المـوارد تطبيقا للمبدأ القائل بأن أكثر الاستثمارات عائدا هو ما يـوجه لتنميـة القوة البشرية .

وتعتـبر الموارد البشـرية من اثمن مـوارد الدول النـامية واغـزرها فهي المورد الوحيد القابل للتطور والنمو، وهي تختلف عن غيرها من الموارد الطبيعية في أنها لايمكن أن تشترى أو تستبدل أو تخزن .

والتخطيط هو أسلوب للحياة يتميز بأنه نشاط عقلي ارادي يؤدي إلى رسـم سياسة هادفة في زمن محدد .

---

(*) مساعد أول وزير الداخلية ـ رئيس أكاديمية الشرطة .

ولقد أصبح التخطيط العلمي سمة من سمات العصر الحديث في مختلف بلدان العالم وعلى مستوى جميع القطاعات داخل كل دولة ومن ثم أصبح لزاما على كل قطاع أن يحدد أهدافا طويلة الأجل وبرامجه القصيرة وان يضع الخطة المتكاملة التي من شأن تنفيذها على خطوات مدروسة تحقيق هذه الأهداف وعلى أن تتم متابعة تنفيذ الخطة دوريا للتمكن من حل مشكلات التنفيذ في التوقيتات المناسبة.

وتتميز الدول المتقدمة عن الدول النامية بما يتوافر لديها من كثرة الأفراد المتعلمين والمهرة وبخاصة المخططين، وهم جديرون بأن تموليهم الدول الكثير من عنايتها لما تضطلع به هذه الفئة من أدوار حاسمة ولاسيما في المراحل الأولى من التنمية، كما أن العجز في هذه المهارات يشكل خسارة اقتصادية محققة، ومن ثم وجب الاهتمام بالتوسع في عدد الكوادر التخطيطية وتنمية مهاراتها[1].

ويعتبر إعداد الأفراد المخططين أهم وسائل التنمية، لذلك ينبغي ان تتحول الدول النامية عن قلة اهتمامها بتوفير الكوادر التخطيطية إلى فهم أعمق لهذا المورد الحيوي الذي تمتلكه في شعوبها والكامن في ابنائها، كما يجب عليها الا تتأخر في الاعداد والتنمية لهذه الكوادر والا فانها لن تقدر على اقامة أي أمر آخر سواء أكان نظاما سياسيا حديثا، أم اقتصاديا ناجحا أم احساسا بالوحدة القومية.

---

١ ـ الدكتور عبدالمجيد العبد، خبرات جديدة في تنظيم تنمية القوى العاملة الجهاز المركزي للتدريب، سبتمبر ١٩٧١، ص ٧ وما بعدها.

ويلازم شعار الشرطة العصرية الذي رفعه قطاع الشرطة في مصر منذ عدة سنوات حتمية الاهتمام المناظر بالعملية التخطيطية بأبعادها المختلفة، تلك العملية التي تتسم في قطاع الشرطة بالذات بالتشابك والتعقيد نظرا للعوامل المختلفة التي تؤثر على التخطيط في هذا القطاع نفسه، حيث أنه من المعروف أن قطاع الشرطة لا يعمل في فراغ ولكنه يستهدف بالدرجة الأولى تحقيق أمن وأمان المواطنين، ولذلك يجب أن يواكب التخطيط في قطاع الشرطة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الحالي والمتوقع للمجتمع المصري متمثلا أساسا في إعداد السكان وتوزيعهم الجغرافي والعمالة والهيكل الاقتصادي وغير ذلك.

وسوف نتناول بايجاز النقاط التالية:

- مفهوم التخطيط.
- أهمية وفائدة التخطيط.
- التخطيط عملية مستقبلية تعتمد على التنبؤ.
- المقومات الأساسية لفاعلية التخطيط.
- أهم المتغيرات القومية المؤثرة على التخطيط الأمني المصري.
- أهم ركائز التخطيط المصري في المرحلة المستقبلية.
- سمات الكوادر التخطيطية في قطاع الأمن.
- كيفية التغلب على مشكلة نقص الكوادر التخطيطية.

**مفهو التخطيط:**

يمثل التخطيط عملية اختيار أو اتخاذ قرار بشأن الأهداف الواجب تحقيقها خلال فترة محددة مقبلة، والكيفية التي يتم بها بلوغ

تلك الأهداف، وهو يعتمد بالدرجة الأولى على العوامل المتاحة وهذا يتطلب تحديدا للاستراتيجيات والتخطيط والسياسات والاجراءات والبرامج والميزانيات اللازمة لبلوغ تلك الأهداف فهو يمثل اختيارا رشيدا من بين بدائل تتعلق بأهداف أو سياسات أو خطط أو برامج أو اجراءات أو ميزانيات للوصول للأهداف المرجوة باحسن كفاءة ممكنة عن طريق ترشيد استخدام الموارد المتاحة.

**اهمية التخطيط وفوائده:**

يمثل التخطيط أهمية كبيرة لأي قطاع من قطاعات الدولة التي تعمل في ظل ظروف متغيرة بصفة مستمرة، مع ما يتميز به المستقبل أمامها من الغموض وعدم التأكد بما يجعل تحقيق الأهداف عملية صعبة مع غياب التخطيط العلمي السليم.

ولذلك يتجه كثير من الحكومات إلى وضع خطط شاملة لاحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها بهدف الاستغلال الرشيد للموارد وتحقيقا لرفاهية أفراد المجتمع ويحقق التخطيط العلمي السليم فوائد عديدة يمكن إبرازها فيما يلي:

- ان هدف تحقيق التقدم والنمو والاستمرارية لأي قطاع وعلى أي مستوى يستلزم وجود نظام سليم للتخطيط يضمن اختيار أنسب الأساليب التي تساعد على تحقيق الأهداف المحددة بأحسن كفاءة ممكنة
- يساعد التخطيط في التعرف مقدما على المعوقات والقيود التي تحول دون تحقيق الأهداف المحددة، وبالتالي يمكن التفكير في أنسب

الحلول والوسائل التي تمكن من تجاوز تلك المعوقات أو التقليل من آثارها السلبية

- يسهم التخطيط في تقليل مخاطر عدم التأكد والحد من آثارها السلبية بما يساعد على تقييم البدائل الممكنة بموضوعية وتحديد أفضلها بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة بأحسن كفاءة ممكنة.
- يساعد التخطيط على تنمية مهارات العاملين الادارية ويحفزهم إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة لأنه يستند إلى نظام فعال لمشاركة العاملين في اعداد وتنفيذ الخطة.
- يتيح التخطيط الرؤية الكاملة لكافة المتغيرات المحددة للمواقف وكيفية استغلالها وتوجيهها نحو الأهداف المرجوة بما يحقق تفادي اتخاذ قرارات جذافية ويرجع ذلك إلى ان التخطيط يتطلب دراسات تفصيلية عن الماضي والحاضر واتجاهات المستقبل، كذا يتطلب مراجعة النتائج الماضية والحالية ودراسة كافة المتغيرات سواء الداخلية أو الخارجية والتي تحدد الموارد المتاحة والقيود المرتبطة بالمواقف المتوقعة.
- يحقق التخطيط اختيار الوقت اللازم لبلوغ الأهداف بأقل تكلفة ممكنة وباقصر الطرق.
- يعاون التخطيط في ترشيد استخدام الموارد المتاحة مادية أو بشرية بما يحقق اقتصادية الأداء وخفض التكلفة تعظيم النتائج.
- يمثل التخطيط الأساس الموضوعي للرقابة باعتباره هو الذي يحدد معايير الأداء التي على ضوئها تتم متابعة نتائج التنفيذ وتقييمها وتحديد الانحرافات وأسبابها بما يؤدي إلى فاعلية اعداد الخطط وتصحيح مسارات أداء الأنشطة وبالتالي رفع كفاءة الأداء.

**التخطيط عملية مستقبلية تعتمد على التنبؤ:**

يعتبر التنبؤ أساس التخطيط وجوهر العملية التخطيطية لأنه يتعلق بالمستقبل والأحداث المحتملة والتي تتسم بعدم التأكد فهو الذي يتيح امكانية التعرف على هذه الاحتمالات[1].

ويقصد بالتنبؤ التوقع بما سيحدث في المستقبل الذي يتميز بدوره بالغموض علاوة على ان الظروف الماضية لا تمثل بالضرورة ما سوف يحدث في المستقبل ولذلك فان عملية التنبؤ تمثل مشكلة في حد ذاتها تزداد صعوبتها كلما كانت الظروف التي تشكل المواقف محل التخطيط متقلبة وغير مستقرة وإذا ما كان التنبؤ لفترات طويلة تتجاوز السنة.

كما أنه يخفف من حدة هذه المشكلة الاستعانة بالأساليب العلمية المتطورة وخصوصا الأساليب الإحصائية والرياضية وأساليب بحوث العمليات التي تعاون في عمليات التنبؤ.

وتتوقف فاعلية التنبؤ على مهارة المخطط ونوعية الأساليب التي يرتكز عليها إلى جانب توفر قاعدة عريضة من المعلومات عن الماضي والحاضر وظروف واتجاهات المستقبل وبالتالي يمكن القول بأن وجود نظام متكامل للمعلومات يعد من اهم المقومات الأساسية لفاعلية التخطيط والتنبؤ

---

١ - راجع الدكتور حمدي مصطفى المعاز، وظائف الادارة، دار النهضة العربية، ١٩٨٤، ص: ١٠٣ وما بعدها.

ولنجاح عمليات التنبؤ لابد من الدراسة والتحليل لسلوك المتغيرات واتجاهاتها حتى يمكن التنبؤ بما سيحدث في المستقبل من خلال التركيز على التغيرات المتوقعة في سلوك هذه الأحداث.

وتنقسم المتغيرات التي تحدد المواقف إلى نوعين هما :

١ ـ متغيرات خارجية تتعلق بالمناخ الخارجي وتختلف تبعاً للظروف المختلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تسود المجتمع ويتحتم إخضاعها للدراسة الدقيقة التي تساعد في تحديد اتجاهاتها وحدود تأثيرها على الموقف المتوقع والذي يختلف طبقاً لظروف كل قطاع على حدة.

٢ ـ متغيرات داخلية ترتبط بنجاح العمل الداخلي وتتعلق بالموارد المادية والبشرية المتاحة والسياسات والأنظمة التي تحكم الأداء.

**المقومات الأساسية لفاعلية التخطيط:**

تتوقف فاعلية التخطيط على توفر مجموعة من المقومات التي تحقق دقة الخطط الموضوعة وواقعيتها اهمها:

**١ ـ نظام متطور للمعلومات:**

يعتبر من الدعامات الأساسية لفاعلية التخطيط وجود نظام متطور للمعلومات يقوم بتوفير البيانات اللازمة للتخطيط سواء المتعلق منها بالماضي أو الحاضر أو اتجاهات المستقبل بالدقة والشمول والملاءمة وفي الوقت المناسب.

وتختلف نوعية البيانات والمعلومات باختلاف كل قطاع ودرجة الشمولية في نظام التخطيط السائد فيه.

وفي مقدمة مسئولية نظام المعلومات تجميع البيانات التام وتشغيلها وحفظها وتحديثها واسترجاعها بما يساعد على توفير البيانات اللازمة لجهاز التخطيط وبالصيغة المناسبة لذلك فانه يقوم بأداء مجموعة من الوظائف تتمثل في جمع البيانات وتبويبها وتحليلها وحفظها وتجديدها، ثم توصيل المعلومات إلى مراكز الاستخدام واتخاذ القرارات في ضوء احتياجاتها السابق تحديدها عند إعداد النظام.

إن نجاح وفاعلية نظام المعلومات يتطلب وجود تصميم جيد للنظام، وان يكون مدعما بالامكانات المادية والبشرية المناسبة، وان يتسم بالشمول والمرونة والوضوح والدقة مع مراعاة ان يتم تحديد الاحتياجات من البيانات بشكل دقيق يحقق درجة الأمان في القرارات الصادرة مع مراعاة اقتصاديات التكلفة في نفس الوقت.

ويساعد وجود نظام متطور للمعلومات في فاعلية الأنظمة الأخرى وترشيد عملية اتخاذ القرارات وتفادي الأخطاء التخطيطية وامكانية قياس العلاقة بين الظواهر والمتغيرات وتوفير البيانات والمعلومات التي تصور الموقف بشكل متكامل.

كما أن وجود نظم متطورة للمعلومات يعاون المخطط في تقييم البدائل في المدى القصير والطويل واعداد التقديرات واجراء التحليلات المختلفة وتدعيم فاعلية اتخاذ القرارات.

كما أن استخدام نظم المعلومات الآلية يعاون في استخدام النماذج الرياضية مثل البرامج الخطية ونظرية المباريات وتحليل العائد والتكلفة بما يحقق فاعلية دراسة وتقييم البدائل بشكل موضوعي، والتخفيض من مخاطر عدم التأكد المرتبطة بالمستقبل الذي يتسم بالغموض والذي يمثل العقبة الحقيقية في عملية التخطيط.

**٢ ـ شمولية التخطيط:**

ويمثل منهجا أو نمطا للادارة يوضح اتجاهاتها نحو الاستخدام المنظم والمتكامل للأنشطة.

والتخطيط الشامل يتناول دراسة المتغيرات المختلفة ويركز على المدى الطويل وينظر للقطاع ككل ويعمل على تحقيق الأهداف طويلة المدى على فترات متعددة ومتتالية بشكل منتظم ومتناسق ولذلك عادة ما توجد خطة عامة تتجزأ إلى خطط دورية ثم كل خطة تقسم إلى خطط فرعية حسب الأنشطة.

**٣ ـ وجود نظام للمشاركة في اعداد الخطة:**

تتوقف فاعلية التخطيط على وجود نظام يرتكز على مفهوم اعداد الخطة من أسفل إلى أعلى بمعنى اشتراك المنفذين في وضع الخطط التي سيقومون بالتنفيذ على ضوئها، والتي تقاس وتقيم نتائج أدائهم على ضوء معاييرها وهو ما يتيح الرؤية الكاملة لكافة الظروف بما يضيف الواقعية للخطط الموضوعة.

وفاعلية نظام المشاركة في اعداد الخطة يستلزم توفر نظام متطور للمعلومات، ونظام سليم للاتصال، واقتناع الادارة بأهمية هذا

الاشتراك في فاعلية التخطيط والتنفيذ في نفس الوقت، ويتطلب ذلك أيضا وجود كوادر ذات مستوى تخطيطي مناسب في مختلف المستويات الادارية.

٤ ـ وجود تنظيم سليم:

إن فاعلية الجهود التخطيطية ترتكز على هيكل تنظيمي سليم لوظيفة التخطيط مع توفر المهارات والكفاءات العاملة في هذا الجهاز المتخصص إلى جانب اقتناع المدربين باهمية الاستفادة من هذا الجهاز.

**اهم المتغيرات القومية المؤثرة على التخطيط الأمني المصري:**

عند اعداد خطط وبرامج التنمية في قطاع الشرطة، يجب الأخذ في الاعتبار عدد من المتغيرات المؤثرة، والتي نوجزها فيما يلي[1]

**أولا: السكان والقوى العاملة:**

يمثل السكان بالنسبة لقطاع الشرطة أهم المتغيرات التي تؤثر بالضرورة على الجهاز ككل من حيث عدد العاملين به ومستوياتهم وتوزيعها الجغرافي وغير ذلك، حيث أن الهدف الرئيس لجميع الأنشطة الشرطية هو الحفاظ على أمن وأمان المواطنين، ويمكن في هذا الصدد ابراز النقاط المهمة التالية:

---

١ ـ راجع: التخطيط في الشرطة عام ٢٠٠٠، الدكتور محمد عبدالفتاح منجي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الشرطة العصرية يناير ١٩٨٤.

- ازدياد اعداد السكان:

أجري عدد من الدراسات للتنبؤ بالنمو السكاني في جمهورية مصر العربية وتشير أكثر هذه الدراسات تفاؤلا إلى أن السكان في مصر يصل عددهم عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٦٣ مليون نسمة مقابل حوالي ٥١ مليون نسمة عام ١٩٨٧م.

وتؤكد هذه الأرقام توقع زيادة ضخمة في السكان تمثل بالضرورة عبئا متصاعدا على أجهزة الشرطة ويجب ان تؤخذ في الاعتبار عند وضع خطط القطاع.

- توزيع السكان بين الريف والحضر:

تشير بيانات تعداد السكان لعام ١٩٧٦ إلى أن نسبة سكان الريف كانت ٥٦,١ مقابل ٤٣,٩ لسكان الحضر ويتوقع أن تتطور هذه النسب لتصل كل منها لحوالي ٥٠٪ عام ٢٠٠٠، وهذا أمر له انعكاساته الكبيرة والمؤثرة على قطاع الشرطة بأجهزته المختلفة، نظرا لاختلاف النشاط الاقتصادي والعادات والتقاليد من الريف للحضر وما يتبعه من تغيير في حجم ونوع الجريمة وأساليبها.

- الكثافة السكانية:

يتوقع أن ترتفع الكثافة السكانية في مصر بشكل ملحوظ عام ٢٠٠٠ مقارنة بالوضع عام ١٩٧٦، حيث تزيد هذه الكثافة في محافظة القاهرة على سبيل المثال من حوالي ٢٤٠٠٠ نسمة/ كم٢ إلى ما

يزيد على ٤٠٠٠٠ نسمة/كم٢ أي بزيادة حوالي ٧٠٪ مقابل زيادة بنسبة ١٠٠٪ في محافظة بورسعيد وهكذا.

**السكان ذوو النشاط الاقتصادي:**

يمثل السكان ذوو النشاط الاقتصادي تلك الشريحة التي تقع في المجال العمري من ١٢ ـ ٦٤ سنة وبلغ عددهم عام ١٩٧٦ حوالي ١١,٧ مليون نسمة مقابل ٢٥,٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ١١٣,٧٪ وذلك كنتيجة لزيادة مساهمة الاناث في سوق العمل والأسباب الأخرى، وهذا مؤشر جيد اقتصاديا ولكن له بالضرورة تأثيره على كثير من أجهزة الشرطة ولذا يجب أخذه في الاعتبار عند وضع هذه الأجهزة لخططها.

**ثانيا: الهيكل الاقتصادي:**

يتوقع خلال السنوات القادمة حدوث تغيير كبير في الهيكل الاقتصادي المصري، ويمثل ذلك أساسا في انخفاض الأهمية النسبية للزراعة وارتفاع تلك الخاصة بقطاع الصناعة والتعدين مع ارتفاع ضخم في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات.

وسوف ينعكس ذلك بالضرورة في الانماط التالية:

ـ الارتفاع بالمستوى التكنولوجي العام في مصر وسوف يترتب على ذلك ارتفاع مستويات الاداء والانتاجية ومن ثم مستويات الاجور وتأثير ذلك على انماط الحياة معروف، كما يتوقع ان تزداد التجمعات العمالية.

- حتمية الارتفاع المناظر للمستويات التعليمية للسكان بشكل عام، ومن ثم يتوقع زيادة التجمعات الطلابية وانتشارها الجغرافي مع التوسع الاقليمي في التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة.
- ظهور مجموعة من المدن الجديدة اللازمة لاستيعاب جزء من الزيادة السكانية المتوقعة، وما يعنيه ذلك من امتداد العمران والنشاط الاقتصادي إلى مناطق لم تكن مأهولة ممثلة بذلك أعباء اضافية جديدة على معظم أجهزة الشرطة.
- سوف يصاحب الاستقرار الاقتصادي والأمني في مصر بالضرورة زيادة حركة السياحة الدولية، وهذا يتطلب توفير الأجهزة والقوات الشرطية الكافية والقادرة على تحقيق امن وراحة السائحين.
- ان زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في مصر يتطلب تعزيز وتطوير بعض اجهزة الشرطة، على سبيل المثال جهاز مكافحة التهرب من الضرائب.

وكان هذه بعض امثلة للمتغيرات القومية المتوقعة في مصر وذات العلاقة بقطاع الشرطة وأنشطته المختلفة والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع الخطط الأمنية، وعند اعادة النظر في تطوير الأجهزة الشرطية المختلفة وفي اعداد الكوادر التخطيطية المناسبة.

**أهم ركائز التخطيط الأمني المصري في المرحلة المقبلة:**

يتضح مما سبق أنه أصبح من الضروري أن يواكب قطاع الشرطة الأحداث بحيث يتم تطويره بالصورة التي تضمن سيطرته الأمنية الكاملة في ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة في المرحلة المقبلة.

ومع تعدد العوامل المؤثرة على هذا القطاع وعلى حجم وطبيعة وهيكل العمل به وتعقد العلاقات بين هذه العوامل وتوقع تزايد تأثيرها مرحليا في المستقبل يتحتم ضرورة الاهتمام المناظر بالعملية التخطيطية الشاملة.

ودون الدخول في التفاصيل سوف نكتفي هنا بتحديد الاطار العام للعملية التخطيطية في قطاع الأمن، وما يجب أن يكون عليه جهاز التخطيط ودوره لمواجهة الاعباء المتوقعة في النقاط التالية:

١ ـ وضع اهداف القطاع الأمني.

٢ ـ نظام المعلومات المتكامل.

٣ ـ المركزية واللامركزية بأن يتم التخطيط على مستويين:

ـ التخطيط المركزي على مستوى قطاع الأمن ككل.

ـ التخطيط على مستوى الادارة والمصلحة ومديرية الأمن.

٤ ـ الكوادر التخطيطية:

ونظرا للأهمية القصوى للعنصر الأخير لتأثيره على العناصر الأخرى تأثيرا مباشرا سوف نفرد له الجزء التالي بالتفصيل.

## سمات الكوادر التخطيطية في قطاع الأمن:

مما سبق يتضح أن جهاز الأمن في حاجة ماسة إلى وجود كوادر متخصصة للقيام بعمليات التخطيط الأمني في كافة قطاعاته تكون مؤهلة ومدربة ومستوعبة لكل أسس التخطيط وملمة بكل المتغيرات القومية المؤثرة على جهاز الأمن وقادرة على التنبؤ بالاحداث والتخطيط

لمواجهتها، وبالتالي فان هناك سمات معينة يجب أن تتوافر في الكوادر التخطيطية الأمنية بصفة خاصة نوجز اهمها فيما يلي:

- ضرورة الالمام بعلوم الاحصاء والأساليب الرياضية الحديثة.
- توافر الخبرة في مجال نظم المعلومات.
- الالمام بأساليب بحوث العمليات.
- توافر الخبرات في مجال علوم الأجتماع والاقتصاد والقانون والإدارة.
- ضرورة توافر القدرة على النظرة الشاملة.
- الالمام بمعايير التخطيط الاقليمي.
- الالمام بأصول ومبادىء التقويم والمتابعة.

وبمراجعة ما انتهت إليه الدراسات الشرطية للوقوف على المتاح من هذه الخبرات في مجال التخطيط في القطاع الأمني المصري يتضح أن هذا القطاع يعتمد على مجموعتين من العاملين احداهما المجموعة النظامية من الضباط وتنحصر مؤهلاتهم في:

- الحصول على ليسانس الحقوق والشرطة
- دورات تدريبية متصاعدة مع مختلف الرتب.
- دبلومات ودراسات عليا داخل الجهاز وخارجه.

اما المجموعة الثانية وهي المجموعة المدنية: فهناك قيود تعوق الاستفادة الكاملة منهم نظرا لتواجدهم بين النظاميين مما يقيد سلطاتهم ويحد من تطلعاتهم، وهو ما يحتم في النهاية ضرورة الاعتماد على النظاميين في أداء المهام التخطيطية وان كان القطاع يعاني من

النقص الملحوظ فيهم في الوقت الحاضر، فان هذا يقودنا إلى تناول كيفية تلافي النقص في الكوادر التخطيطية في قطاع الأمن.

كيفية التغلب على نقص الكوادر التخطيطية الأمنية:

للتغلب على هذه المشكلة نعرض ما يلي:

١ ـ ضرورة حصر اعداد ضباط الشرطة السابق تدريبهم وتعليمهم في المجالات التخطيطية داخل أجهزة التدريب في قطاع الشرطة وخارجها والذين يعملون حاليا في انشطة غير تخطيطية، ثم اعادة توزيعهم بحيث يمكن الاستفادة منهم في تدعيم أجهزة التخطيط والمتابعة بوزارة الداخلية.

٢ ـ الاهتمام بوضع خطة طويلة الأجل للتدريب في مجال التخطيط والمتابعة لاعداد الكوادر الإضافية من المخططين من الضباط بحيث نصل باعدادهم ومستوياتهم في المرحلة المقبلة للعدد الأمثل اللازم للقيام بالمهام التخطيطية الضخمة، ويفضل في هذا الصدد أن تكون الغالبية من شباب الضباط لضمان استقرارهم والاستفادة منهم اطول فترة ممكنة.

٣ ـ عدم الاعتماد على ضباط الشرطة فقط في توفير المخططين وانما يمكن تطعيم الكوادر التخطيطية ولو مرحليا بمجموعة جاهزة من المدنيين من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال.

٤ ـ التركيز على رفع الوعي التخطيطي لمجموعة الضباط بالقطاع وذلك عن طريق:

ـ التزام أجهزة الشرطة المركزية بالتخطيط الشامل للقطاع مع الاهتمام المقابل بالمتابعة الدورية المتصلة.

- إعطاء مزيد من الاهتمام بالفرق التدريبية في مجال التخطيط والمتابعة لمجموعات الضباط، وبصفة خاصة شاغلي وظائف الادارة العليا والوسطى، مع ضرورة اعتبار مثل هذه الفرق فرقا حتمية، ويمكن أن يتم تنفيذ بعضها خارج أجهزة التدريب الشرطية لضمان سرعة تكوين الكوادر اللازمة مع توجيه بعض الفرق التدريبية في مجالات التخطيط المستقبلية.
- الاهتمام بتدريس مادة التخطيط والمتابعة في كليات أكاديمية الشرطة «كلية الشرطة، كلية الضباط المتخصصين، كلية التدريب والتنمية، كلية الدراسات العليا».
- تخصيص دبلومات للتخطيط والمتابعة.
- توجيه بعض بحوث الدارسين ورسائل الماجستير والدكتوراه التي يعدها الضباط داخل اكاديمية الشرطة وخارجها لكي تعالج أساليب تدعيم أنشطة التخطيط والمتابعة بشكل يضمن اعداد الكوادر ذات المستويات العالية واللازمة للقيام باعباء العمل التخطيطي على مستوى القطاع.
- تخصيص بعض البعثات إلى الخارج لدراسة التخطيط في المجالات الأمنية المختلفة.
- تزويد المكتبات المتاحة في مصالح وإدارات وزارة الداخلية ومعاهد وكليات اكاديمية الشرطة بالكتب والمؤلفات والدوريات والمجلات وغيرها التي تعالج موضوع التخطيط بكافة جوانبه.

وأخيرا فإن جهاز التخطيط في قطاع الشرطة يجب ان يطور تطويرا جذريا ومدروسا بحيث يصبح جهازاً للبيانات والتخطيط والمتابعة ومزوداً بالتجهيزات والكوادر القادرة على مواجهة الاعباء التخطيطية المتزايدة بالنظر إلى أهداف القطاع في المرحلة المقبلة.

والله ولي التوفيق.

# صعوبة تحديد الأهداف الأمنية

العميد محمد أنور البصول(*)

المقدمة:

يحتل التخطيط الأمني مكانة مرموقة في العملية الإدارية الشرطية فهو يمثل احد المقومات الهامة المرشدة للنشاطات الأمنية العديدة والمتنوعة وأساسا تقوم عليه بقية الوظائف الادارية. وإذا كان التخطيط ضروريا على مستوى جميع القطاعات فانه اكثر لزوما بالنسبة لقطاع الأمن العام. وتنبع أهميته من أهمية الأهداف الأمنية ودوره في تحقيقها من جهة. ومن طبيعة الواجبات الأمنية وما تتسم به من أبعاد وخصائص من جهة أخرى فلا يمكن لجهاز الأمن في أي بلد ان يحقق أهدافه بفاعلية وكفاءة الا من خلال التخطيط العلمي.

وتبرز الحاجة للتخطيط في اطار الأجهزة الأمنية متى عرفنا جسامة وتنوع الواجبات التي تضطلع بها في المجتمع المعاصر فلم تعد هذه الواجبات قاصرة على مجالها التقليدي في مكافحة الجريمة وانما اتسع نطاقها وامتد ليشمل وظائف أخرى حتى غدت عنصرا أساسيا في المجتمع. ولما كانت هذه الواجبات في تزايد واتساع مستمرين متطورة تبعا لتطور المجتمع الذي لايكف عن التغيير فلا يجوز أن تتخلف

---

(*) مديرية الأمن العام، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

الخطط الأمنية عن مواكبة الخطط الشاملة بل ينبغي أن تواكبها وتندرج في اطارها.

ونتيجة للوعي المتزايد بدور التخطيط وضرورته لتحقيق أهداف الأمن السامية فقد لقي اهتماما من الدول العربية فحرصت على أن تضمن الهياكل التنظيمية لأجهزتها الأمنية جهة متخصصة تقوم على وظيفة التخطيط. ولما للتخطيط من أهمية فاعلة فقد أصبح يتغلغل في معظم مجالات العمل الأمني وأخذ يتسرب إلى المسائل الفرعية. كالتخطيط للتدريب. والتخطيط لأمن المؤتمرات إلى غير ذلك، وما هذه الندوة العلمية المتخصصة التي تعقد في رحاب المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب حول موضوع «التخطيط الأمني» والتي يشارك فيها نخبة من ذوي الفكر والمتخصصون في هذا المجال إلاّ شاهد على ذلك وتأكيد على الدور الريادي لهذا المركز في تحديث مسيرة العمل الأمني العربي لتحقيق الأهداف الأمنية على مستوى الوطن العربي، وتتعاظم أهمية التخطيط في ظل السياسة التي ينتهجها جهاز الأمن العام الأردني والتي تهدف إلى تحقيق الأمن بمفهومه الشامل الأمر الذي يقتضي تطوير أساليب وتحسين فعاليته وكفاءته بشكل مستمر حتى يتمكن من أداء رسالته على أكمل وجه.

ويجابه التخطيط الأمني العديد من الصعوبات التي تؤدي إلى ضعف كفاءته أو فشله في بعض الأحيان. ولعل من أبرز هذه الصعوبات تلك المتعلقة بالخطة والنهج المتبع لمعرفة أسباب عدم نجاح الخطة هو معرفة المعوقات التي تعترضها.

ويهدف هذا البحث إلى القاء الضوء على المعوقات المتعلقة بأهداف الخطط الأمنية والخروج بتوصيات محددة لتخطي هذه المعوقات معتمدين في ذلك على:

أ ـ الدراسات النظرية في مجال التخطيط انطلاقا من توافق التخطيط الأمني مع التخطيط الاداري في معظم النواحي.

ب ـ التجربة الذاتية للباحث وما توفر له من ملاحظات في ميدان العمل الشرطي وتاسيسا على ما تقدم سنتناول في هذا البحث:

أولا: الأهداف الأمنية كعنصر من عناصر التخطيط.

ثانيا: الصعوبات التي تواجه تحديد الأهداف الأمنية.

ثالثا: النتائج والتوصيات.

## الأهداف والتخطيط الأمني:

توجد المؤسسات بما فيها مؤسسة الأمن العام من اجل تحقيق أهداف معينة والتخطيط هو الأسلوب العلمي الذي يرمي لتحقيق هذه الأهداف بالوسائل المناسبة وتقتضي طبيعة الخطة المكتملة الجوانب مراعاة عدد من الاجراءات المنطقية عند اعدادها، يأتي في مقدمتها تحديد وصياغة الأهداف العامة والجزئية بوضوح تام.

ويتفق التخطيط الأمني مع التخطيط الاداري في مفهومه العام فهو لايعدو أن يكون تدبيرا يرمي لتحديد الوسائل والأساليب التي تكفل تحقيق أهداف المؤسسة الأمنية فأهداف المؤسسة الأمنية والحالة هذه تمثل عنصرا رئيسا في خططها. وينظر إليها كموجه للجهود

والنشاطات التي يقوم بها أعضاء القوة. وكلما كانت هذه الأهداف محددة واضحة ومفهومة بشكل جيد من أفراد القوة فانهم يسعون لتحقيقها. فهي إذاً بمثابة المحور الرئيس الذي تدور حوله ومن أجله عملية التخطيط الأمني.

وعملية وضع الأهداف وتحديدها في الخطط الأمنية ليست بالسهولة التي قد تبدو للبعض وإنما أصبحت تتسم بالصعوبة والتعقيد لأنها تتأثر بالعديد من العوامل الخارجية التي قد يصعب التحكم بها سواء كانت عوامل اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية. الأمر الذي يتطلب ألا ينظر إليها كعملية جامدة وإنما هي «ديناميكية» قابلة للتغيير حسب متطلبات واحتياجات الظروف المحيطة والتي تمر بها.

فما أهداف المؤسسة الأمنية التي توضع الخطط من أجل تحقيقها؟ وما سماتها المميزة؟ وما الصعوبات التي تعترضها، وأفضل الحلول لتخطيها؟

هذا ما سنحاول أن نعرض له بايجاز وعلى النحو التالي:

- أهداف الخطط الأمنية.
- انواع الأهداف.
- الصعوبات التي تواجهها.

## أهداف الخطط الأمنية:

يعرف الهدف بأنه تعبير يدل على النتيجة المراد الوصول اليها. فأهداف الخطط الأمنية هي النتائج التي تصبو المؤسسة الأمنية إلى

تحقيقها. ولذلك فإن هذه الأهداف تنبثق من أهداف المؤسسة الأمنية ذاتها.

وتضطلع الأجهزة الأمنية في أية دولة برسالة انسانية سامية تنطلق من مسئوليتها عن توفير أسباب الأمن والنظام في المجتمع وتهيئة حياة يسودها الاستقرار والامان لافرادها ومهما قيل عن اهمية هذه الرسالة فلن نفيها حقها فلا حرية ولا رخاء. ولا تقدم أو بناء بدون مناخ يسوده الأمن والاستقرار.

ولما كانت القوانين والأنظمة وتقارير المراجعة الادارية بمثابة حجر الاساس في عملية وضع الأهداف فاننا سنعمد إلى استخلاص أهداف الخطط الأمنية من خلال تحليل الاختصاصات والواجبات الموكولة للمؤسسة الأمنية طبقا للقوانين والأنظمة. فاذا اخذنا على سبيل المثال. قانون الأمن العام في المملكة الاردنية الهاشمية نجد أنه ينص في مادته الرابعة على واجبات قوة الأمن الرئيسة على النحو التالي:

١ ـ المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال.
٢ ـ منع الجرائم والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.
٣ ـ إدارة السجون وحراسة السجناء.
٤ ـ تنفيذ القوانين والانظمة والأوامر الرسمية المشروعة ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.

٥ ـ استلام اللقطات والأموال غير المطالب بها والتصرف بها وفق أحكام القوانين والأنظمة.

٦ ـ مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.

٧ ـ الاشراف على الاجتماعات والمواكب العامة في الطرق والأماكن العامة.

٨ ـ القيام بأية واجبات أخرى تفرضها التشاريع المرعية الاجراء.

اما المادة الثانية من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام هيئة الشرطة في مصر فقد حددت اختصاصات هيئة الشرطة على النحو التالي:

«تختص هيئة الشرطة بالمحافظة والأمن وعلى الاخص منع الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والاعراض والأموال. وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات».

وباستعراض هذه النصوص وغيرها من النصوص التي تنظم اختصاصات الأجهزة الأمنية في الدول المعاصرة يمكننا ان نقسم الأهداف التي تسعى لتحقيقها على النحو التالي:

أ ـ مكافحة الجريمة:

ويعد دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة من الثوابت. فقد حظيت مشكلة الجريمة باهتمام الأجهزة الأمنية منذ القدم ولا تزال تحتل المكانة الأولى بين أهدافها. فأخبار مكافحة الجريمة تتصدر نشرات الأخبار والصحف في الأحداث اليومية. بل إن من أبرز ما

تضمنه البرنامج الانتخابي للرئيس الامريكي المنتخب للفترة القادمة «جورج بوش» اهتمامه بوضع سياسة لمكافحة الجريمة.

ويتم مكافحة الجريمة عن طريق اتخاذ ثلاثة أنواع من التدابير:

- النوع الأول: تدابير منعية عن طريق ازالة العوامل والظروف التي تنشأ الجريمة في ظلها أو وضع العوائق التي تصعب ارتكابها ويطلق عليها التدابير الوقائية.
- النوع الثاني: تدابير قمعية وهي التي تستهدف ملاحقة الجريمة بعد وقوعها لضبطها والقبض على مرتكبيها واحالتهم للجهات القضائية المختصة.
- النوع الثالث: فهي تدابير المعالجة الملائمة لظروف ارتكاب الجريمة والحالة الشخصية للمجرم.

ب - حفظ النظام:

ويتم ذلك عن طريق مراقبة نشاط الأفراد وتوجيه مسار هذا النشاط بشكل يضمن عدم الإخلال بالنظام وبما لا يتعارض مع الحريات المكفولة قانونا كمراقبة الاحتفالات العامة. والمحافظة على النظام في الملاعب في المباريات الرياضية.

جـ - توفير السكينة العامة:

ويقصد بها المحافظة على حالة الهدوء والراحة في المجتمعات ومنع كل ما من شأنه المضايقة أو الازعاج للجماعة كاستعمال مكبرات الصوت أو الزوامير في الحفلات وغير ذلك.

د ـ المساهمة في رعاية الأحداث بأسلوب علمي وحل كثير من المشكلات الاجتماعية.

هـ ـ تقديم الخدمات العامة:

وتؤدي أجهزة الأمن في المجتمعات المعاصرة العديد من الخدمات العامة كحالات نقل المرضى والمصابين إلى المستشفيات. ومساعدة السائحين ونقل شكاوى المواطنين إلى السلطات المختصة كحالات انقطاع التيار الكهربائي وغير ذلك، وما تقدمه من خدمات في مواجهة الكوارث العامة كعمليات الإنقاذ والإغاثة.

و ـ تطبيق القوانين والأنظمة:

فجهاز الأمن مكلف بتطبيق عدد كبير من القوانين والانظمة.

مستويات الأهداف وكيفية تحديدها:

لقد بينا فيما سبق الأهداف العامة الرئيسة للمؤسسة الأمنية والسمات التي تتميز بها هذه الأهداف. وذلك من خلال تحليل المهام والواجبات التي تضطلع بها بموجب القوانين والأنظمة وأوضحنا أن هذه الأهداف تعد بمثابة الموجه العام لجميع النشاطات في الجهاز الأمني.

ويجدر التوضيح بأن وضع هذه الأهداف لايكفي ليتعرف كل من العاملين في الجهاز على ما هو مطلوب منه والجزء الذي يخصه من

تلك الأهداف ليكون بالتالي مسئولا عن تحقيقها. فتحديد الأهداف العامة يعتبر الخطوة الأولى التي ينبغي القيام بها باهتمام متزايد. وهي تقدم وصفا عن النظرية الشاملة للقوة الشرطية واتجاهاتها. كما أنها ذات أثر فاعل في تشكيل تنظيمها.

وحيث أن هذه الأهداف تتصف بالتعدد والتنوع والتفاوت في الأهمية من جهة والعمومية والاتساع من جهة أخرى فإن تحقيقها يقتضي تجزئتها إلى أهداف فرعية على مستوى كل وحدة من وحدات الجهاز. فيكون لكل وحدة في القوة الشرطية أهداف قريبة تعمل على تحقيقها بدلا من ولوجها مداخل واسعة فضفاضة. على أن تكون الأهداف الفرعية منبثقة من الأهداف العامة ومرتبطة بها ارتباطا وثيقا. وبذلك يمكن تحديد انجازات معينة على مستوى كل وحدة.

وهكذا يتضح بانه يمكننا تصنيف الأهداف على مستويين:

١ ـ أهداف عامة:

وهي بالنسبة لجهاز الأمن الأهداف الرئيسة التي سبق ذكرها.

٢ ـ أهداف فرعية أو قريبة:

ويقصد بها الأهداف على مستوى كل وحدة من وحدات الجهاز وبالتالي يكون هناك أهداف على مستوى الإدارة وأهداف على مستوى الأقسام والمراكز الأمنية وأهداف على مستوى الإشراف الأول.

ولاشك أن ترجمة الأهداف العامة إلى أهداف جزئية قابلة للتنفيذ ليس عملا سهلا الا أنه من الأهمية بمكان في الإدارة الشرطية ويوصي

كُتاب الإدارة ونحن نتفق معهم باتباع نظام الإدارة عن طريق تحديد الأهداف القريبة كوسيلة لتنسيق الاستراتيجية لادارة القوة الشرطية مع مراعاة أنه ليس الاستراتيجية الوحيدة ولكنه يتضن جميع العناصر الحيوية التي تؤكد على أهمية اتباعه[1]

فالأهداف القريبة تمثل حلقة الوصل بين الأهداف العامة وبين الأهداف الأدائية في خطط التنفيذ.

ولكي تنجح المؤسسة الأمنية في تحقيق أهدافها الرئيسة فإن من أولى المتطلبات ترجمة الأهداف العامة إلى أهداف جزئية قريبة قابلة للقياس في كل مستوى من مستويات التنظيم شريطة أن ترتبط كل من هذه الأهداف القريبة ببعضها وبالأهداف العامة وأن تتفق وتتفاعل أهداف كل مستوى مع المستوى الأعلى التابع له لتشكل اطاراً تتناسق به النشاطات المختلفة للقوة.

شروط تحديد الأهداف:

يشترط في تحديد الأهداف بشكل عام ما يلي:

١ ـ الوضوح والدقة:

ينبغي أن تكون الأهداف واضحة ومفهومة ليس من قبل الجهة التخطيطية فحسب وإنما من قبل جميع الأفراد المعنيين بتحقيقها في

---

1 – A. J. P. Buttler; Police Management page 9.

المؤسسة الأمنية وعدم وضوح الأهداف وفهمها من قبل أعضاء القوة كثيرا ما يكون سببا رئيسا من أسباب عدم تحقيقها. وذلك نتيجة عدم معرفة الدور المطلوب منه ولكي تكون كذلك ينبغي أن تكون مكتوبة بصورة دقيقة.

٢ ـ الواقعية:

يجب أن تكون الأهداف واقعية بحيث يمكن تحقيقها من خلال الامكانات المتاحة ولايجوز أن تكون أهدافا خيالية مبالغا فيها سواء من حيث العدد أم النوع والمبالغة في تعداد الأهداف أو نوعها يؤدي إلى نتائج عكسية. وذلك عندما تظهر عدم القدرة على تحقيقها. فعشرة أهداف يتم اختيارها ضمن نطاق الامكانات المتاحة ويتحقق منها ثمانية افضل من وضع عشرين هدفا مبالغا فيها لا يتحقق منها سوى خمسة أهداف فقط.

ويراعي في مجال الامكانات المتاحة اقتران الأهداف بالسلطات اللازمة فينبغي تفويض السلطات الكافية لكل وحدة بقدر ما يكفي لانجاز هذه الأهداف.

٣ ـ القابلية للقياس:

يجب تجسيد الأهداف بصورة قابلة للقياس ما أمكن ذلك. ويرى البعض أنه إذا كنت لا تستطيع قياس هدف فالأولى أن تنساه

فإذا لم تكن هذه الأهداف قابلة للقياس تصبح مجرد شعارات أو على الأكثر مجرد نوايا حسنة[1]

وتقتضي القابلية للقياس تحديد مدى زمني معين للأهداف. بالاضافة إلى تعبير وصفي للهدف كأن يقال تخفيض عدد جرائم السرقات الواقعة على المنازل بمقدار ١٠٪ من غير تكبد زيادة في النفقات أو أوقات اضافية وذلك خلال فترة زمنية محددة.

**٤ ـ مشاركة العاملين في تحديد الأهداف:**

ينبغي اشراك العاملين في تحديد الأهداف كلما كان ذلك ممكننا ويترتب على مشاركة العاملين في تحديد الأهداف حسن تعاونهم وزيادة حماسهم للقيام بما يطلب منهم كما يشجعهم على المبادرة والابتكار ويحفزهم لتحقيقها.

**٥ ـ انسجام الأهداف مع القيم السائدة في المجتمع واتفاقها مع الأهداف القومية.**

**٦ ـ الترابط بين الأهداف:**

يجب أن تكون الأهداف مترابطة مع بعضها البعض بطريقة تحدُّ من تنازعها وتضاربها وتضمن توافقها وتفاعلها من أجل تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة الأمنية. فيراعى أن تكون أهداف

---

١ ـ الدكتور سيد هواري، الإدارة بالأهداف والنتائج أسلوب فعال للإدارة بالمشاركة لتطوير المنظمات، ص: ٦

الادارات مترابطة ومتفقة مع أهداف قوة الأمن الرئيسة وأهداف الأقسام مترابطة ومتفقة مع أهداف الادارات التابعة لها وهكذا. ويعد ترابط الأهداف من الأمور الأساسية الضرورية لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة الأمنية.

**من يقوم بتحديد الأهداف؟**

تقع مسئولية تحديد الأهداف العامة لجهاز الأمن في أي بلد على كاهل الإدارة العليا في الجهاز الا أن من المفيد في مثل هذه الحالات أخذ رأي المرؤوسين بطريقة غير مباشرة.

اما تحديد الأهداف الجزئية فتقوم به الوحدات التابعة. فتقوم كل ادارة مثلا بتحديد أهدافها المرتبطة والمتفقة مع الأهداف العامة. والطريقة المثلى ان تقوم الإدارة بمشاركة المرؤوسين فيها بوضع أهدافها والتنسيب للإدارة العليا ليصار إلى إقرارها. وكذلك الأمر بالنسبة للأقسام وهكذا بالتسلسل حسب مستويات التنظيم.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن أهداف قوة الأمن الرئيسة «الأهداف العامة لجهاز الأمن» تتعلق بجميع الوحدات التابعة لها الأمر الذي يتطلب من هذه الوحدات معرفة وفهم هذه الأهداف قبل ان تقوم بوضع أهدافها الجزئية وينطبق ذلك على أهداف الإدارات بالنسبة للأقسام التابعة لها وحتى أدنى مستوى في التنظيم.

وتتفاوت درجة تعلق كل هدف من هذه الأهداف الجزئية في الوحدات المختلفة تبعا للظروف التي تمر بها وبالتالي يختلف ترتيب

أولوياتها. فقد تحتل مكافحة جرائم سرقات المنازل مثلا أولوية خاصة في أحد المراكز الأمنية بينما نجد حوادث السير تحتل أولوية في مركز آخر وهكذا.

وينبغي التساؤل عند تحديد الأهداف القريبة في كل مستوى من مستويات التنظيم عن مدى مساهمة هذا الهدف في حالة تحقيقه في الوصول إلى الهدف العام. فإذا كانت الاجابة بالنفي فمن غير المناسب متابعة هذا الهدف.

والإدارة العليا في العادة غير معنية بتحديد الأهداف الجزئية ولكن الأمر في التخطيط الأمني يكتسب طابعا خاصا. فكثيرا ما تكون هذه الأهداف على غاية من الأهمية والحساسية سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية الأمر الذي يستلزم اشتراك الإدارة العليا بإقرارها.

**الصعوبات التي تواجه الأهداف في التخطيط الأمني:**

إن جهاز الأمن العام جهاز خدمات يحتاج اليها المجتمع في نشاطه الحيوي وإذا أمعنا بالأهداف العامة التي يسعى الجهاز لتحقيقها نجد أنها تتسم بعدد من الأبعاد والخصائص من أبرزها ما يلي:

١ ـ اتساع نطاقها وتنوعها:

فهي تتعدد وتتنوع حتى تكاد تمتد إلى جميع ميادين الحياة. وهي في تزايد مستمر حتى اصبحت تستهدف «الصداقة لكل من يحتاج اليها»[1].

٢ ـ تغير هذه الأهداف تبعا لتغير المجتمعات:

بل إنها تتغير بتغير ظروف المجتمع نفسه مما يتطلب مواكبة خطط تطوير الأجهزة الأمنية لتطوير المجتمعات.

٣ ـ إن عالم العمل الأمني وعلى الأخص في مجال مكافحة الجريمة ليس منتظما ولا وديا ومن الصعب التنبؤ بمجرياته فحجم الجريمة عرضة للتغير بشكل فجائي كما أنه لايوجد أسلوب محدد لارتكابها.

ولكي يتمكن جهاز الأمن في أي دولة من تحقيق هذه الأهداف بفاعلية وكفاءة فإن الأمر يتطلب وجود نظام تخطيط فعال يعتمد على تحديد أهداف قابلة للقياس في كل مستوى من المستويات ومن ثم ترجمة هذه الأهداف إلى أهداف أدائية لكي يتمكن العاملون على مستوى الفرد من معرفة ما هو مطلوب منهم.

مما تقدم وعلى ضوء هذه الأبعاد والخصائص يمكننا ان نقف على المعوقات المتعلقة بالاهداف في التخطيط الأمني وأهمها ما يلي:

---

1 - A. J. P. Butler; Police management page 13.

١ ـ عدم وضوح الأهداف:

ينبغي أن تتسم أهداف الخطط الأمنية بالبساطة والوضوح والدقة حتى تكون مفهومه من قبل الجميع. ويلاحظ ان بعض الخطط الأمنية يكتنفها الغموض والتعقيد بسبب عدم دقة صياغتها أو عدم توضيحها للمرؤوسين المعنيين بالتنفيذ الأمر الذي يترتب عليه الحد من كفاءتها والفشل في تحقيقها.

٢ ـ عدم الواقعية في تحديد الأهداف:

تلجأ بعض الجهات التخطيطية في الأجهزة الأمنية إلى وضع أهدافها بصورة مبالغ فيها. سواء أكانت هذه المبالغة من الناحية الكمية «العددية» أم من الناحية النوعية، فمن الناحية العددية تقوم بوضع أهداف كثيرة العدد مما يؤدي إلى عدم اعطاء الاهتمام الكافي لكل منها. أما من الناحية النوعية فيحدث ان تقوم بوضع أهداف خيالية يتعذر تحقيقها في نطاق الامكانات المتاحة من كوادر بشرية وامكانات مادية، ولقد أثبتت التجارب ان وضع أهداف خيالية يترتب عليه العجز عن تحقيقها وبالتالي إحداث خيبة أمل وتذمر لدى الجمهور.

٣ ـ الصعوبة في وضع أهداف قابلة للقياس:

تتسم مجالات العمل الأمني بطبيعة خاصة. فجهاز الأمن كما سبق أن ذكرت هو جهاز خدمات يصعب في كثير منها تحديد معيار

لقياسها بشكل دقيق ويزداد الأمر تعقيدا إذا لم يشتمل الهدف على العناصر التي تجعله قابلا للقياس[1]

فلو أخذنا على سبيل المثال هدف منع الجريمة أو على الأصح الحد من وقوعها كأحد أهداف قوة الأمن الرئيسة لوجدنا أن هناك صعوبة تكمن بوجود وسيلة يمكن عن طريقها معرفة عدد ونوع الجرائم التي كان يمكن أن تقع لولا الجهود التي بذلت في سبيل منعها وحتى مع إضافة تعبير وصفي للهدف ومع وجود مدى زمني لتخفيض أعداد جرائم السرقات الواقعة على المنازل بنسبة ١٠٪ خلال مدة محددة. فإن هذا القياس المباشر ليس سهلا تحديده لوجود عدد من العوامل تؤثر في معدل الابلاغ عن مثل هذه الجريمة هذا فيما إذا كان الهدف رقميا ولكن الصعوبة تبدو بصورة أوضح في الهدف النوعي كتحسين علاقة الشرطة مع المجتمع فإن قياس مثل هذا الهدف أمر بالغ الصعوبة يتوقف على عدد من الاعتبارات منها تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها الشرطة وسلوكيات رجل الأمن في الشارع العام واثناء التعامل مع جميع القطاعات وغيرها، ولايعني ذلك أن قياس مثل هذه الأهداف مستحيل. وينصح عادة باستعمال عدة معايير لهذه الغاية بدلا من معيار واحد.

١ ـ يرى كتاب الادارة أنه ينبغي أن تتوافر أربعة عناصر أساسية في الهدف حتى يكون قابلا للقياس هي: عنصر الزمن، العنصر الكمي، عنصر النوع، عنصر التكاليف.
انظر في ذلك: الدكتور سيد هواري، الإدارة الأصول والأسس العلمية، ص: ٣٦.

**٤ ـ عدم مشاركة المستويات الأدنى بوضع الأهداف:**

يقوم بعض الرؤساء بفرض أهداف معينة على مرؤوسيهم الأمر الذي ينجم عنه تجاهل الخبرات الفنية والإدارية لكثير من المرؤوسين مما يؤدي بالتالي إلى عدم مشاركتهم الفعالة. وفقدان حماسهم للقيام بما هو مطلوب منهم فمشاركة المستويات الأدنى بوضع الأهداف يسهم بشكل إيجابي وفعال في تشجيعهم وحفزهم على تحقيقها.

**٥ ـ التركيز على اوهداف القصيرة المدى بغية الحصول على نتائج سريعة وسهلة على حساب نتائج كبيرة هامة. وعدم الاهتمام بالأهداف البعيدة المدى[1]**

**٦ ـ التنافر وعدم الانسجام بين الأهداف الموضوعة:**

يعتبر ترابط الأهداف وتفاعلها أحد الشروط الحيوية الواجب مراعاتها عند تحديدها. ولكن يحدث أحيانا في مجالات العمل الأمني أن توضع أهداف متضاربة يتعذر تنفيذها معاً مما يضعف من كفاءتها فقد يتطلب مثلا هدف تخفيض جرائم سرقات المنازل بنسبة معينة سحب بعض الأفراد من أعمال حيوية موكولة اليهم كالنجدة والسير مما يؤثر عكسيا على أهداف مجال السلامة على الطرق.

---

١ ـ الدكتور عبدالهادي دره، الإدارة بالأهداف فلسفة ومدخل فعالان في الإدارة، مجلة الإدارة العامة، الرياض ـ المملكة العربية السعودية العدد ٢٩ مايو ١٩٨١، ص: ٥١.

والجدير بالذكر في هذا المجال أنه ينبغي الحرص على تحديد الأقسام التي ستشارك في إنجاز هذه الأهداف وتنسيق جهودها في هذا الاتجاه.

**٧ ـ نقص المعلومات والبيانات أو عدم دقتها:**

يعتمد نجاح الأهداف في الخطط الأمنية على مدى دقة المعلومات والبيانات اللازمة. ويلاحظ في مجال التخطيط الأمني أن مصادر هذه المعلومات وإن كانت متعددة إلا أن هناك صعوبة في الحصول عليها بصورة دقيقة ترجع أسبابه اما إلى عدم الوعي التخطيطي واما إلى الطبيعة الخاصة التي تتسم بها مجالات العمل الأمنية ونضرب مثلا على عدم الوعي التخطيطي في الخطط الأمنية ما نلاحظ عند اعداد خطة موازنة القوى البشرية والآليات للادارات التابعة لمديرية الأمن العام. حيث يحاول الرؤساء في هذه الادارات اعطاء بيانات غير دقيقة بهدف الحصول على اعداد كبيرة من القوى البشرية والآليات. ويقابله من الجهات المسئولة تخفيض الأعداد المطلوبة فيصبح الشعار لدى الوحدات في هذا المجال «اطلب الكثير لتحصل على القليل» اما من حيث الطبيعة الخاصة التي تتسم بها مجالات العمل الأمني وتأثيره على دقة المعلومات والبيانات فإن الخوف من الانتقام قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم التبليغ عن الجرائم وبالتالي لايعطي تقرير الاحصاءات الجرمية صورة دقيقة عن الوضع الجرمي فضلا عن الاعتبارات الأخرى التي تؤثر على عدم التبليغ مثل نوع المعاملة التي يتلقاها من يقوم بالابلاغ. ومدى الثقة في الجهاز الأمني.

## النتـائج والتوصيـات

لعل من المفيد في ختـام هذا البحث أن نعـرض للنتائـج التي تم التـوصل إليهـا. وأن نقدم بعض التـوصيات مـراعين فيهـا ان تكون ذات طابع علمي مستمـدة من موضـوعات البحث من نـاحية وقـابلة للتطبيق من ناحية أخرى.

**أولا: النتائج:**

١ ـ إن تحقيق الأهداف الأمنية في المجتمـع المعاصر يتـطلب التخطيط فلا يمكن لجهاز الأمن في أي بلد أن يحقق أهدافه بفاعلية وكفـاءة إلا من خلال التخطيط العلمي. ومن هذا المنطلق لقي التخطيط الأمني اهتمـاما خـاصاً من قبـل الأجهزة الأمنيـة في جميع الـدول المتقدمة والنامية على السواء.

٢ ـ تؤدي عمليـة تحديـد الأهداف الأمنيـة دور الموجـه العـام لجميـع النشاطات في جميع مجالات العمل في الجهاز الأمني.

٣ ـ تصنف الأهداف من حيث مستوياتها إلى نـوعين: أهـداف عامـة وأهداف جزئية قريبة. والأهداف القريبة تمثل حلقة الوصل بـين الأهداف العامة والأهداف الأدائية. ولكي تنجح المؤسسة الأمنية في تحقيق أهدافها الرئيسة العامة، فإن من أولى المتطلبـات ترجمـة الأهداف العامـة إلى أهداف جـزئية قـريبة قـابلة للقياس في كـل مستوى من مستويـات التنظيم. وتقـع مسئوليـة تحديـد الأهداف العامة على عاتق الإدارة العليا في الجهاز أما الأهداف الفـرعية

فهي من مسئولية الرؤساء في كل مستوى من مستويات التنظيم شريطة أن يشارك المرؤوسون في تحديدها.

٤ ـ ان الأهداف بطبيعتها يجب أن تكون واضحة ومفهومة من قبل الجميع وتتسم بالواقعية والقابلية للقياس والترابط فيما بينها.

٥ ـ يواجه تحديد الأهداف الأمنية العديد من الصعوبات التي تحد من كفاءتها وتؤدي في بعض الأحيان إلى الفشل في تحقيقها وترجع هذه الصعوبات إلى الأبعاد والخصائص التي يتسم بها طبيعة العمل الأمني من ناحية وإلى عدم مراعاة الأصول العلمية الواجبة الإتباع طبقا لقواعد التخطيط الإداري من ناحية أخرى. ومن أبرز هذه الصعوبات عدم وضوح الأهداف والمبالغة في تحديدها ووضع أهداف غير قابلة للقياس ومحاولة بعض الرؤساء فرض أهداف معينة على مرؤوسيهم والتركيز على أهداف قصيرة المدى بغية الحصول على نتائج سريعة وسهلة على حساب نتائج كبيرة وهامة بالاضافة إلى وضع أهداف متنافرة ومتناقضة والصعوبة المتعلقة بنقص المعلومات أو عدم دقتها.

**ثانيا: التوصيات:**

١ ـ توفير جهة متخصصة وكفؤة تتولى الإشراف على التخطيط الأمني وتخصيص وحدات تخطيط على مستوى الأقسام.

٢ ـ الاهتمام بموضوع التخطيط الأمني في العملية التدريبية وادخاله في مناهج الدورات في معاهد التدريب في الأجهزة الأمنية وخصوصاً في الدورات القيادية وعلى جميع المستويات.

٣ ـ الإهتمام بنشر الوعي التخطيطي عن طريق الندوات والحلقات الدراسية ووسائل الإعلام المناسبة.

٤ ـ توضيح الأهداف في الخطط الأمنية لجميع المعنيين فيها سواء كانوا من الجهات التخطيطية أم من المنفذين وضرورة تفهمهم لها الأمر الذي يتطلب مشاركة المرؤوسين في تحديد الأهداف من جهة وصياغتها كتابة بصورة دقيقة من جهة ثانية.

# أساليب التعاون العربي
# في مجال التخطيط الأمني

العقيد غيث ابراهيم(*)

إن مسألة التخطيط الأمني في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها يعد من اساسيات توفير متطلبات النظام والأمن والاستقرار «النفسي والاجتماعي والاقتصادي» في أي مجتمع نام متطور

هذا ويدخل التخطيط ما تبذله الدولة والمجتمع من مجهودات على المستوى الرسمي والشعبي ضمن اطار خطط واستراتيجيات يتحقق من خلال وضعها وتطبيقها تحقيق الأهداف والغايات المتعلقة باستتباب الأمن واستمرارية العلاقات الانسانية في المجتمع.

ويتحدد معنى الاستراتيجية الأمنية في كونها تحدد أهدافا بحيث تؤكد على المفهوم العام للأمن من خلال بعديه المكاني والموضوعي.

ويتمثل البعد المكاني في عنصرين، هما الأمن الداخلي والأمن الخارجي، اما البعد الموضوعي فيحتوي على العناصر التالية:

١ ـ أمن الأفراد.
٢ ـ الأمن الوطني.
٣ ـ الأمن المعيشي أو الغذائي.
٤ ـ الأمن الصناعي.

---

(*) الأمن العام، طرابلس، ليبيا.

كما يتطلب الأمر تحديد عناصر الخطة الأمنية والتي تحتوي على الأهداف والأغراض ووسائل التنفيذ.

من ذلك يتضح بأن وضع الخطط الأمنية العربية وتحديد أساليب التعاون العربي في مجال تنفيذها يعد من الأهمية بمكان نظرا لوحدة الأمن العربي الذي لايتجزأ انطلاقا من الصلة الوثيقة التي تربط فيما بين مختلف أرجائه هذا اضافة لوجود ضرورة ملحة للتعاون في مجالات التخطيط الأمني العربي وذلك نظرا لتفاقم ظاهرة الجريمة والامكانات المتوفرة لانتشارها عبر حدوده، اذ يتعرض المجتمع العربي في الوقت الحاضر الى العديد من التحديات والتهديد المباشر الذي يظهر من خلال ما تتعرض له المجتمعات العربية من هجرات استعمارية وتحد سافر ومحاولات آثمة لغزوه فكريا وثقافيا، اضافة الى الجرائم التي يتعرض لها من جراء جرائم الارهاب والتخريب ونشر آفة المخدرات بين مختلف ارجائه.

ومن الملاحظ أنه ستكون هناك صعوبة في وضع خطة عربية تشتمل على أهداف قابلة للتطبيق بنفس القدر وعلى نفس المستوى باستخدام وسائل وأساليب موحدة نظرا لوجود تباين فيما بينها من حيث المعطيات المتوفرة لدى مختلف أقطاره خصوصاً منها التشريعية والتنظيمية والامكانات.

لذلك فإن الأمر يتطلب أن تشتمل الخطة الأمنية العربية على العديد من المتغيرات خصوصاً ما يتعلق منها بوسائل وأساليب التنفيذ ونوعية البرامج والأنشطة الموضوعة لتحقيق أهدافها.

ولهذا السبب وبالنظر الى اتساع رقعة الوطن العربي فإن التفكير في مجال التخطيط الأمني، المكافحة والوقاية ـ يتطلب تكاتف الجهود على مختلف الاصعدة والمستويات ووضع الأسلوب الأمثل الذي يكفل تحقيق أكبر قدر من التعاون وتكريس الجهود واستغلال الامكانات المتوفرة بأفضل الطرق في سبيل انجاح البرامج الموضوعة لخدمة أهداف الخطة.

لذلك وبناء على ما تقدم فإن التفكير في وضع وتنفيذ خطة أمنية عربية شاملة وتحديد أساليب التعاون العربي في سبيل تنفيذ أهدافها يتطلب الاشارة الى الأساسيات التالية:

ـ تحديد الأهداف العامة المرجوة من الخطة.

ـ جمع البيانات والمعلومات والاحصاءات عن الظاهرة أو المشكلة التي تستهدفها الخطة.

ـ تحليل البيانات المتوفرة واجراء البحوث والدراسات «المسحية والوصفية والميدانية» لتحديد المعطيات المتوفرة في مختلف أرجاء الوطن العربي والامكانات المتاحة من مادية وبشرية والتي يمكن بها ومن خلالها تحقيق الأهداف المرجوة.

ـ تحديد المقومات التي تعتمد عليها الخطة.

ـ وضع البرامج والأنشطة المرحلية التي تستهدف تحقيق أغراض الخطة.

ـ تحديد الوسائل والمتطلبات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج والأنشطة ـ الوسائل المتوفرة والوسائل غير المتوفرة أو المطلوب توفيرها.

ـ تحديد الجهات التي تقوم بتنفيذ الخطة والتي سيوكل إليها مهمة وضع البرامج والأنشطة المقررة وضع التنفيذ.

وتأسيسا على ذلك يمكن تحديد أساليب التعاون في الموضوعات التالية:

ـ التشريع والهياكل التنظيمية.

ـ التدريب.

ـ تبادل المعلومات والخبرات.

ـ الاجتماعات الدورية واللقاءات العلمية.

١ ـ في إطار التشريع فإنه لتحقيق أسلوب أمثل للتعاون يتطلب الأمر اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتوحيد التشريعات العربية وذلك بالسعي لوضع قانون نموذجي موحد للعقوبات والإجراءات الجنائية يمكن الاستهداء به أو استنباط بعض من نصوصه في اصدار تشريعات جنائية حديثة أو تطويرها وإعادة النظر فيها وإدخال ما يلزم من تعديلات.

٢ ـ تنظيم دورات تدريبية متخصصة تتناول جانب التدريب الهادف الى الرفع من كفاءة العاملين بجهاز العدالة الجنائية وصقل خبراتهم وتطوير مفاهيمهم والارتقاء بتقنياتهم ومعارفهم العلمية والمهنية في اطار المكافحة والتصدي للظاهرة الإجرامية.

ومن خلال التدريب يتمكن جهاز الشرطة من خلق العناصر البشرية المؤهلة المتخصصة والقادرة على القيام بمختلف الأعمال بكفاءة عالية في إطار تحقيق أكبر قدر من التعاون في التخطيط الأمني.

٣ ـ حتى تتحقق أساليب التعاون في مجال التخطيط الأمني لابد من توفر البيانات والمعلومات والاحصاءات عن الظاهرة الاجرامية من حيث الكم والنوع والمدى والاتجاه وخصائص مرتكبيها والوسائل المتبعة في ارتكابها، اضافة الى خصائص ضحايا الجريمة أو المجني عليهم والظروف المهيئة والمساعدة على ارتكابها والمصاحبة لاقترافها.

وتستخدم هذه المعلومات والبيانات في تحديد العناصر التي يشتمل عليها مضمون الخطة من أهداف وغايات ووسائل لتنفيذ البرامج التي تحقق أهدافها، ذلك انه من خلال حجم الظاهرة واتجاهها يمكن تحديد اجراءات التصدي لها ومكافحتها والاتفاق بشأن اساليب التعاون الواجب اتباعها في سبيل تنفيذ هذه الاجراءات.

٤ ـ تساعد البحوث والدراسات التي يتم اجراؤها بشأن تحديد عناصر الظاهرة الاجرامية وأسبابها والعوامل المؤدية أو المساعدة على ارتكابها، اضافة إلى ما يتوفر من بيانات واحصاءات تمكنها في ضوء المقومات التي تعتمد عليها الخطة والبرامج الكفيلة بتحقيق أهدافها وغاياتها. وبناء على ذلك فانه يمكن تحديد الاساليب للتنسيق فيما بين أجهزة الشرطة والأمن العربية في مجالات وضع البرامج المشتركة والتعاون بشأن توفير الامكانات اللازمة والكفيلة بانجاح الخطة.

٥ ـ تطوير وسائل الاتصال والمخابرة حتى تتمكن كافة أقطار الوطن العربي من الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة في حينها مما يسهل ويبسط التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات.

٦ ـ عقد الندوات والحلقات العلمية التي تتناول بالبحث والدراسة اهداف الخطط الأمنية ومقوماتها ووسائل تنفيذها والتي تشتمل بالضرورة على أساليب التعاون والتنسيق في مجالات الخطة موضوع البحث والدراسة ووسائل تكثيف الجهد والطاقات الكفيلة بدعم هذه الاساليب وتطويرها.

٧ ـ وتؤدي الاجتماعات الدورية واللقاءات إلى التعاون ومناقشة وتبادل المعلومات والتجارب حول الاسلوب الامثل للتعاون والالتزام نحو تحقيق الأهداف المنشودة من تنفيذ الخطط الأمنية والتأكيد على انجاح البرامج الموضوعة من أجلها، كما تساعد على تذليل الصعوبات والتغلب على العقبات التي قد تعيق تحقيق القدر اللازم والضروري من التعاون.

٨ ـ نظرا للتطور في أساليب الاتصال والمواصلات وفي الأجهزة والمعدات التقنية فقد أصبح لزاما على أجهزة الشرطة والأمن الاستعانة بما توصلت إليه العلوم والمعارف من تقنيات ومعدات حديثة وتوظيفها خصوصاً في مجال تخزين وتحليل البيانات والمعلومات الأمنية وتعميمها بسرعة تكفل تدعيم وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بهدف اتخاذ كافة التدابير والتحوطات الأمنية اللازمة.

هـذا ويجب التأكيـد عند هـذا الحد بـأنه يتـوفـر للدول العـربيـة الهيكليـة المؤسسية المـوكل إليهـا مهمـة التعـاون وتنسيق الجهـود بـين مختلف الأجهـزة المعنية بمكـافحة الجـريمة والـوقـايـة منهـا في الأقـطار العربية، وتتولى هذه التنـظيمات العمـل على تكـاتف وتنسيق الجهود بـين مختلف اقطار الـوطن العربي وعـلى مختلف الأصعدة والمستـويات وذلك في إطار:

١ ـ أمانة مجلس وزراء الداخلية العرب التي تتولى تنـظيم العديـد من اللقـاءات والاجتمـاعـات العـربيـة المتخصصـة التي يحضـرهـا العـاملون في العديـد من المجالات الأمنيـة مثل البحث الجنـائي والجوازات والمخدرات والسجون وقادة الشرطة ومديري الكليات الشرطية بالأقطار العربية.

٢ ـ المـركز العـربي للدراسات الأمنيـة والتدريب والـذي يتولى مهمـة تنـظيم الاجتماعـات والحلقـات العلميـة والـدورات التـدريبيـة المتخصصـة بهدف الـرفع من قـدرة وكفاءة العـاملين في الأجهـزة الأمنيـة وصقـل خبـراتهم وتحـديث معلومـاتهم في مجـالات تخصصهم، وإقامة المعارض الأمنية والاستشارات الفنية، والذي من شأنه إلى جانب الرفع من كفاءة العناصر البشرية أن يسهم في تبـادل الآراء والخبرات والتجـارب حـول أفضـل السبـل الكفيلة بتأكيد أساليب في مختلف المجالات الأمنية.

هذا إضافة إلى ما يتوفر لـلأقطار العـربية من مكـاتب متخصصة تتبع مجلس وزراء الداخليـة العرب التي تعقـد اجتماعـا دوريا سنـويا

تناقش خلاله مختلف الموضوعات ذات العلاقة بتحقيق تعاون وتنسيق افضل في مجالات الخطط الأمنية ووسائل تدعيم قدرات رجال الأمن في إطار مكافحة الجريمة والوقاية منها.

وحيث تتوفر هذه الامكانات في الوقت الحاضر الا أنه بفضل اجراء دراسة تقويمية للرفع من جدوى هذه اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية ونتائجها وصولا إلى الوسيلة المثلى لتحقيق التعاون وتكريس الجهود بفعالية.

ويمكن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالرفع من مردود أساليب التعاون المعمول بها حاليا وذلك باقتراح مايلي:

أولا: ضرورة وضع تصور شامل لأساليب التعاون الأمني في مختلف مجالات التصدي للجريمة والوقاية منها وخصوصاً بالنسبة للجرائم التي تشكل خطورة اجتماعية وتهديدا لأمن وسلامة الأقطار العربية والتي نذكر منها على سبيل المثال جرائم المخدرات والاتجار بالاسلحة والمتفجرات وجرائم الارهاب والتخريب والتزييف والتزوير وغير ذلك من الجرائم التي تلحق ضررا بالاقتصاد الوطني وجرائم العنف والجرائم ضد النفس.

ثانيا: التركيز على عقد لقاءات دورية على مستوى قادة الشرطة والأجهزة المتخصصة لتدارس ومناقشة السبل الكفيلة لدعم التعاون وصولا إلى الاسلوب الذي يحقق التعاون العربي.

ثالثا: توظيف الامكانات التقنية الحديثة وذلك بانشاء مركز عربي لتخزين وتصنيف واستقراء كافة البيانات والمعلومات الأمنية

بحيث يصبح مرجعا يعتمد عليه في الحصول على أية معلومات تتعلق بالجريمة ومرتكبيها ووسيلة ارتكابها لتكثيف جهود العاملين في الأجهزة الأمنية وتنسيق جهودهم وصولا إلى الاسلوب المطلوب للتعاون في مختلف المجالات الأمنية.

رابعا: دعم الجهود الجادة والمخلصة التي يبذلها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب وخصوصاً في إطار اقتراح الأساليب والسبل المثلى لتحقيق مفهوم التعاون من خلال تنفيذه للعديد من برامج الخطة الأمنية، اضافة إلى دعم جهود أمانة مجلس وزراء الداخلية العرب في اطار تنفيذ البرامج المتعلقة باللقاءات والاجتماعات الدورية التخصصية التي يتولى تنظيمها سنويا تنفيذا للمقومات والبرامج التي تتضمنها الاستراتيجية والخطة الأمنية العربية.

ومع كل ذلك فان تحقيق الأسلوب الأمثل للتعاون لا يتأتى الا بتحقيق آمال وطموحات الأمة العربية للوحدة الشاملة.

طبعت بالمطابع الأمنية بمركز العلوم للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

دار النشر
للمكتب العربي للدراسات
الأمنية والتدريب بالرياض